



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 05

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 21 محرم 1435
الموافق 25 نوفمبر 2013 (صباحا ومساء)

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03
■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014 .
- (2) محضر الجلسة العلنية السادسة ص 34
■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014 .
- (3) ملحق ص 47
(1) تدخلان كتابيان .
(2) أسئلة كتابية .

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الإثنين 21 محرم 1435
الموافق 25 نوفمبر 2013 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية؛
- السيد الوزير لدى الوزير الأول، مكلف بإصلاح الخدمة العمومية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحا

ثم اتخذ ما هو مناسب لمواجهة التحديات الكبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا، فمن الضروري توحيد الجهود من أجل تعزيز تنمية منسجمة ومستدامة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 في الجانب المالي ضمن إطار تعزيز عقلنة النفقات الجارية مع إدماج النفقات المتقررة التي يتطلبها تسلم المنشآت الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي تستهدف تحسينا مستمرا لنوعية الخدمات العمومية.

أبدأ - أولا - بالسياق الاقتصادي والمالي على المستوى الخارجي والداخلي، الذي يؤثر جوهريا في سير أسس اقتصادنا الوطني في 2014، كما سأتناول الجانب المتعلق بميزانية الدولة لسنة 2014 من خلال تحليل المقومات الأساسية من الإيرادات والنفقات.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة، وبشكل خاص الجدد منهم، الذين يأتون مجلسنا للمرة الأولى، وأتمنى لهم التوفيق؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، تقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014؛ ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أتواجد بينكم مرة أخرى في هذا المجلس الموقر لدراسة مضمون ميزانية الدولة لسنة 2014 ومن

مقابل 3.1٪ متوقعة بالنسبة لسنة 2013 . بالنسبة لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيتوقع أن يبلغ 3.1٪ سنة 2013 غير أن التوقعات الخاصة بسنة 2014 تفيد بعودة في النمو تصل إلى 3.7٪ .

تفيد توقعات صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد الجزائري لسنتي 2013 و2014 سيتراوح على التوالي: من 2.3٪ إلى 4٪، كما تفيد هذه التوقعات بالتحكم في التضخم العالمي عموماً وبلوغ نسبة التضخم في دول متقدمة 1.5٪ في 2013 و1.9٪ في 2014 .

أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية للسلع والخدمات، فمن المتوقع أن تشهد نمواً بنسبة 3.1٪ في 2013 و5.4٪ في 2014، أما بشأن السعر المتداول للمنتوجات الأساسية فتفيد التوقعات على المدى القصير بتراجع عام بـ 1.8٪ بالنسبة لمجموعة المنتوجات الأساسية بما فيها البترول الخام، وينتظر انخفاض بحوالي 3٪ لأسعار المنتوجات الطاقوية، كما ستشهد أسعار النفط انخفاضاً بحوالي 5٪ وذلك بفعل ضعف النشاط الاقتصادي العالمي المتوقع لسنتي 2013 و2014 .

فيما يخص الدول المتقدمة فتشير التقديرات إلى بلوغ نسبة البطالة في سنتي 2013 و2014 على التوالي 8.2٪ و8.1٪ وذلك بفعل زيادة نسبة البطالة المتوقعة في منطقة اليورو في سنة 2013 مقدرة بـ 12.3٪، وحول تطور الآفاق الاقتصادية العالمية فيتوقع أن يشهد مخاطر حقيقية مرتبطة أساساً بالوضع المالي السائدة في الدول المجاورة في منطقة اليورو وبسوق الشغل ذات بطالة مرتفعة وبعدم استقرار أسعار المواد الأولية وبعلامة وجود توتر في بعض الدول النامية والناشئة وباضطرابات في بعض الدول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعدم وضوح أسواق الصرف .

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
بالنسبة لسنة 2012 فقد تم تسجيل تباطؤ نسبي في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية والأساسية نظراً للوضع الدولي وتراجع أسعار النفط الخام، فقد انتقل متوسط سعر تصدير النفط الخام من 112.9 دولار أمريكي للبرميل في 2011 إلى 110.7 دولار أمريكي للبرميل في 2012 مؤثراً بذلك على المداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي شهدت انخفاضاً بنسبة 1.4٪ بالدولار الجاري، كما شهدت التجارة الخارجية للسلع في 2012 انخفاضاً في

لتنفيذ هذه الميزانية سأقدم جملة الإجراءات الميزانية والتشريعية تشكل الأساس الذي تبنى عليه هيكله المالية . يظهر تحليل الوضع الدولي أن الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من السنة الجارية قد تميز بوجود تباطؤ في نمو الدول الناشئة واستمرار الركود في منطقة اليورو .

ففي ظل سياق دولي كهذا بقيت السوق البترولية تشهد تقلباً بفعل أسس اقتصادية وعوامل جيوسياسية غير مستقرة، فأسعار البترول الخام لبحر الشمال قد اتخذت منذ شهر أبريل 2013 اتجاهها جد متقلب مع وجود تراجع واضح خلال عشرة أيام الثانية منه، بحيث وصل السعر إلى 97.7 دولاراً أمريكياً في حين أن سعر هذه المادة يقارب حالياً 110 دولارات .

لقد أثرت هذه الوضعية على الإيرادات الناتجة عن تصدير المحروقات التي سجلت مستويات نحو انخفاض مقارنة بسنة 2012 .

تشهد الإيرادات البترولية المحصلة خلال 8 أشهر الأولى من سنة 2013 انخفاضاً بـ 6 مليار دولار أمريكي بفعل تراجع أسعار برميل البترول بـ 2.5٪ والكميات المصدرة بـ 10٪ مسجلة بترباط زيادة عملية الاستيراد، أيضاً 4 مليار دولار تراجعاً للفائض التجاري بحوالي 10 مليار دولار .

إن وضعاً كهذا قد يقلص من فائدة الحساب الجاري كما قد يؤثر بالنتيجة في مستوى تقلبات احتياطي الخام للصرف .

في حين أن الوضع الاقتصادي الداخلي قد تعزز في سنة 2013 في علاقات بتراجع عجز الخزينة من جهة إلى نهاية شهر أوت 2013 بفعل تقليص النفقات بـ 14٪ وزيادة في الإيرادات بـ 3.6٪ .

ومن جهة أخرى في علاقة بتباطؤ ملحوظ للتضخم بـ 4 نقاط مئوية مقارنة بـ 8 أشهر الأولى لسنة 2012 .

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الأعضاء،
يتميز الاقتصاد العالمي عموماً في سنة 2013 بوجود تطورات في النمو الاقتصادي بسرعة ذات تراجع، فهناك تباطؤ في الدول النامية والناشئة وضعف في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار التراجع في منطقة اليورو .

فأمام سياق دولي كهذا متميز بأداء اقتصاد غير متجانس، سيشهد الاقتصاد العالمي في سنة 2014 تطوراً بنسبة 3.8٪

دولار أمريكي مقابل 110.89 دولار أمريكي بالنسبة لنفس الفترة من 2012، كما شهدت الكميات المصدرة من منتجات المحروقات انخفاضا بـ 10٪ الشيء الذي يفسر انخفاض صادرات المحروقات بـ 11.8٪ بالقيمة الجارية، بحيث انتقل من 48.5 مليار دولار في نهاية أوت 2012 إلى 42.1 مليار دولار في نهاية أوت 2013.

وعلى صعيد آخر، فقد سجلت تدفقات عمليات استيراد السلع ارتفاعا يقارب 4.6 مليار دولار، أي بنسبة 14.2٪ لتستقر في 36.8 مليار دولار، وهو ما يساوي 4.6 مليار دولار كمعدل شهري تحت تأثير زيادة مجمل السلع أي 0.8 مليار دولار بالنسبة للمواد الغذائية و 1 مليار دولار بالنسبة للسلع الوسيطة و 1.9 مليار دولار لمواد التجهيز و 7.0 مليار دولار للمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

كما سجلت نسبة التضخم تراجعا معتبرا بـ 4.5 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012، فقد انتقل التضخم من 8.87 في نهاية أوت 2012 إلى 4.41 في نهاية أوت 2013، وذلك بفعل الانخفاض المسجل على مستوى أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المقدرة بـ 4٪.

ومن جانب آخر، فقد وصلت إيرادات الميزانية خلال 7 أشهر الأولى من سنة 2013 إلى 2927.6 مليار دينار من الجباية البترولية الميزانية البالغة 1615.9 مليار دينار محصلة كاملة إلى غاية شهر ماي 2013 وكذا من الجباية غير البترولية البالغة 1311.7 مليار دينار، ولقد ارتفعت نفقات الميزانية إلى 3565.5 مليار دينار لتغطية نفقات التسيير بمبلغ 2605.6 مليار دينار من جهة ونفقات التجهيز بمبلغ 959.9 مليار دينار من جهة أخرى.

إن هذه الصورة من توازنات الميزانية قد تميزت بوجود رصيد للخزينة في حالة العجز بـ 637.9 مليار دينار متحسنة مقارنة بتلك المسجلة خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2012 أي 1532.2 مليار دينار، ويعود هذا العجز إلى زيادة في إيرادات الميزانية بـ 3.6٪ وإلى تراجع معتبر في نفقات الميزانية بـ 18.2٪ وذلك نتيجة لانخفاض نفقات التسيير بـ 14٪ الذي له علاقة بعدم إعادة إدراج مؤخرات الرواتب والأعباء الاجتماعية المتعلقة بها بتخفيض التحويلات الاجتماعية بفعل انخفاض السلع أو الأسعار عند الاستيراد ونتيجة كذلك لانخفاض نفقات التجهيز بـ 27.7٪.

مجموع عمليات التصدير بـ 907 مليون دولار أمريكي وانخفاضا طفيفا في عملية استيراد السلع بـ 446 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2011 مما ولد فائضا في الميزان التجاري بـ 25.9 مليار دولار أمريكي وفائضا في الحساب الجاري بـ 12.3 مليار دولار، كما بلغت احتياطات الصرف دون احتساب الذهب في نهاية 2012: 190.7 مليار دولار، كانت 182.2 مليار دولار أمريكي في 2011، أي ما يعادل 39 شهرا من استيراد السلع والخدمات من غير العوامل. لقد انتقل ناتج الجباية العادية من 1960.4 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2011 إلى 2357.3 مليار دينار جزائري في نهاية شهر ديسمبر 2012، أي بزيادة مقدرة بـ 20٪ من جهة أخرى، يظهر الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات عجزا بـ 3281.1 مليار دينار في 2012 مقابل عجز بـ 2468.8 مليار دينار في سنة 2011، أي بعجز يقدر على التوالي بـ 20٪ و 17٪ مقارنة بإجمالي الناتج المحلي لسنتي 2011 و 2012، ومتاحات صندوق ضبط الإيرادات التي قدرت إلى غاية ديسمبر 2012 بـ 5633.4 مليار دينار جزائري وقد وصلت نسبة التضخم إلى 8.89٪ في سنة 2012، مقابل 4.52٪ في 2011 وهي الزيادة التي جعلت ارتفاعا في سعر المواد الغذائية بنسبة 21.4٪.

وشهد جاري الدين العمومي الداخلي ارتفاعا منتقلا من 1216.4 مليار دينار في سنة 2011، إلى 1312.1 مليار دينار في سنة 2012.

بالنسبة للدين الخارجي في سنة 2012 فقد تقلص بـ 926 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي مقابل 4.4 مليار دولار في 2011.

ومقارنة بإجمالي الناتج المحلي، فقد مثل الدين الخارجي الإجمالي نسبة 1.7٪ في 2012 مقابل 2.2٪ في 2011.

كما تركز النمو الاقتصادي في 3.3٪ لسنة 2012، مقابل 2.8٪ في 2011، وقد مثل حجم النمو الإجمالي ناتجا محليا خارج المحروقات بنسبة 7.1٪ في 2012 مقابل 6.1٪ في 2011؛ وعن قيمة العملة الوطنية فقد انخفضت بـ 6.1٪ مقارنة بالدولار واستقرار بالنسبة لليورو بنسبة 0.1٪، أما عن المؤشرات الاقتصادية الكلية المتوفرة لـ 8 أشهر الأولى من سنة 2013 فتفيد بوجود تراجع في سعر التصدير لبرميل النفط الخام الذي انخفض إلى 108.07

عمومية جديدة التي بلغت 731.5 مليار دينار، وأخيرا
رصيد مجمع بحوالي 52 مليار دينار بتغطية تصل إلى
206.7 مليار دينار.

وقد استقرت النفقات الجارية الأخرى إجمالا مقارنة
بالمبالغ الممنوحة في قانون المالية لسنة 2013.

سيخصص التدخل الاقتصادي للدولة مبلغ 514 مليار
دينار للتكفل خصوصا بمساهمات الدولة، موجهة للديوان
الجزائري المهني للحبوب والديوان الوطني المهني للحليب.
التكفل بالنشاطات الاجتماعية التي تخص تعويض
سعر الماء المنتج من وحدات تحلية مياه البحر 34.6 مليار
دينار.

اعتمادات لصالح وكالات التنمية الاجتماعية 50.3
مليار دينار وتسجيل اعتماد ميزانياتي بقيمة 192.3 مليار
دينار لترقية مختلف أنظمة التشغيل.

التغطية المالية لـ 1.661.310 منصب شغل بعنوان
(D.A.I.P, TUP-HIMO, D.A.I.S, P.I.D).

فيما يخص نفقات التجهيز، فيقدر الغلاف المالي لرخصة
البرنامج الواجب تحريه لسنة 2014 بـ 2744.3 مليار دينار
لتغطية 2329.3 مليار دينار بعنوان الاستثمار و415 مليار
دينار بالنسبة لعملية رأس المال، سيخصص هذا الغلاف
المالي أساسا لتنمية الهياكل القاعدية بنسبة 59٪، للتنمية
البشرية بنسبة 29٪، ولتحسين الإطار المعيشي للمواطنين
بنسبة 11٪.

ستنتقل اعتمادات الدفع من 2544.2 مليار دينار في
قانون المالية لسنة 2013 إلى 2941.7 مليار دينار في مشروع
قانون المالية لسنة 2014 أي بزيادة قدرها 400 مليار دينار
وما يمثل نسبة 15.7٪، ستتوزع اعتمادات الدفع بين
الاستثمارات بمبلغ 2050.3 مليار دينار وعملية رأس مال
بمبلغ 891.4 مليار دينار، وستكون أهم القطاعات المستفيدة
من اعتمادات الدفع الهياكل القاعدية الاقتصادية
والإدارية 781.6 مليار دينار موزعة بين الطرقات، الهياكل
الإدارية والسكك الحديدية؛ التربية والتكوين: 243.9
مليار دينار، الهياكل الاجتماعية الثقافية: 236.6 مليار
دينار، الفلاحة: 203.5 مليار دينار والسكن: 127.5
مليار دينار.

أما بالنسبة للنفقات الموجهة لعملية رأس المال فستغطي
891.4 مليار دينار لدعم النشاط الاقتصادي بـ 661.4

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية، لسنة 2014 على
أساس التطور المتوقع لعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية
والمالية، يرتكز بالتالي التأيير الاقتصادي الكلي لمشروع
قانون المالية لسنة 2014 على ما يلي: سعر برمبل البترول
الخام بـ 37 دولارا أمريكيا بالنسبة للسعر المرجعي الجبائي
و90 دولارا أمريكيا لسعر السوق.

سعر الصرف بـ 80 دينار جزائري للدولار الواحد، زيادة
مقدرة بـ 2٪ للدولار الجاري للواردات من السلع.

ارتفاع تدريجي بـ 2.1٪ في حجم صادرات المحروقات،
نمو اقتصاد إجمالي بواقع 4.5٪ و5.4٪ خارج المحروقات،
تغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3.5٪.

ستكون التوازنات الميزانية لسنة 2014 في وضعية
عجز للخزينة يقدر بـ 3301.1 مليار دينار أي 18.1٪ من
الناتج الداخلي الخام، يرجع هذا الارتفاع لزيادة طفيفة
للفنقات 11٪ إلى جانب ارتفاع الإيرادات بـ 10٪ مقارنة
بقانون المالية لسنة 2013 ليصل مستواها إلى 70700 مليار
دينار و4200 مليار دينار.

سترتفع إيرادات الميزانية لتبلغ 4218.2 مليار دينار
جزائري في سنة 2014 وتنقسم كالتالي:

- 1577.7 مليار دينار عائد للجبائية البترولية،
- 2352.5 مليار دينار للجبائية العادية، 288 مليار دينار
للجبائية الاستثنائية.

النفقات الميزانية تقدر بـ 7656.2 مليار دينار جزائري
وتنقسم إلى 4714.5 مليار دينار بالنسبة لنفقات التسيير
و2941.7 مليار دينار بالنسبة للتجهيز.

ستبلغ ميزانية التسيير 4714.5 مليار دينار أي بزيادة
378.9 مليار دينار مقارنة بالاعتمادات الممنوحة في قانون
المالية لسنة 2013 أي 8.7٪.

ترجع هذه الزيادة في النفقات الجارية أساسا إلى ارتفاع
في رواتب مستخدمي الوظيفة العمومي بـ 169.6 مليار
دينار لتستقر عند 1952.8 مليار دينار، أثر مالي لمراجعة
بعض الأنظمة التعويضية والتكفل بـ 80 ألف منصب
جديد بعنوان السنة المالية 2014.

- إعانة التسيير بقيمة 69.1 مليار دينار تحت تأثير مراجعة
بعض الأنظمة التعويضية والدخول في خدمة 1630 هيئة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بما في ذلك تحمل معدل الفائدة بنسبة 100٪ لصالح المشاريع المستفيدة من أنظمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المتواجد في جميع مناطق الوطن.

تخفيض الضغط الضريبي عن طريق تجديد فترة الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات والمواد الأولية في فرع تربية الدواجن وكذا إعفاء الرسم على القيمة المضافة المطبقة على لحوم الدجاج والبيض المعد للاستهلاك إلى غاية 31 أوت 2014 بالرفع من الحد الأدنى للرسم من 200 ألف إلى 500 ألف بموجب الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات على الإعانات الممنوحة للمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني لإخضاع الكتب المنشورة إلكترونياً إلى معدل الرسم على القيمة المضافة بنسبة 7٪.

تشجيع وحماية الإنتاج الوطني بإعفاء المركبات والمقطورات المصنوعة محلياً من الرسم على عملية بيع المركبات الجديدة بتغطية إجمالية لتكاليف فوائد القروض الموسمية وقروض الاستغلال وقروض الاستثمار الموجهة لأنشطة الصيد البحري والتربية المائية وبالإزام وكلاء السيارات ومستوردي المركبات بإنشاء نشاط صناعي أو خدماتي بقطاع صناعة السيارات في أجل يقدر بـ 3 سنوات.

تأطير التجارة الخارجية بتحديد سقف المساهمات في رأس المال من قبل المواطنين المقيمين بـ 51٪ أو أكثر في إطار الشراكة من خلال أنشطة التجارة الخارجية وبالإزام وكلاء السيارات عند اكتتاب دفتر شروطهم باستيراد حصة من السيارات التي تعمل بغاز البوتان المميع والغاز الطبيعي المضغوط.

تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية بتعديل نظام المشتريات بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وفي إجراءات إعادة تسديد هذا الرسم وبتشجيع القرض الإيجاري، من خلال المحافظة على المعالجة المحاسبية والحماية لعمليات القرض الجاري المطبقة قبل تنفيذ النظام المحاسبي والمالي.

تعزير وتأطير أحكام الرقابة الجبائية. وأخيراً، دعم الدولة للسكن عن طريق تكفل الخزينة العمومية ببعض التكاليف المالية في إطار إنجاز برنامج 50

مليار دينار ورسيد النفقات غير المتوقعة بـ 160 مليار دينار وبرنامج تكميلي لصالح الولايات بـ 70 مليار دينار.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

في نهاية عام 2014 سيصل صندوق الإيرادات إلى حوالي 7200 مليار دينار أي ما يقارب 40٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وفيما يخص التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة فتصل إلى 1603.2 مليار دينار جزائري في سنة 2014 أي ما يعادل 8.8٪ من إجمالي الناتج المحلي بارتفاع قدره 106.3 مليار دينار مقارنة بقانون المالية لسنة 2013 وانخفاض بالنسبة لسنة 2012 يقدر بـ 9.3٪ مع الإضافة للإعانات غير المباشرة التي لا يتم تسجيلها في نفقات الميزانيات التي وصل مستواها إلى ما يقارب 2900 مليار دينار في 2012 وقد بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية مباشرة وغير مباشرة ما يقارب 4800 مليار دينار، ما يمثل 30٪ لإجمالي الناتج المحلي لسنة 2012.

تجدر الإشارة أن الإعانات غير المباشرة التي تمثل أكثر من 18٪ من إجمالي الناتج المحلي تشكل بأكثر من ثلثي الإعانة الموجهة للإنتاجات الطاقوية: الكهرباء، الغاز والوقود.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

تندرج التدابير التشريعية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 في إطار مواصلة تكفل الدولة بالانشغالات التي ترتبط بتشجيع الاستثمار من خلال تخفيف إجراءات الاعتماد لصالح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار بشراكة رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في تحويل المهارات أو منتجات السلع بمعدل إدماج يزيد عن 40٪ ومنح رخصة لمجلس مساهمات الدولة لتحديد معدل التخفيض ومدة التأجيل على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات والهيئات العمومية في إطار إعادة هيكلتها وتطويرها.

تشجيع تشغيل الشباب عن طريق تمديد فترات الإعفاء الضريبي إلى غاية 10 سنوات لفائدة المؤسسات المصغرة المستفيدة من إعانة صندوق الجنوب، وإلى غاية 6 سنوات لمناطق الهضاب العليا والتي تم إنشاؤها في إطار أنظمة الوكالة

الصالحة للشرب، وهو رخصة تمنحها السلطة التشريعية للحكومة لتنفيذ ميزانية الدولة في إطار احترام التوازنات المالية.

وبالنسبة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، فإنه لم يخرج عن الأهداف العامة لأي قانون مالية، إلا أن تلك الأهداف كانت أكثر وضوحاً في مذكرة عرض الأسباب المرفقة مع مشروع هذا القانون، والتي وضعت في صدارتها التكفل بتنفيذ الشرط الأخير من البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي أقره رئيس الجمهورية، وكذا ترشيد صرف المال العام بما يخدم التوازنات الكلية، وتخفيض نسبة التضخم ورفع معدل النمو، ودعم السكن وتوفير مناصب العمل، وجملة من التدابير التشريعية.

وقصد التحضير لدراسة هذا النص والوثائق المتعلقة به ووضع جدول زمني لذلك، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، اجتماعاً بمقر المجلس، صبيحة يوم الخميس 7 نوفمبر 2013، بدعوة من السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة تبادل فيه أعضاؤها وجهات النظر بهذا الخصوص.

وبعد إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، نص هذا القانون على اللجنة بتاريخ 13 نوفمبر 2013، عقدت اللجنة اجتماعاً بمقر المجلس برئاسة رئيس اللجنة صباح يوم الأحد 17 نوفمبر 2013، قدم فيه السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثل الحكومة، عرضاً لنص القانون، بحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، والسيد محمد جلاب، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية، وعدد من مساعدي السيد وزير المالية، وقد تناول فيه مختلف المحاور والأحكام التي تضمنها النص، كما تم فتح نقاش تطرق فيه أعضاء اللجنة إلى مجمل ما ورد في النص والتدابير التشريعية التي جاء بها مع التركيز على بعض منها.

ومن جانبه، أكد ممثل الحكومة خلال تدخله مجيباً على النقاط التي أثارها الأعضاء، أهمية المواضيع التي طرحها الأعضاء وخص بعضها منها بمزيد من التوضيح.

عقب هذا الاجتماع، عقدت اللجنة جلسة عمل بمقر المجلس برئاسة رئيس اللجنة مساء اليوم نفسه تناولت فيها بالدراسة والتحليل النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة والأجوبة والتوضيحات التي قدمها، وهي

ألف مسكن بصيغة البيع بالإيجار وتحمل معدل الفائدة بنسبة 100٪ على القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية في إطار إنجاز 100 ألف مسكن بصيغة البيع بالإيجار.

ذلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الإطار الاقتصادي الكلي والمالي إلى جانب أهم الأحكام الميزانية والقانونية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير المالية على عرضه لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، أحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة المختصة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

المقدمة

يعد قانون المالية الوثيقة السنوية للسياسة المالية للدولة، طبقاً لأحكام المادة 3 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، فهو يتضمن الإيرادات وطريقة تحصيلها والنفقات وكيفية تنفيذها، كما يلخص أولويات عمل الحكومة للوصول إلى الأهداف المسطرة في برنامج عملها، والمتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال، التنمية البشرية، تطوير البنى التحتية والفوقية، إنجاز المشاريع العمرانية، تحسين شروط معيشة السكان، حماية وتطوير الاقتصاد الوطني، زيادة الثروة الوطنية، حماية وحفظ الصحة العامة وتأمين المياه

المحاور الأساسية لهذا التقرير التمهيدي.

أولاً: محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها

يحتوي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014 الذي نحن بصدد مناقشته على 59 مادة، تتعلق بطرق التوازن المالي ووسائله والميزانية والعمليات المالية للدولة، إلى جانب عدد من التدابير التشريعية الهامة، وسنتطرق فيما يلي إلى محتوى هذا النص:

I - تطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2014

تم تطير نص قانون المالية لسنة 2014 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية:

سعر برمبل البترول الخام حدد بـ 37 دولارا أمريكيا للبرميل كسعر مرجعي جبائي وبـ 90 دولارا أمريكيا لسعر السوق.

سعر الصرف حدد بـ 80 دج للدولار الأمريكي الواحد. حجم صادرات المحروقات سيصل إلى 57.4 مليار دولار أمريكي.

حجم واردات السلع سيرتفع إلى 50 مليار دولار أمريكي، بالدولار الجاري، مقابل 49.0 مليار دولار أمريكي سنة 2013.

النمو الاقتصادي حدد بـ 4.5٪ إجماليا، و 5.4٪ خارج المحروقات.

معدل التضخم يتوقع أن يكون في حدود 3.5٪.

II - ميزانية الدولة

1- الإيرادات:

توقع نص قانون المالية لسنة 2014 ارتفاع إيرادات الميزانية إلى 4218.2 مليار دج، مقابل 3820 مليار دج في السنة الجارية، وهي تمثل مجموع عائدات كل من الجباية البترولية المقدرة بـ 1577.7 مليار دج، والجباية العادية بـ 2352.5 مليار دج، والجباية الاستثنائية بـ 288 مليار دج.

2 - النفقات:

تقدر نفقات الميزانية لسنة 2014 بـ 7656.2 مليار دج، مسجلة ارتفاعا بـ 11.3٪ مقارنة بما سجلته في قانون المالية لسنة 2013 خصص منها 4714.5 مليار دج للتسيير، و 2941.7 مليار دج للتجهيز، وهذا مرده إلى ارتفاع ميزانية التجهيز بـ 15.6٪ بالموازاة مع ارتفاع ميزانية التسيير

بـ 8.7٪.

وقد وزعت هذه النفقات على ميزانيتي التسيير والتجهيز كما يلي:

أ- نفقات التسيير:

بسبب ارتفاع رواتب مستخدمي الوظيفة العمومية، وكذا إعانات التسيير الناجمة عن مراجعة بعض الأنظمة التعويضية، والتدخل الاقتصادي للدولة ومساهمتها الموجهة للديوان الوطني للحليب، والديوان الوطني للحبوب، تعويض سعر الماء المنتج من وحدات تحلية المياه، وكالة التنمية الاجتماعية وترقية مختلف أنظمة التشغيل... إلخ، فإن نفقات التسيير لسنة 2014 سترتفع إلى 4714.5 مليار دج، مسجلة زيادة قدرها 378.9 مليار دج، عما سجلته في قانون المالية لسنة 2013، أي بنسبة 7.8٪.

ب- نفقات التجهيز:

من أجل تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية، النهوض بالتنمية البشرية، التربية والتكوين، الهياكل الاجتماعية الثقافية، الفلاحة، الري والسكن، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتحسين الاستثمار... إلخ، فإن نفقات التجهيز سترتفع إلى 2744.3 مليار دج، واعتمادات الدفع إلى 2941.7 مليار دج.

وقد بلغ المجموع الفرعي للاستثمار (رخص البرامج) 2329.3 مليار دج، وبلغت اعتمادات الدفع 2050.3 مليار دج. أما العمليات برأس المال فقد بلغت 415.0 مليار دج، وبلغت اعتمادات الدفع 891.3 مليار دج.

III - صندوق ضبط الإيرادات

نص قانون المالية لسنة 2014 على أن متاحات صندوق ضبط الإيرادات ستصل في نهاية سنة 2014 إلى 7226.4 مليار دج، أي ما يعادل 39.7٪ من الناتج الداخلي الخام، وهي تمثل الادخار العمومي لتغطية ما يعادل ثلاث سنوات مما أنفق من نفقات التجهيز خلال سنة 2012 والبالغة 2234 مليار دج، علما أن فائض القيمة المتوقعة لسنة 2014 سيبلغ 20123.8 مليار دج، وهو الفارق بين السعر الجبائي المحدد بـ 37 دولارا أمريكيا للبرميل وسعر السوق المقدر بـ 90 دولارا أمريكيا للبرميل.

IV - عجز الخزينة

تقدر النسبة المتوقعة للعجز الإجمالي للخزينة سنة 2014 بـ 18.1٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام، مقابل

التحفيزات لمشاريع الاستثمار التي تتجاوز مبلغ 500 مليون دج وتقل عن 1.5 مليار دج.

- تخفيف إجراءات الاعتماد لصالح مشاريع الاستثمار الأجنبي والاستثمار بالشراكة برؤوس أموال أجنبية، وذلك بإلغاء إخضاعهم الإجمالي للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

- إلغاء إلزامية إخضاع المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن 1.5 مليار دج لشبكة محددة من قبل المجلس الوطني للاستثمار، وإحالة تطبيق هذه الشبكة لنص تنظيمي.

- إلغاء السقف المحدد بخمس (5) سنوات، بالنسبة لمدة إنجاز مشاريع الاستثمار، المؤهلة للاستفادة من النظام الاستثنائي لاتفاقية الاستثمار.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تحويل المهارات أو المنتجة للسلع بمعدل إدماج يزيد عن 60٪.

- منح رخصة لمجلس مساهمات الدولة لتحديد معدل التخفيض ومدة التأجيل على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تجاه المؤسسات والهيئات العمومية في إطار إعادة هيكلتها وتطويرها.

- تعديل إجراء الإيداع لدى الموثق لجزء من مبلغ الصفقة، بالتنسيق بين الأفراد والمؤسسات وتقليص الحصة الواجب إيداعها إلى الخمس (5/1) من سعر البيع، بهدف تبسيط وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

وبهدف تسهيل الاستثمار تم وضع تدابير أخرى تتعلق أساساً بـ:

- تطوير الشبكة البنكية.

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بقروض الاستثمار.

- تجديد الإعفاءات على منتجات الأسواق المالية.

- الترخيص للخبزنة بالتكفل بالفوائد خلال مدة التأجيل وتخفيض معدل الفائدة بنسبة 100٪.

- تمديد الأجل الممنوح لوزارة الصناعة من شهر واحد (1) إلى ثلاثة (3) أشهر للحكم حول ممارسة حق الشفعة.

- إستفادة الامتيازات الممنوحة سابقاً بموجب قرار مجلس الوزراء، من الأحكام المتعلقة بتحديد الإتاوة السنوية المستحقة على منح الامتياز على الأراضي التابعة

17.9٪ في قانون المالية لسنة 2013، وتوقعات الإقبال بنسبة -12.8٪ لنفس السنة، ويعود ذلك للارتفاع الطفيف في النفقات لسنة 2014 والمقدر بـ +11.3٪، هذا إلى جانب ارتفاع إيرادات الميزانية بـ +10.4٪ بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2013.

V- التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة رفعت الحكومة من الغلاف المالي المخصص للتحويلات الاجتماعية لسنة 2014 إلى 1603.2 مليار دج، وهو ما يعادل 8.8٪ من الناتج الداخلي الخام، أي بزيادة قدرها 106.3 مليار دج، عن تلك المسجلة في السنة الجارية 2013، وستمثل هذه التحويلات خمس (5/1) ميزانية الدولة لسنة 2014.

وتمثل نسبة الإعانات التي أقرتها الحكومة لهذه التحويلات للمواد الغذائية الأساسية من حبوب، حليب، سكر وزيت غذائي 12.8٪ من إجمالي هذه التحويلات، أما الإعانات الموجهة لقطاعات الصحة، التعليم، المواد الطاقوية (كهرباء، غاز وماء)، فسترتفع في السنة نفسها - على التوالي - إلى 19.6٪ و 6.2٪ و 3.3٪.

VI- الدعم الضمني غير المرصود في الميزانية بلغ الدعم الضمني سنة 2012 ما يقارب 4800 مليار دج، يمثل 30.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع الإعانات المباشرة وغير المباشرة (الضمنية) المقدمة، خلال السنة نفسها، ويتفرع إلى: دعم ضمني ذي طبيعة جبائية، دعم ضمني ذي صلة بالعقار، دعم ضمني للمنتجات الطاقوية، وينقسم هذا الأخير إلى دعم ضمني لأسعار الكهرباء، ودعم ضمني لأسعار الغاز الطبيعي ودعم ضمني لأسعار الوقود.

VII- التدابير التشريعية تضمن نص قانون المالية لسنة 2014 العديد من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... الخ، نستعرضها فيما يلي:

1- تشجيع الاستثمار وتأطيره: قصد تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار، نص هذا القانون على الترتيبات الآتية:

- إلغاء الأحكام الخاصة المتعلقة بأساليب منح

- للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
- 2- تشجيع تشغيل الشباب:
- لما كان ملف تشغيل الشباب وإدماجهم في سوق العمل يعد الشغل الشاغل للحكومة وألوية من أولوياتها، فقد عمدت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية في نص هذا القانون، لصالح مختلف آليات التشغيل المعتمدة، هي:
- تمديد فترات الإعفاء الضريبي لصالح المؤسسات الصغيرة المستفيدة من إعانة صندوق الجنوب، المنشأة في إطار أنظمة «الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب» و«الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة» إلى غاية:
- عشر (10) سنوات بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على النشاط المهني (TAP).
- عشر (10) سنوات بالنسبة للرسم العقاري.
- ست (6) سنوات بالنسبة للرسم العقاري على المباني المحتضنة للنشاطات الموجودة في الولايات والبلديات المستفيدة من إعانة «صندوق الهضاب العليا».
- تخفيض معدل الفائدة بنسبة 100٪ لصالح المشاريع المستفيدة من أنظمة «الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب» و «الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة» الموجودة في مناطق الجنوب والشمال والهضاب العليا، بالنسبة لبعض النشاطات التي تحدد عن طريق التنظيم (الزراعة، البناء والأشغال العمومية، الري، الصناعة، الصيانة، الصيد البحري، الحرف والسياحة).
- 3- تخفيض العبء الضريبي:
- في إطار السياسة الجبائية المنتهجة منذ سنوات والرامية إلى جعل المنظومة الجبائية أكثر مرونة وفاعلية، نص قانون المالية لسنة 2014 على العديد من التدابير التي ترمي في مجملها إلى تخفيف الضغط الجبائي على المكلفين بالضريبة في عدة نشاطات تجارية واقتصادية، من خلال لاسيما:
- تجديد فترة الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات والمواد الأولية في فرع تربية الدواجن وكذا الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المطبقة على لحم الدجاج وبيض الاستهلاك إلى غاية 31 أوت 2014.
- إعفاء المبالغ المدفوعة بعنوان حقوق الفنانين الأجانب والجزائريين من الضريبة على الدخل الإجمالي، وكذا
- الإعفاء من الحقوق الجمركية المستحقة بعنوان استيراد التجهيزات التقنية وتجهيزات الديكور بمناسبة تنظيم الأعياد الوطنية والتظاهرات للاحتفال بالذكرى الخمسين (50) للاستقلال.
- إعفاء معدن الزنك (ركاز الزنك) من الحقوق الجمركية وإخضاعه للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة.
- إعفاء من الحقوق الجمركية وإخضاع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة العناصر الداخلة في صنع الأنابيب الملحمة الطويلة أو اللولبية، لتجهيز التبريد والمشتقة من صنعها (البيوت البلاستيكية الفلاحية، أنابيب الري والدعائم والأثاث الحديدي).
- رفع الحد الأدنى للخصم من 200.000 دج إلى 500.000 دج بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الإعانات الممنوحة للمؤسسات والمنظمات ذات الطابع الإنساني، وهذا ما سيسمح بمساهمة أقوى من المؤسسات في هذا المجال الجمعي.
- مساواة معدل حقوق التسجيل المطبق بنسبة 3٪ للهبات بين أفراد الأسرة من الدرجة الأولى (الأصول، الفروع والأزواج) مع المعدل المطبق على عمليات التنازل عن الأوراق المالية (أسهم أو حصص اجتماعية) المحدد بـ 2.5٪.
- إخضاع الكتب المنشورة إلكترونيا إلى معدل الرسم على القيمة المضافة المخفض إلى 7٪ وهذا ما سيسمح من جهة، بالحد من حجم الواردات من الكتب الورقية، ومن جهة أخرى، بخفض تكلفة استخدام الكتاب الرقمي من طرف المؤسسات المدرسية والعلمية على الخصوص.
- 4- تشجيع وحماية الإنتاج الوطني:
- بهدف تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته وتقليص الواردات ومن ثم النفقات عمدت الحكومة إلى انتهاج سياسة تعزيز النسيج الصناعي الوطني وتأهيل المنتج الوطني لضمان تنافسيته، ولتحقيق ذلك نص قانون المالية لسنة 2014 على عدد من الإجراءات الهامة هي:
- إعفاء المركبات والمقطورات المصنوعة محليا من الرسم على عمليات بيع المركبات الجديدة.
- إلزام وكلاء السيارات ومستوردي المركبات بإنشاء نشاط صناعي أو خدماتي أو أية أنشطة أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع صناعة السيارات، في أجل

المميع ووقود الغاز الطبيعي.

كما يجب على الوكلاء عند اكتتاب دفتر شروط الاستيراد، تسويق حصة من السيارات المجهزة بالجزائر، تحت ضمانهم في إطار اتفاقي، قبل استعمالها في السير، لتسير بوقود غاز البترول المميع ووقود الغاز الطبيعي.

- تحديد سقف المساهمة في رأس المال من قبل المواطنين المقيمين بـ 51٪ أو أكثر في إطار الشراكة من أجل أنشطة التجارة الخارجية.

- تأطير سوق استيراد الذهب.

- إلزامية دفع مقابل الواردات الموجهة للبيع على حالها، بواسطة الائتمان المستندي أو التسليم المستندي.

6- تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية:

قصد مواصلة تنسيق الإجراءات الجبائية وتبسيطها وضمان مرونتها، ولاسيما بالنسبة للنظام الضريبي المطبق على إعانات التجهيز، القرض الإيجاري، النفاذ إلى خدمة الأنترنت، تم اتخاذ الترتيبات الآتية:

- تشجيع القرض الإيجاري من خلال المحافظة على المعالجة المحاسبية والجبائية لعمليات هذا القرض المطبقة قبل دخول النظام المحاسبي والمالي حيز التنفيذ.

- المصادقة على الرخص المسلمة من طرف لجنة الإشراف على التأمينات لسماسة إعادة التأمين الأجنبي، بموجب قرار من وزير المالية بدلا من مرسوم تنفيذي.

- تعديل الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الممنوح لصالح الدخول لشبكة الأنترنت بغرض توسيع هذا الإعفاء ليشمل الأعباء المتعلقة بتأجير «الشريط المار» الموجه بصفة حصرية لتقديم موردي خدمات الأنترنت لهذه الخدمة.

- التعديل في نظام المشتريات بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وفي إجراءات تسديد هذا الرسم.

- تعديل النظام الضريبي المطبق على إعانات التجهيز بمطابقته مع القاعدة المحاسبية المتعلقة بربط الإعانات الممنوحة لاقتناء الممتلكات القابلة للاهلاك بالنتائج الخاضعة للضريبة للشركات المستفيدة حسب فترة الاهلاك مع إزالة سقف فترة الربط بخمس (5) سنوات.

7 - تعزيز وتأطير أحكام الرقابة الجبائية:

من أجل تعزيز الرقابة الجبائية وتأطيرها وضمان نجاعة عمل المصالح الجبائية، من جهة، وبغية تعزيز حقوق المكلفين بالضريبة، من جهة أخرى، نص قانون المالية لسنة

يقدر بثلاث (3) سنوات، ويمكن للاستثمارات المنجزة في هذا الإطار أن تستفيد من المزايا في إطار «الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار».

- تأطير منح المزايا بموجب أنظمة الامتيازات بربط معدل منح هذه المزايا بمعدل إدماج المنتجات المصنعة محليا.

- إقتصار منح إعفاء الرسم على القيمة المضافة على اقتناء سلع التجهيز والخدمات المنتجة والمقدمة محليا والمدخلة مباشرة في إنجاز إنشاء الاستثمار أو التوسيع في إطار أنظمة «الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب» والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة» و «الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر».

- التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد القروض الموسمية وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.

- إعفاء عمليات إنتاج «اليوريا» الموجهة للبيع في السوق المحلية، من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.

- منع تصدير النفايات وبقايا الرصاص والبطاريات المستعملة.

- الترخيص وإلى غاية 31 ديسمبر 2015 بجمركة التجهيزات، التي لا يتم إنتاجها أو إنجاز تشكيلها بالجزائر ويستوردها المقاولون والمنتجون لاحتياجاتهم الخاصة على أن تبقى في ذمتهم خمس (05) سنوات على الأقل.

5- تأطير التجارة الخارجية وتخفيض الواردات:

من أجل التحكم أكثر في تدفقات التجارة الخارجية ولاسيما الواردات من السيارات ومن بعض المواد التي بلغت، مؤخرا، مستويات أصبحت معها تشكل خطرا على ميزان المدفوعات، وكذا لضمان تأطير فعال لنشاط وكلاء بيع السيارات، نص قانون المالية لسنة 2014 على الترتيبات الآتية:

- حصر استيراد المركبات على الأشخاص المزاولين لنشاط وكيل السيارات.

- منع وكلاء السيارات من استيراد السيارات لحساب وكلاء آخرين خارج شبكة التوزيع الخاصة بهم والتي تم اعتمادها قانونيا من طرف المصالح المؤهلة لوزارة الصناعة.

- إلزام وكلاء السيارات عند اكتتاب دفتر شروطهم باستيراد حصة من السيارات التي تسير بوقود غاز البترول

لسنة 2014 على جملة من التدابير في هذا المجال، هي:

- تأسيس مبدأ «التعسف في استعمال الحق» في المجال الضريبي، من أجل إعادة النظر في القرارات أو الاتفاقيات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، الذين يخفون أرباحهم الحقيقية والذين يتم برمجتهم لمراجعة دقيقة للمحاسبة.

- التمييز بين المعلومات والوثائق المطلوبة من قبل المراجعين للشركات المراقبة وتلك المطلوبة من المؤسسات العضوة في مجمع من الشركات.

- تحديد الاختلالات المؤدية لرفض المحاسبة في سياق المراقبة الضريبية بحصرها على حالات التشكيك التام في موثوقية المعلومات المحاسبية.

- إلغاء العلاقة بين رفض المحاسبة وإجراء الإخضاع التلقائي، بإعطاء الحق للمكلف بالضريبة موضوع المراجعة، بالاستفادة من إجراء وجاهي.

- تحديد الحالات التي يتم فيها تقييم أسس فرض الضريبة تلقائياً.

- التحيين عن طريق المراجعة بالزيادة لمبالغ بعض الغرامات الجبائية المطبقة على المؤسسات الوطنية والأجنبية.

8 - دعم الدولة للسكن:

يشكل دعم الدولة للسكن أحد أهم بنود قانون المالية لسنة 2014، من أجل تلبية الطلب المتزايد على السكن وكذا القضاء على السكن الهش والسكن العشوائي، وهذا بإقرار العديد من الإجراءات الكفيلة بتقديم دعم أكبر للجهد المبذول بهذا الخصوص، من خلال التدابير الآتية:

- تأسيس رهن قانوني من الدرجة الأولى لصالح الدولة، على الأملاك العقارية الممولة بضمان القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية، لفائدة الموظفين لاقتناء أو بناء أو توسيع مسكن.

- تكفل الخزينة العمومية، بالتسبيقات و/أو القروض من دون فوائد لفائدة الصندوق الوطني للسكن بالتمويلات اللازمة لإنجاز برنامج 50.000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار.

- تخفيض معدل الفائدة بنسبة 100٪ على القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، في إطار إنجاز 100.000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار، وتخفيض معدل الفائدة بنسبة 2.4٪ على المحلات التجارية التابعة لهذا البرنامج.

9 - تدابير أخرى:

فضلاً عن المحاور الوارد ذكرها أعلاه، نص قانون المالية

لسنة 2014 على جملة من الإجراءات تخص لاسيما قطاع الثقافة، الحرف، السلامة المرورية،... إلخ، وذلك على النحو الآتي:

- العودة عن التنازل عن قاعات العرض السينمائي المتنازل عنها للبلديات، والتي لم تستغل أو خصصت لأغراض أخرى، لصالح أملاك الدولة، وذلك بعد موافقة المجلس الشعبي البلدي.

- منح صفة الحرفي للأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاط جمع الورق المستعمل، وإخضاع رقم أعمالهم لمعدل 5٪.

- تأطير منح التحفيز في إطار أنظمة الامتياز (أنظمة دعم التشغيل) بغرض الحد من مخاطر الاختلاسات والتجاوزات بخصوص الإعانات الممنوحة من الدولة.

- إلزامية تجهيز مركبات نقل البضائع التي يفوق وزن حمولتها الإجمالي المرخص به أو يساوي 3500 كلغ، ومركبات نقل الأشخاص التي تشتمل على أكثر من تسعة (9) مقاعد مع احتساب مقعد السائق، بجهاز مراقبة وتسجيل السرعة.

- إلغاء الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على المنتجات التابعة للفئة رقم 89-07 من التعريفية الجمركية، على سبيل المثال (آلات عائمة أخرى، الخزانات، المراسي، الطوافات والمنارات) وإخضاعهم للمعدل العادي 17٪، وهذا لحصر الإعفاءات على استيراد المراكب (سفن) الموجهة لشركات الملاحة البحرية.

- تمديد الأجل المحدد لتنظيم الامتحانات لنيل شهادة خبير محاسبي، والتي تعد ضرورية للقيام بالعملية، إلى ثلاث سنوات.

- فتح حساب تخصيص خاص بعنوان «الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم مهرجان قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015».

- إضافة في باب نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-069 المعنون «الصندوق الخاص بالتضامن الوطني» الإعانات الممنوحة للمستخدمين الذين يقومون بتهيئة وتجهيز مناصب عمل للأشخاص المعاقين، في إطار الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والجماعات المحلية.

- تمديد مهلة إجراءات تحقيق مطابقة البناء وإتمام إنجازها بثلاث سنوات.

الموافق 25 نوفمبر 2013

2- النقاش الذي أثير حول النص: لقد كانت مناقشة نص قانون المالية لسنة 2014، فرصة لأعضاء اللجنة للخوض في الكثير من المواضيع المتعلقة بالتنمية المحلية والوطنية، لاسيما تلك التي تخص قطاعات: السكن، التشغيل، الصحة، الفلاحة، الطاقة، الاستثمار، التجارة... إلخ، والتي تشكل الشغل الشاغل للمواطن، وطلبوا من ممثل الحكومة تقديم أجوبة وتوضيحات لها. وفيما يلي باختصار مضامين مداخلات الأعضاء وردود وتوضيحات ممثل الحكومة عليها:

أ- الأسئلة والمواضيع التي تمحور حولها النقاش: - لماذا لم يتم لحد الآن تعديل القانون رقم 84-17، المتعلق بقوانين المالية، ليتماشى مع التحولات الجديدة؟ - تقديم توضيحات بشأن تطور معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنوات 2012 و2013 و2014 وتأثير تلك التطورات على الاقتصاد الجزائري.

- هل يمكن القول إن الإنفاق العمومي الكبير الذي قامت به الدولة ساهم فعليا في الوصول إلى معدلات النمو المستهدفة؟

- هل ترون أن تخفيض العملة الوطنية يخدم الاقتصاد الوطني؟

- هل تم اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الانعكاسات السلبية المحتملة لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على القدرة الشرائية للمواطن؟ وهل هناك خسائر يمكن أن تلحق بالخرينة العمومية جراء هذا التخفيض؟

- ما صحة التوقعات التي تقول بأن الجزائر على أبواب الدخول في صدمة مالية، وإذا صح ذلك، ما هي الإجراءات المتخذة لتجاوزها في هذه الحالة؟

- ما مدى إمكانية تحقيق معدل النمو المستهدف والمقدر بـ 4.5٪ في الوقت الذي تراجع فيه إنتاج الجزائر من المحروقات مؤخرا، حسب بعض الخبراء، وبخاصة وأن المحروقات تشكل الرقم الأساسي في معادلة النمو في البلاد؟

- لماذا لا يتم تعميم الإعفاء الضريبي على إيجار السكنات التي تقل مساحتها عن 80 م²؟

- لماذا تم تمديد الأجل الممنوح لوزارة الصناعة من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر من أجل ممارسة حق الشفعة؟

- يكاد لا يخلو أي قانون مالية من إعفاءات جبائية

- الترخيص لأفراد الجالية الجزائرية المقيمين بالخارج بإبقاء سياراتهم السياحية بالجزائر لمدة ستة (6) أشهر غير قابلة للتجديد.

- النص على أن تكون مساحة الارتفاق ضمن مساحة الأملاك المعنية بالتعويض الذي يجب أن يكون وفق السعر الحقيقي للسوق يوم نزع الملكية، مع مراعاة الضرر الناتج عن العملية.

ثانيا: تقديم نص القانون والنقاش الذي أثير حوله بعد أن استعرضنا محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها، نتطرق فيما يلي إلى العرض الذي قدمه ممثل الحكومة لنص القانون والنقاش الذي خص به أعضاء اللجنة هذا النص والأسئلة والانشغالات التي طرحوها على ممثل الحكومة والأجوبة والتوضيحات التي قدمها:

1- تقديم ممثل الحكومة نص القانون: قبل الشروع في مناقشة نص قانون المالية لسنة 2014، قدم ممثل الحكومة عرضا مفصلا تطرق فيه في البداية إلى المناخ الدولي الذي ميز الاقتصاد العالمي، في الفترة ما بين سنتي 2012 و2013، لا سيما الدول الناشئة والركود الاقتصادي المستمر الذي تعرفه منطقة اليورو، كما تطرق إلى مستوى التضخم في البلدان المتقدمة والسياسة النقدية المتبعة فيها وتوقعات نمو التجارة الخارجية للسلع، والمستوى الذي وصل إليه معدل البطالة في أوروبا وأمريكا.

كما تطرق إلى التحديات المحيطة بالاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض لأسعار المحروقات وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

أما بالنسبة لنص قانون المالية لسنة 2014 فقد تعرض ممثل الحكومة بالأرقام إلى تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص هذا القانون، وأشار أيضا إلى أن ارتفاعا سيمس كلا من واردات السلع، وحجم صادرات المحروقات، واستعرض متاحات صندوق ضبط الإيرادات، والعجز الإجمالي للخرينة، مؤكدا أن هذا النص يضع تنفيذ الشرط الأخير من البرنامج الخماسي 2010-2014 في صدارة أولوياته.

وفي الشق المتعلق بالتدابير التشريعية الجديدة، أوضح أنها ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية الهامة التي تقع في مقدمة اهتمامات الحكومة.

للتضخم فهي ما بين 9٪ و10٪ في سنة 2014، لذا فالمنطقة تشهد تضخما معتبرا ونموا منخفضا، والجزائر في سياق ذلك تعتبر من بين البلدان التي لها أعلى نسب للنمو الاقتصادي، وأدنى نسب للتضخم.

كما أكد بالنسبة لأهم التداعيات المحتملة على اقتصادنا، أن المنطقة تشهد اضطرابات لها انعكاسات على التبادلات الدولية ولاسيما سعر البترول الذي يشكل حوالي 96٪ من مداخيلنا من العملة الصعبة، فضلا عن أسعار المواد الأولية، كما أن لها تداعيات على تمويل اقتصاديات الدول المتطورة، وبالنتيجة على فرص خروج هاته الدول من أزمته الاقتصادية.

وعن خفض قيمة الدينار، أوضح ممثل الحكومة أن بنك الجزائر الذي يُسير سوق الصرف قام بخفض طفيف للدينار، وذلك بسبب الفارق بين نسبة التضخم المسجل عندنا وعند شركاء الجزائر، على غرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، لذا قام بنك الجزائر بتصحيحات في هذا المجال، وفي نفس الوقت، أكد أن هذه الوضعية لن تبقى على حالها، لأن سوق العملة تشهد تغيرات بالارتفاع تارة وبالاخفاض تارة أخرى.

وبشأن مخاطر الأزمة المالية على اقتصادنا، أكد أننا في وضعية يتعين علينا فيها بناء اقتصاد وطني، لأنه وبعد تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الهيكلي، لم تكن لدينا قاعدة صناعية، ناهيك عن تحرير مبادلات التجارة الخارجية في ظل غياب قواعد اقتصادية من أجل منافسة المنتوجات الخارجية؛ وعليه، كان من اللازم بناء اقتصاد ليكون تنافسيا، وأن هذا البناء يتطلب إطلاق برنامج ضخم للتجهيز العمومي؛ ونظرا لهيكله مداخيلنا الخارجية المعتمدة أساسا على المحروقات، فإن احتمال الخطر وارد.

فيما يخص الترخيص بجمركة التجهيزات المستعملة، أوضح ممثل الحكومة أن العملية تخضع لشروط محددة، بحيث يتعلق الأمر بالتجهيزات التي لا يتم إنتاجها أو تشكيلها بالجزائر لحماية للمنتج الوطني، كما أنها موجهة للاحتياجات الخاصة للمقاولين والمنتجين، على أن تحفظ في ذمتهم لمدة خمس سنوات، كما يتعين تقديم شهادة تمنحها السلطات المؤهلة للدول المعنية، لضمان صحة جميع المعلومات المتعلقة بهاته التجهيزات من: تاريخ الإنتاج، السعر... إلخ.

للعديد من الأنشطة، إلا أن تلك الإعفاءات لا تعمل على تخفيض أسعار المنتجات، على غرار النشاطات المرتبطة بتربية الدواجن، على سبيل المثال.

- ما هي الأنشطة المشار إليها في النص والمتعلقة بإنشاء نشاط صناعي أو خدماتي أو أية أنشطة أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع صناعة السيارات؟

- نص القانون على منع تصدير النفايات وبقايا الرصاص والبطاريات المستعملة، والسؤال المطروح هنا: هل هناك إطار خاص بعمليات استرجاع هذه النفايات؟

- يلاحظ في كثير من الأحيان عدم مراعاة أجل الإيداع لجزء من مبلغ الصفقة لدى الموثق، سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات.

- هل أن رفع الحظر عن استيراد العتاد القديم معقول، في الوقت الذي لا يقل سعره إلا بقليل عن سعر العتاد الجديد، بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها الدول الأوروبية التي اضطرتها إلى غلق الكثير من مصانعها؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمراقبة مختلف أجهزة تشغيل الشباب؟

- ما هي أسباب اختلاف نسب استهلاك اعتمادات المشاريع التنموية في البلديات؟

- ما هي الإجراءات المتخذة لضمان عدم تحويل العقار الموجه لإنشاء مناطق النشاط الاقتصادي؟

ب- الردود والتوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة: فيما يخص تحديث الميزانية، أوضح ممثل الحكومة بأن القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، والذي يرسم كفاءات إعداد وتنفيذ ورقابة قوانين المالية، يمكن اعتباره بمثابة قانون عضوي، مضافا أن قانون المالية يدرج كل الجوانب المتعلقة بتحديث المالية العمومية، من خلال تحديث النظام الميزانياتي، بدمج ميزانيته التسيير والتجهيز، إعداد مؤشرات النجاعة فيما يخص القطاعات لتحرير الاعتمادات، ونظام للإعلام الذي ينطلق من القاعدة إلى الهرم وبالعكس، وأن الإطار التصوري للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية موجود حاليا، والذي يجب أن يعكس واقع إعداد وتنفيذ الميزانية في بلادنا.

فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكد أن توقعات نسبة النمو الاقتصادي هي 3.5٪، أما بالنسبة

أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ والشكر موصول للسيدات والسادة أعضائها؛ ننقل الآن إلى الجزء الثاني في هذه الجلسة والمخصص للنقاش العام. بودي - قبل إحالة الكلمة لأول متدخل - أن أذكر بأن المكتب وهيئة التنسيق وبالتشاور مع المجموعات البرلمانية اعتمد الأسلوب الذي اتبع وصار تقليدا معمولاً به في نقاشات المجلس، ستكون التدخلات في حدود 07 دقائق للسيدات والسادة أعضاء المجلس، وبالنسبة لرؤساء المجموعات البرلمانية، سيكون تدخلهم في حدود 15 دقيقة، شكرا لكم، وأحيل الكلمة إلى المتدخل الأول وهو السيد مختار زروالي.

السيد مختار زروالي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني الأعضاء،

السادة ممثلو وسائل الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد شعرت بكثير من الارتياح وأنا أتصفح مشروع قانون المالية لسنة 2014، ولعل مصدر هذا الارتياح يعود بالدرجة الأولى إلى خلو هذا القانون من أية زيادات أو ضرائب أو رسوم يمكنها أن تزيد من أعباء المواطنين وتثقل كواهلهم، وهذا أمر أئمنه وأعتبره مفتاح نجاح السنة المالية 2014، هذا طبعا إضافة إلى مجموعة أخرى من النقاط الإيجابية التي سجلتها والتي تتعلق أساسا بتشجيع الاستثمار، من خلال إلغاء بعض القيود والعراقيل البيروقراطية التي كانت تكبله، كما هو الحال بالنسبة لإلغاء إخضاعه الإجمالي للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار الذي كان سببا في تعطيل مسار إنشاء المؤسسات بالشراكة كما تؤكد الحكومة ذاتها ذلك، كما ننوه بالتحفيزات الجبائية التي تم وضعها لمصلحة الإنتاج الوطني، خاصة في مجال إنتاج السيارات مستقبلا، والتي ستستفيد من إعفاء من

حول موضوع محاربة التهريب، بين أنه ثمة تدابير وإجراءات اتخذتها الحكومة في هذا الإطار ولاسيما تجاه المواد المدعمة من قبل الدولة، حيث عرف تهريب هذه المواد مؤخرا تراجعا نسبيا، بفضل هذه الإجراءات.

وبخصوص التحويلات الاجتماعية، أوضح ممثل الحكومة أن العمل جار من أجل أن يذهب هذا الدعم إلى الفئات التي تحتاج إليه فقط، بالرغم من أن قليلا من الدول نجحت في تطبيق هذا التصور ميدانيا.

وفي ما يتعلق بالإعفاءات الجبائية لمادتي السكر والزيت، أشار إلى أن الآليات التي وضعتها الحكومة في هذا الإطار لا يمكن تفعيلها إلا في حالة ما إذا تجاوز سعر هاتين المادتين السعر المتفق عليه، ومن ثم فإن الأمر لا يتعلق بإعفاء كلي للجباية وللحقوق الجمركية.

وبشأن تقديم تحفيزات للقطاع الخاص، أكد ممثل الحكومة أن هذا القطاع يستفيد هو الآخر من امتيازات متعددة ذات طابع جبائي وشبه جبائي، وكذا ذات طابع عقاري، فهذا الأخير يخضع لترتيبات قانونية واضحة (منح العقار العمومي للاستغلال عن طريق الامتياز).

وعن مشكل إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي، أكد أن الأمر يتعلق بمشاريع البرنامج الجاري وليس بالبرامج الجديدة، وهي تخص أقل من 40٪ من هاته المشاريع، وهذا مرده إلى عدة ضغوطات موضوعية تؤخر إطلاق المشروع، كندرة العقار أو تأخر بدء المشروع بعد إعلان الصفقة.

الخلاصة

لقد سجلت اللجنة من خلال دراستها للتدابير والأحكام التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2014 جملة من النقاط، يقع في المقام الأول منها عدم فرض ضرائب أو رسوم جديدة تثقل كاهل المواطن، كما تضمن العديد من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ، تتعلق لا سيما بتشجيع الاستثمار وتأطيره، تشجيع تشغيل الشباب، تخفيض العبء الضريبي، تشجيع وحماية الإنتاج الوطني، تأطير التجارة الخارجية وتخفيض الواردات، تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية، تعزيز وتأطير أحكام الرقابة الجبائية، دعم الدولة للسكن وتدابير أخرى.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي

وذلك عشية احتفالنا بالذكرى التاسعة والخمسين (59) لاندلاع ثورة التحرير، التي لم تحرر الجزائر فقط ولكنها حررت كل الشعوب التواقفة للتنصل من نير الاستعمار والعبودية، ولذلك فلا غرابة اليوم أن يحقد على هذه الثورة أعداء الحرية فقط ممن ولدوا في كنف العبودية وترعرعوا في أحضانها ورضوا بقيودها.

إننا بهذه المناسبة نحیی الدبلوماسية الجزائرية على موقفها الحكيم والعقلاني من هذا الحادث، وهو ما يؤكد فعلا رغبة بلادنا الراسخة لنشر السلام في العالم والعمل على حل القضايا والنزاعات الدولية بالطرق السلمية، وهو الموقف الذي عبرت عنه الجزائر على أعلى المستويات، من خلال فخامة رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات، وآخرها رسالته لقمة أبوجا التي أثبتت للعالم تمسك الجزائر بمبدأ تقرير مصير الشعوب.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إن الظرف الإقليمي الراهن الذي يتسم بالكثير من الحساسية يحتم علينا أن نكون أكثر يقظة، وأكثر حرصا على وحدتنا وانسجامنا للتصدي لكل المؤامرات، بداية بالخطر الإرهابي الدموي الذي يطوقنا من الجهتين الجنوبية والشرقية، والذي تتقاسم مع المجموعة الدولية مسؤولية التصدي له والقضاء عليه، وانتهاء بجنون المخزن الذي تجاوز كل أعراف الجيرة وحقوقها، ولم يكتف بالإساءة للراية الوطنية، ولكنه راح يشحن ويعبئ أجهزته الدعائية للتكالب على الجزائر، لا لشيء إلا لأنها ظلت متمسكة بموقفها الثابتة الداعية لتصفية استعمار الصحراء الغربية، باعتباره آخر استعمار في إفريقيا، وهو موقف ينسجم مع موقف الشرعية الدولية ومنظمات حماية حقوق الإنسان في جميع أصقاع المعمورة.

إن نجاح الجزائر في فرض مواقفها من القضايا الإقليمية يحتم على الطبقة السياسية أولا، وعلى المجتمع المدني بمختلف أطيافه وشرائحه وعلى المواطنين بصورة عامة التكامل التام مع القيادة السياسية للبلاد، بما يعزز التآلف الوطني وينأى به عن كل الخلافات التي من شأنها أن تشتت وحدته وتوهن قوته، خاصة وأنا مقبلون على استحقاقات جديدة، نتمنى أن تكون عرسا آخر من أعراس الجزائر، وإلى ذلكم الحين أشكركم على كرم الإصغاء وحسن المتابعة،

رسوم البيع، وهو ما يسمح بتحقيق فارق في الأسعار لصالح المنتج المحلي، مما يشجع المستهلك على الإقبال عليه.

هذا طبعا دون أن ننسى التحفيزات الموجهة للاستثمار الفلاحي، سواء في مجال تشجيع إنتاج الأسمدة، أو في مجال الإعفاءات الجمركية لمصلحة مربّي الدواجن، ليبقى الإجراء الأهم في نظرنا هو ذلك الموجه للاستثمارات الشبانية في إطار مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث نثمن في هذا الإطار التحفيزات المتعلقة بالإعفاء الضريبي والتي تمتد حتى إلى 10 سنوات في المناطق الجنوبية وهو أمر سيساهم - لا محالة - في خلق قاعدة متينة للاستثمار الشباني في بلادنا، مما سيساهم في القضاء تدريجيا على البطالة التي لم تعد أرقامها مخيفة للدرجة التي كانت عليها قبل عشرية من الزمن، حيث انخفضت لتصل إلى 9٪ وهي من النسب المقبولة المسجلة حتى في البلدان الغربية المتقدمة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إن المتأمل في الأرقام الكبرى التي حملها لنا مشروع قانون المالية لسنة 2014 سيكتشف لا محالة مقدار الاهتمام الذي توليه الدولة لمختلف القطاعات، حتى باتت الأموال الموجهة للقطاع الواحد فقط تتجاوز ميزانية الدولة كلها عند جيراننا في الجهة الغربية الذين نتساوى معهم في عدد السكان، وهذا بحد ذاته مدعاة للفخر ودليل قاطع على نجاح القيادة العليا في البلاد في انتهاج سياسة الحكم الراشد التي جنبتنا مصير الكثير من الدول العربية التي لا تزال تتخبط اليوم في برك من الدماء.

إن الاستقرار الذي تعرفه بلادنا، لا يمكن تفسيره إلا على أنه انسجام كلي بين الجماهير وقيادة البلاد الرشيدة التي تفهمت انشغالاته وطموحاته، وعملت من دون هوادة على تحقيقها حتى تفوت على المتربصين بالجزائر مكائدهم ومخططاتهم الدنيئة والتي انكشفت للجميع في الآونة الأخيرة، من خلال التحامل على الراية الوطنية وتدنيسها على أرض المغرب الذي تربطنا بشعبه أواصر الأخوة والجيرة والدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، كل هذا لم يشفع لملك المغرب ليراعي حرمة الضيافة فراح يحرض شرذمة من منحرفيه وبلطجيته للتناول على رمز استقلالنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مختار زروالي؛ والكلمة الآن للسيد بشير داود.

السيد بشير داود: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي وزير المالية المحترم،

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة معالي الوزراء،

السيدات، السادة الحضور،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

دعني في البداية أوجه جزيل شكري وتقديري إلى السيد معالي وزير المالية، ومن خلاله إلى كافة إطارات مختلف الدوائر الوزارية على إسهامهم وجهدهم في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014.

والشكر موصول إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة على إعدادهم التقرير التمهيدي للمشروع.

السيد الرئيس،

نتناول اليوم أحد أهم مشاريع القوانين؛ قانون المالية الذي رغم تقنيته يعكس التوجهات الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويضبط موارد البلاد وأوجه إنفاقها.

وفي هذا الإطار، أود في البداية أن أخص الملاحظات وأسجل بعض الأمور التي أراها جوهرية وأساسية:

الملاحظة الأولى: وجود إرادة أساسية للدولة لإعادة بعث الإنعاش الاقتصادي تجلت من خلال ما تم رصده من أموال ضخمة وبرامج متعددة.

الملاحظة الثانية: تحقيق بعض من الأهداف المرجوة، لاسيما تحسين المحيط الاجتماعي والإطار المعيشي للمواطنين وإنجاز برامج سكنية هامة وشبكة طرقات واسعة ومشاريع لهاكل قاعدية ذات أهمية.

الملاحظة الثالثة: تخليص الدولة نهائيا من المديونية الخارجية واسترجاع السيادة المالية للبلاد.

السيد الرئيس،

إنها نجاحات نسجلها ونشتمنها، بل ونشعر بالارتياح عندما نعددها، لكن وبكل موضوعية كنا نأمل ونطمح أكثر، وأعتقد أن ما أنجز رغم أهميته لا يعكس ما تم تخصيصه من موارد، ولا يترجم ويجسد التزامات الحكومة أمام البرلمان من خلال قوانين المالية المختلفة ومخطط عمل الحكومة.

السيد الرئيس،

سجلت أيضا - وللأسف - بعض ما أصبح يميز أداءنا الاقتصادي والمالي من سلبيات ومعوقات أخصها في عشر: أولها، لازلنا نسجل تبعية للموارد النفطية، وتزداد هذه التبعية، وهو التحدي الحقيقي الذي فشلت أمامه كل الحكومات المتعاقبة، أمر يجعلنا نخشى على استقرار جزائر اليوم وجزائر الغد، ليس فقط لأن النفط مورد معرض للنضوب بل ويعيش تقلبات في الأسواق العالمية ويتهدده بروز مصادر أخرى للطاقة ولعل تراجع تصدير المحروقات في بلادنا في السداسي الأول من هذه السنة بنسبة 11.8٪ مؤشر قوي وخطير، وقد أثبتت التجربة أن الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلادنا قد يتزعزع، عندما تنخفض مواردنا من البترول وما عشناه نهاية الثمانينات غير بعيد عن الأذهان.

ثانيا، مؤشر النمو في الجزائر طوال السنوات الفارطة التي عرفت ضخ الإنفاق العمومي لازال ضعيفا وبتراوح ما بين 2٪ و3٪ وهي نسبة متدنية، يستحيل في ظلها تحقيق الهدف الأسمى لأي اقتصاد، وهو خلق مناصب شغل وخلق ثروة بالقدر الكافي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ثالثا، استمرار ارتفاع معدل البطالة التي تقدرها مصالح صندوق النقد الدولي في حدود 9٪، رغم أنه في تقديري الخاص المعدل بعيد عن الواقع ويمكن أن يكون أكبر بكثير، لاسيما ونحن لا نملك الأجهزة المختصة، وكثيرا ما تم الاعتماد على معطيات غير اقتصادية ومغلوبة، لتحديد معدل البطالة الذي هو مؤشر جد هام في اقتصاد ينمو في الاتجاه السليم.

رابعا، استمرار ضغط معدل التضخم بالرغم من أنه عرف انخفاضا هذه السنة، ونأمل أن تتحقق توقعات سنة 2014، لكنني أخشى أن ينعكس خفض البنك المركزي لقيمة الدينار سلبا على معدل التضخم المتوقع في حدود 4.5٪.

قروض الدفع متدنية وتصل في بعض الولايات إلى دون 40٪، وبالطبع هذه النسب تعكس الإنجاز المادي للمشاريع المبرمجة، وهو ما يعني بالتأكيد تأخرا في استلامها ولا أدري أين هو الخلل؟
وأسأل هل هو في تعقيدات قانون الصفقات؟ ولماذا إذن لا يعاد فيه النظر؟

وهل هو في نقص وسائل الإنجاز؟ ولماذا يشتكي قطاع المقاولات من البطالة؟
أم أن التجريم عن أخطاء التسيير الذي رغم إغائه في النصوص، لا يزال يطبق على أرض الواقع، مما قتل روح المبادرة لدى إدارات الهيئة التنفيذية باعتبارهم أمرين بالصرف؟

وعوض أن نقف على الأسباب وبعث المشاريع التي لم تنطلق، تلجأ الحكومة إلى منح اعتمادات إضافية للولايات، مما يعني تعبئة موارد مالية دون استغلالها، وهذا أمر سلبي في تسيير المالية العمومية، كما يطرح هذا الأمر تساؤلا عن الطابع التشريعي لمثل هذه العمليات.

عاشرا، استمرار ارتفاع الدين العمومي المحلي الذي وصل إلى 1312 مليار دينار في سنة 2012 واستمرار العجز في عمليات الخزينة الذي تجاوز 2300 مليار دج في 2013، ومتوقع بـ 1800 مليار دج في 2014، مع اللجوء المستمر إلى صندوق ضبط الموارد لسد هذا العجز، والاعتماد على توازنات الاقتصاد الكلي المتاحة لنا الآن فقط.

السيد الرئيس،
مما سبق، لا بد من الاعتراف أن اقتصادنا لا زال هشاً ويفتقد إلى تنوع في مصادره.

لذا أعتقد أننا مطالبون جميعا بعد أكثر من 50 سنة من الاستقلال، في التفكير مليا في وضعنا الاقتصادي والمالي والاجتماعي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير داود؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان يحيى.

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

خامسا، استمرار التهرب الجبائي في ظل توسع الاقتصاد الموازي، مما يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة.
ولعلها المناسبة اليوم للحديث عن عدم تطبيق الحكومة لكامل النصوص التشريعية التي صادقنا عليها لمحاربة الاقتصاد السرطاني الذي تغول أكثر، لاسيما فيما يتعلق بضرورة التعامل بالفوترة والمعاملة بالصكوك.

سادسا، لازلنا بالرغم من كل التخصيصات المالية الكبيرة التي استفاد منها قطاع الزراعة لم نحقق بعد الأمن الغذائي لبلدنا، خاصة فيما يتعلق بالحبوب التي نستورد منها سنويا ما يفوق 3.5 مليار دولار، ونفس الأمر ينطبق على الأمن المائي في قطاع الري؛ والتحدي الاستراتيجي الثاني الذي يتقاطع مع الأول، ويمتد لتأمين الماء الشروب، وتعثر الصناعة رغم كل التحفيزات.

سابعا، ارتفاع خطير للاستيراد وصل إلى حدود 60 مليار دولار وهي تبعية أخرى للخارج، وهنا أجد - السيد الرئيس - صعوبة في فهم منطق الحكومة في الإعلان عن التوجه نحو بعث الصناعة والمنتوج الوطني وحمايته من جهة، وفتح باب الاستيراد لكل شيء من جهة أخرى.

يتم هذا قبل أن تنضم الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والتقييد بشروطها، كان من الأخرى استغلال فترة ما قبل الانضمام لكبح الاستيراد المفرط وإصدار تشريعات ملائمة تحمي المنتج الوطني.

ثامنا، فيما يخص الإنفاق العمومي الموجه لسياسة دعم الأسعار، أرى أنها ضرورية ولا بد منها، والتحويلات الاجتماعية التي بلغت هذه السنة خمس الميزانية بمبلغ فاق 1600 مليار دينار، تؤكد على الطابع الاجتماعي للدولة وتعطينا بحق التميز في الحماية.

لكن - السيد الرئيس - بات اليوم من الضروري أن يتم تقييم موضوعي لهذه المسألة، والوقوف على مدى نجاعة هذه السياسة التي يستفيد منها الجميع بمن فيهم ميسورو الحال.

ألم يحزن الوقت لمراجعة آليات التدخل الاقتصادي للدولة بما يمكن من ترشيد الإنفاق الذي يجب أن يصل إلى الفئات الاجتماعية المحرومة فعلا؟

السيد الرئيس،
النقطة التاسعة، فيما يخص إنجاز برنامج الاستثمار العمومي في قطاع التجهيز، يلاحظ أن نسبة استهلاك

حيث بلغ معدل 4800 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 62 مليار دولار.

كما كان نصيب نفقات التسيير كبيرا هو الآخر، بما سجلته عن السنة الجارية، وهو ما يتطلب الوقوف عندها قليلا، كون هذه النفقات تمولها الجباية البترولية التي نعرف جميعا أنها غير مستقرة لعدم استقرار السوق البترولي الذي تتحكم فيه الدول المنتجة، بل تحكمها عوامل متداخلة في ظل ارتفاع الطلب الداخلي عليها نتيجة الارتفاع في الحظيرة الوطنية للسيارات إلى ما يقارب 07 ملايين سيارة، إضافة إلى المطالب الاجتماعية التي تعرف تناميا ملحوظا، بل أصبحت وسيلة ضغط مع كل دخول اجتماعي، وهو ما يرفع أليا من قيمة النفقات العمومية التي تحتاج في كل مرة إلى أغلفة مالية تكملية كبيرة، تجد معها الحكومة نفسها أمام مطالب لا تنتهي، صف إلى ذلك ظاهرة التهريب التي تنخر الاقتصاد الوطني.

إن ثقنتنا كبيرة في حكومتنا وفي السياسة الاجتماعية التي تنتهجها في التعامل مع تلك المطالب، غير أن هذه الثقة لا تمنعنا من التساؤل عما ستفعله الحكومة لو - لا سمح الله - انخفض سعر البرميل إلى أدنى مستوياته، ووجدت نفسها عاجزة عن تلبية هذه المطالب التي تتزايد باستمرار. بل ماذا ستفعل أمام عجزها حتى عن دفع الأجور، إذا كان المصدر الرئيسي لميزانية التسيير هو الجباية البترولية؟ ألا يتعين أن يصاحب عملية تلبية تلك المطالب حملة تحسيسية وتوعوية واسعة يقوم بها الإعلام الثقيل عن الوضع الاقتصادي العالمي والمنافسة الشرسة التي تعرفها السوق البترولية العالمية، ليدرك الجميع مدى صعوبة الوضع؟

فاقتصادنا وخزینتنا في الوقت الحاضر يرتبطان ارتباطا عضويا بمدخيل المحروقات، وهو ما يستدعي وبسرعة تكثيف الجهود للخروج من هذه التبعية الخطيرة التي ترهن مستقبل التنمية في بلادنا، وفي هذا المجال يكون البديل الطبيعي لذلك هو النهوض بالقطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج الزراعي لضمان الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

وهنا لابد من القول إنه بغض النظر عما يصرح به بعض الخبراء المتشائمين الذين يرون أن الطاقة غير المتجددة قاب قوسين أو أدنى، أو ما يقوله بعض الخبراء المتفائلين الذين

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير والوفد المرافق له،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال قراءة مضمون هذا النص والأحكام والتدابير التي تضمنها بدءا بما خصص لنفقات التجهيز، المتعلقة برخص البرامج واعتمادات الدفع، نجد أنفسنا أمام مبالغ ضخمة تضخ لوضع حيز التطبيق الشطر الأخير من نفقات التجهيز، المتعلقة بالبرنامج الخماسي 2010-2014، الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالأرقام تتحدث عن نفسها والمنجزات شاخصة للعيان وهي ملك للمجموعة الوطنية، فهي تنبئ عن إرادة سياسية قوية في مواصلة الجهد، من أجل تطوير هذا البلد الذي عرف فترة ركود فاقت العشر سنوات خلال سنوات التسعينات، وهي اليوم في سباق مع الزمن من أجل تدارك ما فات في ظل الأمن والاستقرار الذي تشهده بلادنا في الوقت الحاضر، وهنا نذكر ما جاء في استطلاع لأحد المؤسسات المالية المختصة في تصنيف الصناديق السيادية، حيث جاء تصنيف صندوق ضبط الإيرادات ضمن المرتبة 14 عالميا والأولى إفريقيا و3 عربيا، فهذا العجز المسجل بنسبة 18% ما هو إلا عجز افتراضي لا غير حيث يتم تعديله بهذا الصندوق.

سيدي الرئيس،

إننا أمام نص قانوني بالرغم من أنه وثيقة سنوية، ترسم السياسة المالية للدولة، إلا أن الظرف الإقليمي والدولي السياسي والمالي يجعلان منه نصا غير عادي بما جاء فيه من تدابير وإجراءات.

فمما لا شك ستعكس فيه إيجابيا على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

فقد رفعت الحكومة من الغلاف المالي الموجه للتحويلات الاجتماعية، كما خصصت غلafa تكميلية لإتمام المشاريع التنموية الضخمة التي وضعتها ولا سيما تلك المتعلقة بالأشغال العمومية والسكن.

وهنا أيضا لابد من التنويه بما تقدمه الحكومة من دعم مباشر وغير مباشر من الجباية والعقار والمنتجات الطاقوية،

عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان يحيى؛
والكلمة الآن للسيد أحمد عياد.

السيد أحمد عياد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي قانون المالية لسنة 2014 لاستكمال آخر سنة
من المخطط الخماسي الواعد 2010-2014، في ظل
الاضطرابات التي تعيشها المنطقة، والاستقرار السياسي
والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الركود
الاقتصادي الذي يشهده العالم عموما، مما يجعل الطموح
إلى تقويم الوضع الاقتصادي في بلادنا وتحسين المستوى
المعيشي والاجتماعي للمواطن تحديين كبيرين يتطلبان في
نظرنا:

1 - التحكم في التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لخدمة
الاقتصاد.

2 - توجيه الدعم الفلاحي لإعطاء نتائج أكثر جدية،
مع تطوير الصناعة وتشجيع السياحة والسياحة الصحراوية،
لخلق بدائل للإيرادات خارج المحروقات.

3 - عدم الاعتماد على الجباية البترولية كمورد واحد
يتغير سعره ويتذبذب حسب أسعار السوق والتي لا نملك
قدرة للتأثير فيها سوى حساب السعر المرجعي للبرميل
بأقل من نصف قيمته الفعلية، كإجراء احترازي أو حيلة
مدروسة، بل حذر سلبي مبالغ فيه.

4 - تدعيم فعالية النظام الجبائي والتخفيف من
العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة، وذلك للحد
من التهرب الجبائي.

5 - رغم انخفاض مبلغ إعادة تقييم المشاريع (320
مليار دينار تقريبا) مقارنة بالسنة الماضية، إلا أنه يبقى عبئا
كبيرا على الميزانية، يجب التخفيف منه من خلال:

(1) دراسة المشاريع بطريقة صحيحة تعطي تكلفة

يرون أن الجزائر تتربع على ثروات نفطية هائلة، لم يشغل
منها سوى 15٪، فإنه يتعين علينا البحث عن مصادر أخرى
للتمويل من خارج المحروقات للخروج من منطقة الخطر،
وبقدر ما يتعين تحقيق التنمية المستدامة واستثمار منتج
للثروة، فإنه يتعين الاستغلال الأمثل والعقلاني للطاقة غير
المتجددة للحفاظ على حق الأجيال القادمة من هذه الثروة.
كما ننوه بمجهودات الحكومة للاستثمار المنتج المحلي
وتأطيره والتجارة الخارجية والتحكم أكثر في الواردات
وتنظيمها، خاصة أنها في ارتفاع مستمر، حيث بلغت
50 مليار دولار، من خلال إجبار وكلاء السيارات على
الاستثمار في قطاع إنتاج السيارات أو قطع الغيار في الجزائر
في مدة محددة وكذا تنظيم قطاع السيارات الذي إلى جانب
أنه عرف نموا كبيرا، عرف بالموازاة مع ذلك نوعا من الفوضى
ونذكر هنا على سبيل المثال ولاية جيجل، حيث أصبح
العقار الفلاحي في تقلص مستمر نتيجة تحويله عن وجهته
الفلاحية وأصبح عبارة عن مراتب لتخزين السيارات في
ظل الفوائد التي يمنحها، حيث بلغ سعر كراء الهكتار
الواحد أكثر من 150 مليون سنتيم.

كما ننوه بالمجهودات المحلية والوطنية في تحريك منطقة
بلارة، والانطلاقة في إنجاز محطة كهربائية بسعة 600
ميغاواط.

كما ننوه بمباشرة الطريق الاجتبابي 77 والرابط بين ميناء
جن جن وسطيف.
وفي الأخير، وقبل ختام مداخلتني لدي بعض الملاحظات
وهي:

1- إعادة النظر في توزيع الإعانات التي يقدمها
الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) حسب
خصوصية كل بلدية وولاية.

2 - إعادة النظر في الجباية المحلية، من خلال مقترحات
تتعلق بالرسم على النشاط المهني وتثمين الموارد المحلية.

3 - جعل النظام الجبائي الجزائري أكثر انسجاما
لتشجيع تنافسية المؤسسة الجزائرية والتطوير الاقتصادي
ونحن مقبلون على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4 - مواصلة جهود تبسيط وعصرنة النظام الجبائي.

5 - ترجمة الإرادة السياسية وجهود الفاعلين، لأجل
تعميق مسألة الاقتصاد الموازي وإيجاد الحلول الناجعة له.

تلکم مداخلتني، شكرا على حسن الإصغاء، والسلام

المنجزة مباشرة مع زيارة الوزير وقد اختفت مباشرة بعد ذهاب الوزير.

الأمر الثاني الذي أردت أن أرفعه بين أيديكم والذي يؤرق سكان ولايتنا، يتعلق بتوفير الحد الأدنى من الاختصاصيين، أقول الحد الأدنى من الاختصاصيين، خاصة وأنا نعتمد بصفة كلية على خدمات الصحة العمومية، والتي تعجز أحيانا كثيرة عن تشخيص المرض في الوقت المناسب وعن علاجه في أوقات أخرى، مما يتطلب ضرورة نقل المرضى على وجه السرعة إلى المستشفيات الجامعية وتدخل الدولة، ممثلة في وزارة الصحة للتكفل الفعلي بهذا الأمر.

أنا لا أرى أي مشكل عندما تستقبل المستشفيات الجامعية بالشمال ثلاثة أو أربعة مرضى على الأكثر في الشهر، دون شرط الموافقة المبدئية للإجلاء، يعني أين يكمن المشكل؟ وأؤكد أنه قد أصبح من الضروري إبرام اتفاقيات تلزم المستشفيات الجامعية بهذا الأمر، لأنه من غير الممكن أن يطول الانتظار إلى أن يموت المريض دون أن يحظى بالموافقة.

سيدي الرئيس،

لا أستطيع أن أنهى مداخلتني دون أن أقف على حجم المأساة التي يعانها بعض مواطنينا جراء اختطاف وقتل فلذات أكبادهم، هذه الظاهرة التي لا يمكن إلا أن تكون دخيلة على مجتمعنا المسلم، لذا أهيب بدولتنا الضرب بيد من حديد للقضاء على هذا الإجرام المنظم واجتثاثه من جذوره.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد عياد؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليمان.

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

حقيقية للإنجاز.

(2) تعديل قانون الصفقات العمومية، لإعطاء مرونة أكبر في منح الصفقات، لأنه لا يعقل على سبيل المثال اشتراط المنافسة في ولايات الجنوب والتي لا توجد بها مؤسسات للإنجاز أصلا.

(3) في ظل الظواهر والآفات الاجتماعية التي انتشرت في صفوف الشباب، أصبح من الضروري التفكير في استحداث مناصب شغل دائمة، من خلال تطوير الاستثمار والحد من البحث عن حلول مؤقتة، في إطار تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، عقود ما قبل التشغيل والتي لا تفيد الشباب ولا الاقتصاد الوطني.

(4) لماذا تم تحيين جميع المنح والعلاوات حسب الأجر القاعدي الحالي، بما فيها منحة الجنوب التي يستفيد منها الإطارات فقط، وتم غض الطرف عن منحة المنطقة التي تمس أكبر شريحة عمالية؟ إذ لازالت تحسب نسبة الأجر القاعدي لسنة 1989، وكأن هناك تمييزا مقصودا ضد هذه الطبقة الكادحة والتي تعتبر الشريان الفعلي للتنمية بجنوبنا الكبير!

سيدي الرئيس،

هذا فيما يتعلق بقانون المالية في إطاره العام، أما ما يتعلق منه بولايتنا تندوف، وباعتباري أحد ممثليها، ونظرا لأهمية هذا القانون في التكفل بانشغالات المواطن المحلية من خلال مختلف القطاعات، فإنني أجد نفسي مدفوعا إلى رفع انشغالين أساسيين يتعلقان خاصة بصحة المواطن:

الأمر الأول، يتعلق بتزويد سكان ولايتنا بالماء الشروب، وقد رفعنا هذا الانشغال عدة مرات وحتى من خلال الأسئلة الشفوية، ورغم أن الدولة رصدت غلafa هاما للتكفل بهذا الانشغال، من خلال إنجاز محطة تحلية المياه وتوعد الجهات المعنية بانطلاق المشروع، وخاصة بعد زيارة الوزير الأول لولايتنا خلال شهر رمضان المعظم والذي ألح على ضرورة انطلاق المشروع مباشرة وتأكيد على متابعته الشخصية له؛ إلا أن الأمر لم يعرف طريقه للتنفيذ والمشروع لازال يراوح مكانه، مما سبب تآكل جزء كبير من شبكة التوزيع وأصبحت انقطاعات المياه تمس جل أحياء المدينة.

من هنا، فإننا نطالب معالي الوزير الأول بالتدخل لرفع هذا الانشغال، وأشير هنا فقط بأن العملية قد سجلت منذ سنة 2010 وبعد هذا الانتظار الكبير، ظهرت المؤسسة

توليها الدولة لأمن البلاد واستقرارها، عن طريق تطوير المؤسسة العسكرية واستحداثها، خاصة في ظل التحديات الكبرى التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن، مع ظهور بؤر التوتر عبر عدد من دول الجوار، مما يتطلب احترافية أمنية أكبر من أجل ضبط مراقبة حدودنا الإقليمية أكثر من أي وقت مضى.

إلى جانب تفعيل التعاون والتنسيق الأمني الذي أضحى مطلباً حتمياً مع عدة دول، كما أن الأهمية البالغة التي يتميز بها جيشنا داخلياً، دولياً وإقليمياً، يتطلب دعمه بالوسائل المادية والبشرية المعتبرة، خاصة في ظل الدور الإيجابي الهام الذي لعبه في مناسبات عدة في استقرار منطقة الساحل والشمال الإفريقي.

سيدي الرئيس،

أهم ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2014 الذي نتمنه من خلال التدابير التشريعية المتخذة عموماً من أجل تشجيع الاستثمار وحماية الإنتاج الوطني ما يلي:

- الإجراءات المتعلقة بتشجيع تشغيل الشباب عن طريق استفادة الشباب البطال بعدة أولويات في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة من تمديد فترات الإعفاء الضريبي إلى 10 سنوات بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري، كما استفادت بعض المشاريع التابعة لهذه الأجهزة الثلاثة من تخفيض بنسبة 100٪ من الفائدة البنكية.. أختصر ولا أكمل هذه الفقرة.

- تأطير التجارة الخارجية وتخفيض الواردات، من خلال المواد العديدة التي تضمنها قانون المالية من أجل تنظيم الوطنية للسيارات ومنع انتشار السوق الموازية.

- تنسيق وتبسيط الإجراءات الإدارية، من خلال تشجيع القرض الإيجاري والمحافظة على المعالجة المحاسبية والجبائية.

- تعزيز وتأطير أحكام الرقابة الجبائية من خلال تأسيس مبدأ التعسف في استعمال الحق في المجال الضريبي، من أجل إعادة النظر في القرارات أو الاتفاقيات المقدمة من قبل المكلفين بالضرائب الذين يخفون أرباحهم الحقيقية والذين يتم برمجتهم لمراجعة دقيقة للمحاسبة.

- دعم الدولة للسكن من خلال تكفل الخزينة العمومية

بداية، أتمس من إخواننا المسؤولين على كل المستويات، كل باسمه وبرتبته وبمنصبه، أن يكثفوا من جهودهم في محاربة الفساد وتغيير ما استطاعوا عليه من سلبيات إلى إيجابيات، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلمه، وذلك أضعف الإيمان.

لهذا أريد أن أقرأ بعض الملاحظات القصيرة جداً من باب التذكير «وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» قبل أن أقرأ ما لخصته من خلال رؤيتي لمشروع قانون المالية.

إذن، كلنا يعلم أنه من خلال الميزانية يتم تطوير البنى التحتية والفوقية، وهنا ما زلنا نلاحظ نقائص كبيرة وكبيرة جداً، وكذلك من حيث إنجاز المشاريع العمرانية، يوجد تأخر كبير.

أما تحسين شروط معيشة السكان، فإذا كان الوضع يعجب إخواني السادة أعضاء الحكومة فأنا أضم صوتي إلى أصواتهم، عندما نرى الوضعية العامة لمستشفياتنا نقول بأن هذا الأمر غير مقبول، وعندما نرى وضعية الطرقات في بلدياتنا نقول كذلك بأن هذا الأمر غير مقبول، وعندما نرى شباباً وكهولاً وهم أفراد التعبئة يحتجون في الطرقات يطالبون الدولة بإنصافهم، وآخرون يسيسون الوضع، نقول بأن هذه الوضعية غير محتملة، لقد أنعم الله علينا بالخير والحمد لله.

لكن في مناخ دولي يتميز بتباطؤ اقتصادي عالمي في البلدان الناشئة، وركود في بلدان أخرى، وظهور علامات الاحتقان في بعضها من خلال ارتفاع مستوى التضخم، وكذا تزايد الاضطرابات في جزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومخاطر العودة البطيئة إلى الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2014، ولاجتناب العواقب الوخيمة التي قد تؤثر على بلادنا من جراء العوامل المذكورة سالفاً، يجب انتهاج سلوك الصرامة والتناسق في وضع الميزانية وسياسة الإنفاق العمومي التي لها أهمية قصوى في خضم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، علماً أنه يعتمد أساساً على صادرات المحروقات.

وإذا تكلمت عن الميزانية فلا بد أن لا أمر مرور الكرام حين أرى ميزانية تسيير الدفاع الوطني مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى، فهذا دليل على الأهمية الكبرى التي

بتمويل إنجاز 50 ألف وحدة سكنية.

سيدي الرئيس،

ومن خلال قانون المالية الجديد الذي يرمي أساسا إلى تشجيع الاستثمار المحلي وترقية الإنتاج الوطني وكذا تشجيع تشغيل الشباب، ارتأيت أن أتخذ ولاية بومرداس كعينة بهدف تسليط الضوء على عدد من المشاريع الاستثمارية التي استفادت منها، إلا أنها سجلت تأخرا ملحوظا في عملية تجسيدها على أرض الواقع، مما حال دون تحقيق النتائج المرجوة منها، لبعث التنمية المحلية وخلق مناصب شغل جديدة لفائدة الشباب، خاصة بالمنطقة الشرقية للولاية التي تعاني من شبه ركود تنموي جراء سوء الأحوال الأمنية التي عصفت بها لسنوات، حيث يعتبر مشروع إنشاء منطقة صناعية على مستوى دائرتي يسر وبرج منايل على مساحة 1122 هكتارا، من المشاريع الهامة التي من شأنها تحريك التنمية بالمنطقة، إلا أن تأخر انطلاقها يتطلب تدخلا عاجلا، باعتبار أن الإجراءات المتخذة حديثا من طرف الحكومة تهدف إلى تخفيف وتبسيط الإجراءات للحصول على العقار الصناعي السياحي والخدمات.

وهو نفس الأمر بالنسبة لمشروع المنطقة الصناعية لبلدية الأربعطاش على مساحة 136 هكتارا التي تعتبر مكسبا هاما للبلديات الواقعة بالجهة الغربية للولاية، إلى جانب إعادة تهيئة عدة مناطق صناعية بالناصرية، أولاد موسى وخميس الحشنة وكذا تهيئة منطقة النشاط الاقتصادي بالثنية، برج منايل وبغلية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛
الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين؛

سيدي الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

الحضور الكريم،

السلام عليكم،

أزول فلاون.

سيدي الرئيس،

ونحن بصدد دراسة وإثراء ومناقشة مشروع النص القانوني الخاص بقانون المالية والميزانية لسنة 2014 الذي عرف مناقشة حادة ومصادقة على مستوى الغرفة السفلى، بودي قبل كل شيء - سيدي الرئيس - أن أهني معالي وزير المالية، ممثل الحكومة على التحضير التقني الجيد لهذا العمل الضخم والمتمثل في قانون المالية والميزانية للجمهورية الجزائرية لكل دائرة وزارية، بالإضافة إلى الميزانية كعامل تقني رقمي محاسباتي لكل القطاعات.

الشكر - معالي الوزير، السيد الرئيس - للسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والمساعدين على العمل الجبار والذي أكن له كل الاحترام وهو يستحق التقدير.

مساهمة مني - سيدي الرئيس - في إثراء هذا النص، لكم السيد الوزير المحترم بعض الملاحظات على شكل توصية كنت قد أبديتها في السنوات الفارطة ولم تؤخذ بعين الاعتبار وكانت نتيجتها وخيمة على الصحة العمومية. بالرجوع إلى مداخلتني - سيدي الرئيس - كنت قد طلبت من الحكومة وضع اعتمادات مالية معتبرة للجماعات المحلية، سواء كانت عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) أو عن طريق اعتمادات مالية للوزارة الوصية التي بدورها ترصد بها حسابات الولايات، تحت مسؤولية الولاية لتحويلها، من أجل محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وإعادة تنشيط اللجان الوزارية والولائية والبلدية المنشأة لهذا الغرض.

هذا الركود والجمود - سيدي الرئيس - الذي حذرنا الحكومة من المخاطر التي تنجر عنه والذي من خلاله زُهِقت عدة أرواح جراء داء الملاريا، وقد يصبح وباء يحصد المئات من الضحايا إن لم نستفق ونستبق هذا الخطر الداهم ونعالجه في أوانه.

للمستقبل - سيدي الرئيس - ألفت عنايتكم إلى ضرورة تحيين وتفعيل المخططات الاستعجالية للتدخل في حالة الكوارث الطبيعية.

السيد الرئيس المحترم،

دعني - سيدي الرئيس المحترم - الشد بيد حكومة بلدي، من خلال السيد وزير المالية، على القرار الشجاع والصارم الخاص بحق الشفعة، الصادر في حق شركة

لهذا أقترح - سيدي الرئيس المحترم - تحرير كل الأسعار المدعومة، بما فيها المازوت والبنزين والتفكير في صيغة بديلة، صيغة أخرى لتدعيم المواطن الجزائري الضعيف ومتوسط الدخل عن الخسارة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ الكلمة الآن للسيد بوعلام سطات.

السيد بوعلام سطات: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،

السادة ممثلو وسائل الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

عند اطلاعنا على مشروع قانون المالية لسنة 2014 وجدناه يتسم بالكثير من المزايا التي تستحق التثمين والتشجيع، وأول هذه المزايا، هو أنه لا يكلف المواطن أي أعباء أو زيادات أو رسوم يمكنها أن ترهقه وتثقل كاهله، وهذه نقطة إيجابية أولى تسجل لصالح المشروع.

من النقاط الإيجابية الأخرى التي سجلناها وهي التي تتعلق بتشجيع الاستثمار، من خلال إلغاء بعض القيود البيروقراطية التي كانت تعرقه، مثلما هو الحال بالنسبة للإجراء الخاص بإلغاء إخضاعه الإجمالي للدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار الذي كان سببا في تعطيل مسار إنشاء المؤسسات بالشراكة، كما تشير إلى ذلك مسودة هذا المشروع.

ما يمكن تسمينه أيضا في مشروع هذا القانون هو التحفيزات الجبائية التي تصب في مصلحة الإنتاج الوطني المستقبلي، خاصة عند دخول شراكة إنتاج السيارات مع الجانب الفرنسي حيز التنفيذ، حيث سيستفيد المنتج المحلي من الإعفاء من رسومات البيع، الأمر الذي سيصنع الفارق في الأسعار وبالتالي سيشتجع الزبون الجزائري على التوجه لاقتناء المنتج المحلي.

من النقاط الإيجابية التي لا يمكن التغاضي عنها

خاصة، أرادت أن تتلاعب بقوانين الجمهورية والتحايل عليها، والعمل على تحويل العملة الصعبة دون وجه حق، إذ راحت تتفنن عبر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة ظلما وبهتاناً ودون أسس قانونية وموضوعية في اتهام حكومتنا على أنها ظالمة ومتعسفة في حقها.

سيدي الرئيس،

إن الاستيلاء على العقار وتحويل العملة الصعبة هما الهدفان الوحيدان لهذه العملية الدنيئة، وأطلب منكم - سيدي الوزير - أن تبقوا صامدين في وجه هؤلاء الفراعنة الذين امتصوا دماء الفقراء والتصدى لجشعهم.

سيدي الرئيس،

إن البرهان الأكبر لإنجاح أي سياسة اقتصادية، هو إذا كانت هذه السياسة المالية تقتضي خاصة توفر 03 عناصر:

العنصر الأول: السرعة.

العنصر الثاني: النجاعة.

والعنصر الثالث: الشفافية.

ثلاثة عناصر مجتمعين غيَّبوا أو تغيَّبوا عن سياسة تنفيذ الميزانية، مما اتضح جليا على البواقى المعبرة تارة تفوق 50٪ من التخصيصات لبعض القطاعات الوزارية؛ وعليه، نلتمس - معالي الوزير - تنشيط هذه الدوائر من خلالكم إلى السيد الوزير الأول، قلت تنشيط هذه الدوائر الوزارية خلال ميزانية 2014 تفاديا للوقوع في التضخم، وإلا وإن اقتضت الظروف لوجود هذه البقايا فإنها تحول لامتنصص العجز العمومي.

سيدي الرئيس المحترم،

أناشذكم أيضا في التفكير في مقترح مشروع قانون خاص بالجباية المحلية، تؤمن حياة 70٪ من البلديات الطالبة المساعدات المالية للنفقات الإلجبارية.

السيد الرئيس المحترم،

تعرف الجزائر من خلال حدودها الشرقية والغربية والجنوبية والبحرية والسماوية تهريب السلع المدعومة من طرف الخزينة العمومية وإدخال على شكل مفايضة كل أنواع المخدرات.

هذا العمل - سيدي الرئيس - يؤرق ويرهق المصالح المختصة باعتبارها تواجه يوميا، ليلا ونهارا أفنتين مختلفتين: أفة الإرهاب وأفة التهريب، هاتان الأفتان تلتقيان في هدف واحد - سيدي الرئيس - ألا وهو قتل الجزائريين.

صرنا اليوم نلاحظ تدهور هذه المشاريع وتآكلها حتى قبل تسليمها، ومن هنا فإننا نتساءل عن غياب الردع للمتسببين في مثل هذه الوضعيات في مختلف الولايات، لأن استمرار هذه السياسة سيؤدي - لا محالة - لتفاقم الأوضاع، خاصة في ظل التعتيم الذي تمارسه الإدارة في بعض الأحيان ضد المنتخبين للحيلولة دون كشف مثل هذه التجاوزات، والظاهر أن مثل هذا التعتيم لم يعد مقصورا فقط على المنتخبين المحليين، بل أصبح حتى منتخب البرلمان مقصودا به، ويكفي أن هذا الأخير بات يحتاج إلى سلسلة معقدة من الاتصالات قبل مقابلة المسؤول الأول بالولاية وطرح الانشغال عليه، كل ذلك بسبب بعض الطفيليين الذين يحرصون على تكريس هذه الممارسات البيروقراطية، هذا في الوقت الذي تحرص فيه وزارة الداخلية - وهي مشكورة - على كسر كل الحواجز التي تحول دون قرب المواطن وليس فقط المنتخب من الإدارة.

أخيرا وفي ختام كلمتي هذه، لا يسعني إلا أن أعيد التنويه بكل مجهودات الدولة، على أمل أن يتم تميمها من طرف الهيئات المكلفة بتسيير الشأن العام على مستوى الجماعات المحلية، شكرا على كرم الإصغاء وحسن المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام سطاح؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن الحديث أو مناقشة قانون المالية في أية أمة كانت، هو مناقشة لمستوى هذه الأمة وقدراتها ومنجزاتها وعلاقتها الاقتصادية مع الآخر، وخاصة الأقطاب الاقتصادية، ثم الطموحات والانتكاسات، ثم الترشيح ومعرفة الحثيات والدواعي واستشراف الآتي أي التوقعات.

أيضا، هي تلك التشجيعات الموجهة للاستثمار الفلاحي، خاصة في مجال إنتاج الأسمدة، ليبقى التساؤل مطروحا بخصوص تمديد الإعفاءات الجمركية لمصلحة مربّي الدواجن حتى شهر أوت، فنحن نتساءل ما هو المقصود من تمديدتها حتى شهر أوت أي ما هي الأهداف المتوخاة من ذلك؟؟ هذا ولا يسعني في الأخير إلا أن أثنى كل الترتيبات الخاصة برفع الغبن عن أخواننا في الجنوب، خاصة الشباب منهم الراغبين في إنشاء المؤسسات المصغرة عبر أجهزة «الأونساج» و«الكناك» و«الأونجم» والذين استفادوا من إعفاءات ضريبية معتبرة تمتد حتى 10 سنوات وهو ما سيساهم - لا محالة - في بعث الاستثمار الشباني في جنوبنا الكبير، مما يساعد على القضاء على البطالة أولا، وعلى التحرر تدريجيا من التبعية لشركات التوظيف التي طالما كانت مثار احتجاج هؤلاء.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

مما لا شك فيه أن مشروع قانون المالية المطروح أمامنا اليوم للمناقشة يتضمن الكثير من النقاط الإيجابية التي أشرت لها سابقا، لكن بالمقابل فإن مشروع هذا القانون يتضمن أيضا بعض النقاط السلبية، خاصة من المنظور الاقتصادي البحت، فوجود الاختلالات بين الإيرادات والنفقات وما ينجر عنها من عجز يتجاوز حوالي 18٪، يعتبر نقطة سلبية كبرى من الضروري تجنبها، يضاف إلى هذا الارتفاع الملحوظ في معدل التضخم والمشاكل التي تنجر عنه والتي ستنعكس مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين رغم الزيادات المعتبرة في الأجور، لكن مع ذلك فإنه يمكن التغاضي عن كل هذا والتركيز فقط على المعوقات التي باتت تصنع المفارقة الكبرى، بين ما هو مسخر من طرف الدولة من إمكانيات كبرى، وما هو موجود على أرض الواقع، إن المؤسف حقا هي تلك الظواهر التي ما فتئنا نقف عليها في ربوع الجزائر العميقة، فلحد الآن لا تزال شوارع كبريات مدننا مليئة بالحفر والخنادق والأحوال، رغم استفادة هذه الشوارع من مشاريع التهيئة، لكن الطريقة المتبعة في إنجاز هذه المشاريع من طرف المقاولات، وصمت وتواطؤ بعض الهيئات التقنية هو الذي حال دون إنجازها وفق المعايير والمواصفات المطلوبة، لقد كنا في وقت سابق نتأسف لقصر العمر الافتراضي لبعض المشاريع، ولكننا

الولايات، حتى يصبح موضوع الاستثمار والذي هو جزء من الحركية الاقتصادية واضح المعالم، حتى لا يبقى مجرد هواية يلجأ إليها محترفو اللصوصية في مجال المال والأعمال ثم ينسحبون دون رقيب.

أقول إن موضوع الاستثمار ليس سهلا ولا يجب أن يدخل فيه مبدأ الاجتماعيات، فالاستثمار ثقافة، وعي وابتكار وجزء من سياسة الدولة لتغطية العجز في مجالات عدة.

سيدي الرئيس،

لقد حان الوقت لاستغلال فائض المال واحتياطي الصرف إلى اقتصاد واستثمار داخل الجزائر وخارجها ومحاربة السوق الموازية والتسهيل للراغبين في صرف العملة حتى نتجنب هذه الإشكالية المسببة للاقتصاد الوطني.

وفيما يخص مناطق الجنوب، نلتمس الإسراع في إنشاء مرافق للترفيه، خاصة على مستوى مقر هذه الولايات، على أن تكون نوعية وراقية، حتى تخفف من وطأة العزلة وشهور الصيف التي تطول في هذه الجهة.

سيدي الرئيس،

هناك التماس من السيد وزير المالية ويتعلق بإنجازين لا يزالان جامدين بولاية بشار:

1 - الأول دار المعلم المنجزة منذ 10 سنوات والتي تحتوي على كل الهياكل، ولكنها تظل مغلقة بدعوى أن الأرضية التي هي عليها الآن لم يدفع ثمنها وهي تابعة لأملك الدولة.

2 - المعهد الجهوي لتحليل المياه التابع للمؤسسة الوطنية للمياه؛ هذا المعهد رصدت أمواله - وأنتم تعرفون أهميته الحيوية - إلا أن المكان المخصص للاستغلال - وهو مهيا - مستغل وبمساحة كبيرة تثير الاستغراب من قبل إطار تابع لوزارة المالية، فماذا لو استغلت هذه البناية لهذا المعهد ويتكفل بالإطار لإسكانه، وبالتالي نكون قد حرصنا على المصلحة العامة؟

تبقى المسائل الإيجابية واردة في هذا القانون - سيدي الرئيس - كتأطير التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات الإدارية والرقابة الجبائية، إلى جانب دعم الدولة للسكن الذي هو من أولويات البرنامج الخماسي للسيد رئيس الجمهورية وشكرا.

وانطلاقا من هذا، فإن الجزائر بثقلها بمنطقة شمال إفريقيا، وبخصوصية صادراتها المتمثلة في المحروقات، عليها أكثر من أية دولة أخرى الوقوف عند هذه الحثيات، خاصة في ضوء التغيرات السياسية الكبرى التي أُلقت بظلالها على اقتصاديات العالم والصراع العلني والخفي الذي تديره دوله قوة اقتصادية كبرى، خاصة في خضم اللاتوازن الاقتصادي وتباطؤ النمو في عدة دول نامية كبيرة وركود في منطقة اليورو.

سيدي الرئيس،

إن الحديث عن اقتصاد الجزائر والمخاطر التي تحيط به وكذا السياسة النقدية وكل ما يدور في هذا الفلك إنما منطلقه هو المحروقات باعتبارها المعادلة الأساس في المدخول الوطني وارتباط ذلك بالسوق العالمية وبلعبة الأسعار، ما يجعل الاحتمالات واردة، ومثالثنا على ذلك هو تراجع عائدات تصدير المحروقات بـ 11.8٪ وارتفاع الواردات بما يقارب 14.2٪. نهاية هذه السنة؛ وعليه، وجب وضع كل ذلك بعين الاعتبار مع أننا لا نشك لحظة في ذلك مادام الأمر يسند إلى وزير يحسن مثل هذه القراءات.

إلا أنه ومع ذلك وجب التنبه إلى أمور نراها من الأولويات في خضم الأوضاع الأنفة الذكر ولعل أهمها:

متابعة عملية ترشيد النفقات بشكل واع ومدروس ومراقبة مؤسسات الدولة لما يحدث فيها من استنزاف أحيانا، نتيجة لسوء التسيير وللعمل المقصود أحيانا أخرى، لأننا مقبلون على ارتفاع في ميزانية التسيير بحوالي 378.9 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2013، وتشمل الرواتب وفتح مناصب جديدة، وهذا لا يتأتى إلا بالترشيد والمتابعة العينية وإيقاف المتلاعبين بالمال العام، خاصة حين يتعلق الأمر بالهياكل الاقتصادية القاعدية والإدارية التي تبتلع أموالا طائلة لتجسيدها واقعا.

وعلى سبيل التمثيل، إنجاز الطرقات والسكة الحديدية التي كانت من بين أولويات برنامج السيد رئيس الجمهورية والتي وصلت أقصى الجنوب.

أما النقطة الثانية التي أود التطرق إليها، فهي مسألة الاستثمار؛ هذه المعادلة التي لم تتبين الملامح فيها بشكل واضح نظرا في رأيي إلى إشكاليات وضوابط وعدم رؤية موحدة نظرا للتأويلات في المسودة؛ وعليه، وجب عقد جلسات على مستوى الوزارة المعنية وكذا على مستوى

مستوى المعايير العالمية واستغلال نموذجي لما تزخر به بلادنا من إمكانيات طبيعية.

ثانياً، بالنسبة للبناء والأشغال العمومية: لا شك أننا ندعم ما جاء في هذه المادة من تدابير جبائية لفائدة القطاع، بالنظر لأهمية الموضوع في بناء البنى التحتية والهياكل القاعدية والسكنية والمشاريع الكبرى، مثل الطريق السيار وأثر كل ذلك على حياة المواطنين.

ونستغل الفرصة هنا في مجال الأشغال العمومية وغيرها، لكي أتحدث قليلاً على المشاكل التي تعاني منها ولاية قالمة. سيدي الرئيس،

بالنسبة للمنشآت القاعدية: إن محاور الطرقات الوطنية التي أصبحت تشكل خطراً على حياة المواطنين، والدليل نجده في التقارير اليومية للدرك الوطني والأمن الوطني والحماية المدنية والمرافق الاستشفائية التي تؤكد أن الطريق الوطني رقم 20 قسنطينة - قالمة عبر وادي الزناتي إلى غاية بوشقوف هو مسلك ميمت ونقطة سوداء على خريطة الطرقات الوطنية، والطريق الوطني رقم 21 قالمة - عنابة الذي أصبح معروفاً بمحور الموت، والطريق الوطني رقم 82 قالمة - سكيكدة الذي يشكل خطراً على المسافرين والطريق الوطني رقم 16 بين بوشقوف وولاية سوق أهراس الذي يعد هو الآخر ممراً قاتلاً، ونفس الوضع والخطورة نجدها في الطريق الوطني رقم 22 قالمة - سدراتة بولاية سوق أهراس.

سيدي الرئيس،

هل تتكفل الدولة فعلاً بالدراسة والإنجاز لازدواجية الطريق على المحاور المذكورة؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فمتى يكون ذلك؟ لأن مواطني قالمة يرون في ازدواجية هذه الطرق بداية في تحسين الحركة المرورية والاقتصادية وفك العزلة على هذه الولاية المحاطة بـ 6 ولايات.

ما دمنا نتحدث عن محاور الطرقات المميتة ومشاكل النقل والتنقل، نعلم - السيد الرئيس - أن عاصمة الولاية - قالمة - تحصلت على مشروع إنجاز محطة للمسافرين منذ قرابة (10) عشر سنوات لكن هذه المحطة لم تنجز إلى حد اليوم، لماذا هذا التأخر؟ وإن بقيت كل التبريرات والأسباب بالنسبة للمواطن غير مقبولة.

من شبكة الطرقات إلى العناية الصحية، حيث يطالب أبناء ولاية قالمة بقطب صحي يليق بمقام هذه الولاية التي

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد محمد لزهر سحري.

السيد محمد لزهر سحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المقرونين، زميلاتي، زملائي الأفاضل، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس،

إن قانون المالية بمثابة خارطة طريق توجه الحياة الاقتصادية للجزائر وللجزائريين، بحيث إنها الوثيقة الأساسية والأولى للسياسة المالية لبلادنا طيلة سنة كاملة.

ولهذا فإن تدخلنا هذا، سوف يتمحور حول ما يلي:

1 - إن قانون المالية لسنة 2014 وكغيره من القوانين السابقة لا يزال يعتمد بنسبة كبيرة على الربع والجباية البترولية.

2 - هنالك ارتفاع محسوس في الجباية العادية.

3 - ميزانية التسيير في ارتفاع مستمر، وميزانية النفقات في تزايد.

4 - هيمنة النشاط التجاري، وهيمنة نشاط الاستيراد على الفعل الاقتصادي.

5 - وبالرغم من جهود الدولة، لانزال البيروقراطية الإدارية تفرمل الاستثمار وتعرقل المستثمرين.

أتقدم هنا - سيدي الرئيس - ببعض الملاحظات بالنسبة للمادة 07: والتي تعدل وتتم أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

حيث إن هذه المادة جاءت بأحكام ضريبة تتعلق بأرباح الشركات بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية.

ففي هذا الإطار، نبدي دعمنا الكامل لتشجيع هذه القطاعات، لأن لها علاقة مؤثرة بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، وأركز تدخلنا هنا على جانبين:

أولاً، جانب السياحة: فهذا القطاع يحتاج لمزيد من الدعم، لأنه يشكل مورداً هاماً للميزانية والمداخيل كأحد بدائل الجباية البترولية، شريطة النهوض بالسياحة إلى

الدولة لحلها، نظرا لأهمية الوحدة، على حياة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني وظروف المعيشة.

ثانيا، مصنع الدراجات النارية بقالة: وهو كذلك في نفس الحال والوضع، فلقد كان فيما مضى صرحا اقتصاديا مليئا بالرفاهية والحياة، ومصدرا للرزق وحاميا للحياة الاجتماعية للمواطنين بولاية قالة، وهاهو اليوم هيكلا بلا روح يبكي المواطن القالمي على أطلاله...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهر سحري؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليلي.

السيد كمال خليلي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة معالي الوزراء المحترمون،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي عرض هذا المشروع؛ أي مشروع قانون المالية لسنة 2014، في ظل تباطؤ نمو دول العالم الثالث وركود في منطقة اليورو، كما جاء في مذكرة عرض هذا المشروع، وكذلك في غياب مناقشة السياسة العامة للحكومة من طرف غرفتي البرلمان، مما يجعل مناقشة هذا المشروع عملا روتينيا، لا يتجاوز تحريك بعض الأرقام بين ميزانيتي التسيير والتجهيز.

هذا مما يحتم علينا - سيدي الرئيس - طرح العديد من الأسئلة حول ما وصلت إليه الحكومة من إنجازات واعدة وضرورة وأخص بالذكر:

- الجماعات المحلية، لازلنا نوصي ونؤكد مرارا وتكرارا على الاهتمام بالبلديات العاجزة للقيام بمهامها المنوطة بها قانونيا، مثل المدارس الابتدائية التي هي ثقل كبير على عاتقها، مما يؤدي إلى ضعف نتيجة التعليم البيداغوجي وكذلك الوقاية وصحة التلاميذ، مما يتطلب إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الجبائية لفائدة البلديات.

سيدي الرئيس،

أقف في هذه النقطة وأقول بأن الاقتصاد الوطني ونموه إذا

أصبح مرضاها عرضة للإهانة وسوء الاستقبال كلما حولوا إلى مستشفيات عنابة وقسنطينة، معناه أن قالة بحاجة إلى مستشفى كبير مجهز بوسائل بشرية ومادية استعجالية.

قالة تناشد وزير الشباب والرياضة للتكفل بملاعب كرة القدم لبلديات: الفجوج - قلعة بوصيع - حمام الدباغ - تاملوكة - بومهرة أحمد - بلخير، فملاعب هذه البلديات هي ترابية وبحاجة إلى تغطية ببساط من العشب الاصطناعي، ففرق هذه البلديات تنتمي إلى حظيرة الجهوي الأول والثاني لكرة القدم، علما أن الولاية بها أربعة ملاعب مغطاة بالعشب الاصطناعي، أمام 12 فريقا ينشط في القسم الوطني هواة والجهوي الأول والثاني، وهذا غير كاف، وهنا نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف السيد والي الولاية، لتقديم كل الدعم الممكن والمساندة لتشجيع هذه الفرق.

ولاية قالة تلتمس من السيد وزير الموارد المائية إنجاز سد بين دائرتي حمام النبائل وبوشقوف، مادامت تضاريس المنطقة وطبيعتها ملائمة لذلك، وهذا لإعطاء دفع قوي لتطوير الإنتاج الفلاحي وتزويد مشاتي وقرى هاتين الدائرتين بالماء الشروب، تلكم هي أبرز احتياجات ولاية قالة.

أما بالنسبة للمادتين 13 و52: إن الإجراء الذي أتت به هاتان المادتان بخصوص النشاطات المتعلقة بالسيارات والمركبات، إنما هو إجراء يستحق فعلا التنويه والتدعيم ونحیی حكومتنا عليه، لأن له عدة معاني وأثار أهمها:

- أنه يأتي في سياق تدعيم الصناعة التي هي إحدى أهم بدائل البترول.

- وخلق مناصب العمل، والحركة الاجتماعية،
- تشجيع المنتج المحلي والإنتاج الوطني،
- تحقيق الاندماج الصناعي، وكسب الخبرة وتفاعل التكنولوجيا.

فهذه خطوة يجب أن تتبعها خطوات أخرى في قطاعات مختلفة، وهنا أيضا أستغل الفرصة، في مجال الصناعة لطرح 03 انشغالات بولاية قالة، أراها مهمة وذات علاقة بالاقتصاد الوطني:

أولا، معمل الخميرة ببوشقوف: حيث إنه معطل ومتوقف منذ سنوات، ربما لأسباب عديدة، لكن مهما كانت هذه الأسباب فإن المسألة تتطلب وتستدعي تدخل

عن الطريقين الوطنيين، أي الطريق رقم 3 والطريق رقم 48 وذكرنا بأن الطريق الوطني رقم 3 أصبح يسمى بطريق الموت، إذ يعد الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني الذي يربط ميناء سكيكدة بمنطقة حاسي مسعود البترولية، إذ تمر به كل المركبات الخاصة بنقل تجهيزات القطاع البترولي، إلا أنه لازال يعاني إلى حد اليوم، وخاصة بين مدينتي بسكرة وتقرت على مسافة 220 كلم، وبه نقطة سوداء على مستوى بلدية سطيل بممر وادي تل، وفي حالة جريان هذا الواد تتوقف حركة المرور به وبالسكة الحديدية لمدة يومين أو ثلاثة أيام، والآن أصبح سائقو السيارات والشاحنات يبحثون عن الطرق الموازية لهذين الطريقين ليسلكوها هروبا من الطريق المعبد المهترئ، فالحالة لا تقبل الانتظار أبدا.

سيدي الرئيس،

أنا لا أرى طريقا في الجزائر كلها يربط الاقتصاد الوطني بين ميناء سكيكدة وحاسي مسعود إلا هذا الطريق، اللهم إلا إذا توقف وتم حمل التجهيزات عبر الطائرات آنذاك لا أعرف.

في القطر الجزائري كله لا يوجد سوى الطريق الوطني رقم 03 الذي يحمل تجهيزات الاقتصاد الوطني من سكيكدة إلى حاسي مسعود به نقطة سوداء ببلدية سطيل، فعندما تجري مياه وادي تل لا تتحرك آنذاك ولا مركبة لمدة ثلاثة أيام، من سكيكدة إلى حاسي مسعود، وكذلك السكة الحديدية، أنا أتساءل كيف للاقتصاد الوطني أن يتحرك عندما يتعطل هذا الطريق لقد حصل هذا الأمر عدة مرات، فلکم أن تتحققوا من ذلك، ثلاثة أيام تتوقف خلالها حركة المرور بهذا الطريق نعم، ثلاثة أيام!

أما بخصوص مشاريع تشغيل الشباب ليست كلها تعود بالفائدة لصالح الشباب، فهناك بعض المشاريع مثلا الشاحنات وبعض المركبات والتي بلغت قيمتها 10 ملايين دينار، لا يستطيع الشاب أن يحصل بها على قوت يومه، وهذا نظرا للتنافسية الموجودة وكثرة أعبائها، في حين لو طرحنا هذا المبلغ أي مبلغ المركبة على عدد السنين لوجدنا أن هذا المبلغ يؤمن أجرا للشباب لمدة 25 سنة، وفعلا نحن نلاحظ اليوم هذا، فكثير من الشباب بمشروع يقدر بـ 1 مليار لم يستطيع أن يؤمن به قوته، لكن هذا المليار لو نوزعه على عدد من السنوات، فيؤمن له أجرا لمدة 25 سنة بـ 3.5 مليون سنتيم لهذا الشاب.

لم تشعر أو إذا لم ينطبق على البلدية أساسا فيعتبر اقتصادا فاشلا، لأن البلدية هي المركز - كما ذكر زميلي - 70٪ من المواطنين في البلديات العاجزة، ولو أخذت الحكومة بعين الاعتبار تلك الملتقيات التي أجريت منذ 15 و20 سنة، وما كان يقوله رجال الجماعات المحلية والسادة الولاية ورؤساء الدوائر في موضوع البلدية وبشأن التلميذ وصحته لكننا حظينا بمنظومة اقتصادية حسنة؛ فالبلدية تحصل على نسبة 20٪، إذن ينعكس هذا الاقتصاد وجوبا بالسلب على البلديات، بحيث إن التلميذ يدرس اليوم ولكن لا نوفر له عامل الصحة فيكبر وهو مريض، وكذلك إن نحن اهتمنا بصحته وأهملنا جانب تعليمه يكبر أميا، هذا مشكل كبير ويجب أن نلفت له الانتباه، وخاصة إعادة النظر في الجباية البلدية التي نجدها ضعيفة وضعيفة جدا، فإن لم تكن عندنا ثقة في رؤساء البلديات، نعین أشخاصا تنفيذيين يقومون بالمهمة والتي كما هو الحال في الكثير من الولايات، لأن هذا المشكل كبير!

أما العاصمة التي تمثل السيادة الوطنية، فحال بيئتها وبنيتها التحتية ومستشفياتها ومنشأتها الوزارية وحركة مرورها، كل هذا يوحي بأنها من آخر اهتمامات الحكومة، وفعلا العاصمة اليوم - السيد الرئيس، أيها السادة - من حيث الهياكل نرى من جانب البناءات الجديدة للوزارات، ووزارة المالية بالذات أين توجد وكذلك وزارة التجارة أين هي وأين المواطن، وحتى المسؤول في حد ذاته؟ أنا شخصيا لو لم أمش وراء وفد السيد الرئيس لم يكن بإمكانني الوصول، هذا مشكل! فوزاراتنا وهياكلنا تبنى جديدة، لكننا لم نأخذ بعين الاعتبار هذا المشكل، لو نبعد هذه الوزارات ونجعل المواطن والإداري يذهبان إليها مباشرة، نرتاح من هذا المشكل الذي يعيق حتى المسؤول الأول من الوصول إلى الإدارة إلا بعد ساعة أو نصف ساعة.

أما بخصوص ولاية الوادي، تؤكد على الاهتمام بالجانب الفلاحي، ومرافقة الفلاح الذي أوصل هذه الولاية إلى المراتب الأولى في إنتاج البطاطا والتمور والزيتون والحبوب وتربية المواشي، وتؤكد كذلك على ما تعانيه الهياكل الصحية، وخاصة المستشفى المركزي للولاية، مما يتطلب استحداث مستشفى جديد على غرار الكثير من الولايات، وكذلك التأطير الصحي للمختصين.

أما بالنسبة للطرق، فهذه 4 سنوات ونحن نتكلم

والاستجابة للانشغالات الكثيرة والكبيرة لكل فئات المجتمع الجزائري.

إن التوازنات والنجاعة التي يتسم بها قانون المالية 2014، منتظر منها ترجمة وتحويل الأرقام والتوقعات من مجرد هندسة رقمية إلى هندسة اجتماعية نلمسها في كل صغيرة وكبيرة من تعاملاتنا اليومية.

سيدي الرئيس،

سوف لن أتحدث في هذه العجالة على المناخ الدولي غير المستقر وغير المشجع للاستثمار على الإطلاق، وهو ما كان متوقعا على كل حال منذ بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

ولن أتوقف هنا عند مسألة تدهور قيمة العملة الوطنية (80 دينارا للدولار الواحد)، وهي أيضا نتيجة حتمية للأزمة ذاتها.

كما لن أتطرق اليوم إلى قضية تثير أكثر من استفهام وتساؤل: لماذا نبقى نستورد بالأورو، ونصدر بالدولار؟

كما لن أذكر في هذا المقام عجز الخزينة العمومية، ولا 50 مليار دولار كقيمة لوارداتنا من البضائع الاستهلاكية لسنة 2014.

لكنني، أفضل - سيدي الرئيس، السيد وزير المالية - الحديث عن جملة التدابير والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون من أجل هدف واحد كبير كبر ثورتنا التحريرية المجيدة التي نحتفي ونحيي ذكرى اندلاعها 59 في هذه الأيام المباركة من شهر نوفمبر، شهر الشهداء والأمجاد والانتصارات، آخرها انتصار الخضر وتأهل الجزائر لمونديال البرازيل 2014، كما هو شهر تجديد العهد والوفاء لشهدائنا على أننا: عقدنا العزم أن تحيا الجزائر، حرة واحدة موحدة وموحدة، بفضل حكمة وبسالة وشجاعة رجالاتنا وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية وقوات جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير.

الجيش الوطني الشعبي الذي صنف - حسب آخر تقرير للمعهد الأمريكي للدفاع الاستراتيجي والاستعلاماتي - على «رأس جيوش شمال إفريقيا» منتزعا الصدارة لأول مرة في التاريخ من الجيش المصري إلى جانب تونس والمغرب.

إنها مفخرتنا جميعا، مفخرة الجزائر! كيف لا! ونحن نسعى إلى توفير النجاعة الحقيقية التي لا تقدر بثمن ولا تعرف حدود الأرقام والإحصائيات، ألا وهي الحفاظ

ملاحظة أخيرة - سيدي الوزير - هناك ملاحظة جدية بالذكر وهي خاصة بمنحة الطلبة الجامعيين، فهي مرهونة بشهادة وضعية الضرائب لوالده، فما ذنب هذا الطالب أو هذه الطالبة؟ الطلبة اليوم في الجامعة، ومن أجل الحصول على المنحة يطلب منهم إحضار شهادة الضرائب الخاصة بوالديهم ونحن نعرف ماهي وضعية الضرائب لدى الأولياء، فيبقى الطالب مرهونا، معناه أنني أدفع لك من أموال أبيك ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال خليلي؛ الكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
السيدات والسادة الأكارم،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله.
السيد وزير المالية،

أود بداية أن أهنيئكم، ونهنئ أنفسنا بالمناسبة على قدرتنا أخيرا على إدارة شؤون البلد بقانون مالية واحد خلال السنة، بعد أن كدنا نرى الأمر مستحيلا.

وإن كان من الأفضل والأنجح أيضا، لو تقدم لنا مشاريع قوانين المالية في نسخ إلكترونية، باعتبارها أكثر عملية وتشفافا، وأن يتاح الاطلاع على مشاريع القوانين على مستوى موقع الوزارة مباشرة.

وأعتقد - السيد وزير المالية - أنه حان الوقت أن يعرض مستوى تنفيذ وصرف الميزانية خلال السنة على الجمهور العريض، من خلال موقع الوزارة، كما يجري العمل به في العديد من الدول الإفريقية منها السينغال على سبيل المثال.

سيدي الرئيس،

ها نحن نصل اليوم من خلال مناقشة وإبداء الموقف من قانون المالية 2014 إلى آخر حلقة في تحقيق البرنامج الخماسي الرئاسي 2010-2014 في الشق التنموي الذي ننتظره جميعا، مع كل ما يحمله معنى «التنمية» من دلالات تنعكس بالدرجة الأولى على الجبهة الاجتماعية

للاستثمار في السياحة الشعبية، كما كنا نسميها في الثمانينات.

مثل هذا التدبير سيدر أرباحا كبيرة في ميزان الخدمات، كما سيعمل على تسويق السياحة الوطنية وهي صورة الجزائر إن على المستوى المحلي الوطني أو على المستوى الخارجي.

نتمنى الفلاح والسداد للجميع، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ والكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري:

السيد الرئيس،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

في البداية، أريد أن أؤكد بالجهد المبذول من طرف السيد وزير المالية ومساعدته على تحضير هذا المشروع الذي أخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي العالمي المتأزم ومتطلبات المجتمع من أجل حياة أفضل.

وتضمن هذا المشروع سلسلة من التدابير التشريعية الإيجابية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المنتج، وتبسيط الإجراءات الإدارية، خاصة الجبائية والجمركية، وتقليص الضغط الجبائي على المؤسسات، ومكافحة التهرب الضريبي، وتشجيع الشباب المقاوم على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، خاصة في الهضاب العليا والجنوب، بالإضافة إلى تسهيلات خاصة في صالح المؤسسات التي تخلق مناصب شغل جديدة والمؤسسات التي تساهم في نشاط التصدير.

فيما يخص النفقات، من المتوقع أنها ستصل في سنة 2014 إلى 7656 مليار دينار، مقسمة بين ميزانية التسيير بنسبة تساوي 62٪ وستواصل الدولة دعمها بفضل التحويلات الاجتماعية التي ستفوق في سنة 2014، 20٪ من ميزانية الدولة، وستوجه هذه التحويلات الاجتماعية لدعم:

على الاستقرار، الوحدة والأمن في كل ربوع الوطن وعبر كل حدودنا الجغرافية، من أجل مواجهة الهشاشة والضبابية وجو الاضطرابات والأوضاع المشحونة، وجو اللأمن والاستقرار بل وميزان العلاقات الدولية هذه الأيام، إضافة إلى تذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، وما ينجر عنه من مخاطر وتقلبات تنعكس سلبا على اقتصادنا الوطني.

ورغم كل هذه المخاطر والتهديدات المحدقة بنا، أمنا كبير في يقظة واحترافية قواتنا على اختلاف أسلاكها وفي تجند جميع المواطنين الشرفاء والمخلصين للدفاع عن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، وتحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا أسجل - سيدي الرئيس - بكل ارتياح وأمل التسهيلات الموجهة هذه المرة للقطاع الصناعي الوطني عموما كان أم خاصا، من خلال تمديد فترة الإعفاء الجبائي إلى 10 سنوات، مع إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي الوطني ضمن التحفيزات المعتمدة، لترقية وتفعيل صندوق الجنوب، حتى نحقق التنمية المحلية المنشودة.

وهي التسهيلات التي ستولد - لا محالة - الثروة والاستثمار، ومن ثم تحسين معدل النمو الذي يعني مباشرة التخفيف من معدل البطالة.

سيدي الرئيس،

المخزون المالي مضمون، أي نعم! لكن يبدو لي أن الحذر والتقشف مطلوب في هذه المرحلة بالذات لتوجيه كل الطاقة وكل الإمكانيات المالية والبشرية لخلق وتشجيع الاستثمار المنتج، تركيز كل الجهد والاهتمام لحماية المنتج الوطني وترجيح الكفة باتجاه التصدير قبل الاستيراد.

وعليه، أود - سيدي الرئيس، السيد وزير المالية - أن أؤمن التحفيزات والإجراءات ذات الصلة بآليات دعم تشغيل الشباب، وبخاصة تلك المخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) وهو ما يشكل متنفسا حقيقيا للشباب الراغب في الاستثمار المنتج، ويفتح باب الأمل، نعم باب الأمل واسعا أمام الشباب صاحب المشاريع وحتى البطالين لم لا؟ شريطة أن تؤطر العملية بكل الجدية والشفافية المطلوبة.

كما أنني بصفة خاصة على إعادة الاعتبار للمنتج السياحي بصفة عامة والمنتج السياحي الصحراوي والحموي بصفة خاصة، وهو ما يعيد فعلا الثقة والاعتبار

وأثمن ما جاء في المادة 73 التي تشير إلى إلزام وكالات السيارات باستيراد حصة من السيارات التي تسيير بالغاز الطبيعي كطاقة نظيفة غير ملوثة.

وفيما يخص الرسوم، لماذا لم ترفع الرسوم على السيارات، خاصة السيارات الفاخرة بارتفاع، مثلاً، قسيمة السيارات (Vignette)، كمساهمة في مداخيل البلديات التي على عاتقها تحديث الطرق والأرصفة، وصيانة الإنارة العمومية وتنظيف الأحياء؟

أما فيما يتعلق بالإيرادات، من المرتقب أنها ستصل إلى 4217 مليار دينار، وتنقسم هذه الإيرادات بين الموارد العادية، والحماية البترولية.

فيما يخص الحماية العادية، هل للإدارة الجبائية القدرات المادية والبشرية الكافية للقيام بمهامها؟ أقول هذا لأنني لاحظت العدد القليل من المناصب المالية الجديدة التي ستفتح على مستوى بعض الهيئات التابعة لقطاع المالية وعدم فتح مناصب شغل جديدة في صالح هيئة هامة، ألا وهي المفتشية العامة للمالية، أنفهم موقف الوزارة فيما يخص ترشيد المال العام بفتح مناصب مالية جديدة إلا للضرورة، لكن أعتبر أن تعزيز قدرات الدولة في مجال الرقابة هو من الضرورة.

أما فيما يتعلق بنسبة النمو، من المرتقب أنها ستصل في سنة 2014، إلى 4.5٪ مرتفعة بنقطة ونصف نقطة مقارنة بعام 2013، وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 5.5٪، سؤال: ما هو تفسير توقع انخفاض نسبة النمو في القطاع الفلاحي من 10٪ في سنة 2013 إلى 6.4٪ في سنة 2014 رغم الدعم المستمر من طرف الدولة لهذا القطاع الحيوي والحساس؟

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا اليوم على الساعة الثانية والنصف زوالا، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين بعد منتصف النهار

- السكن،
- التعويضات العائلية، التربوية، المعاشات، الصحة،
- المجاهدين،
- المعوزين وذوي الحاجيات الخاصة،
- أسعار الحبوب والحليب والزيت والسكر،
- وللحصول على الكهرباء والغاز والماء.
يضاف إلى هذا الدعم المباشر الدعم غير المباشر.
وجاء في المذكرة أن الدعم الضمني غير المرصود وصل في سنة 2012 إلى 2931.4 مليار دينار منها 65.6٪ أي (حوالي 25 مليار دولار) سخرت لدعم أسعار المنتجات الطاقوية:

- الكهرباء،
- الغاز،
- الوقود.

لدي بعض التساؤلات:

هل لبلادنا القدرات الكافية على مواصلة دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وخاصة المنتجات الطاقوية؟ الجميع يعلم أن بلادنا صنفت من بين 10 دول الأوائل التي لها أسعار المنتجاب جد منخفضة وهذا ما أدى إلى:
- الاستعمال غير العقلاني للطاقة ونوع من التبذير بعدم تحسيس وتوعية المستهلك.

- إستيراد الكم الهائل من السيارات، وهذا ما أدى إلى اختناق حركة المرور في المدن الكبرى، وخاصة في العاصمة، في غياب سياسة محكمة وشاملة في مجال النقل العمومي الجماعي.

- وهذه الأسعار المنخفضة أدت أيضا إلى مضاعفة ظاهرة التهريب عبر الحدود وفيما يخص هذه الظاهرة المسيئة لاقتصادنا، أريد أن أؤكد أنه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف أسلاك الشرطة، والدرك، والجمارك وحراس الحدود في مكافحة التهريب من مواد غذائية ومعادن وأدوية ومواشي وبنزين... وفي المقابل يتم إغراق بلادنا بعشرات الأطنان من المخدرات السامة التي تم حجزها والمعلن عنها يوميا من طرف الأجهزة المختصة.

أما فيما يخص الإجراءات الجديدة التي جاءت في المادتين 51 و52، والتي تشير إلى قيود جديدة على نشاط استيراد السيارات السياحية والحافلات، ستقلص فعلا من الفوضى التي يعرفها سوق السيارات.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 21 محرم 1435
الموافق 25 نوفمبر 2013 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية؛
- السيد الوزير لدى الوزير الأول، مكلف بإصلاح الخدمة العمومية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين زوالاً

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
معالي وزير المالية،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

إسمحوا لي، أولاً، أن أعتم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة إطارات وموظفي وعمال هذه الهيئة المحترمة، لما لمسناه فيهم من احترام وتقدير ومرافقة لتأدية مهامنا في أحسن الظروف.

ثانياً، وككل جزائري، فخور بجزائريته، أتوجه بالتهاني الخالصة إلى كل أبناء هذا الوطن الذين رفعوا راية الجزائر في مختلف المجالات والمحافل، المجالات الثقافية والعلمية والرياضية وآخرهم الفريق الوطني لكرة القدم الذي

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
نواصل أشغالنا لتمكين السيدات والسادة أعضاء المجلس من أخذ الكلمة ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زويبيري.

السيد عبد القادر زويبيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي الرئيس، معذرة، إسمي هو عبد القادر زويبيري.

السيد الرئيس: ترحلق الكلمات من اليمين إلى اليسار، بل ترحلق النقاط من اليمين إلى اليسار أوقع الخطأ، فرجاء المعذرة.

السيد عبد القادر زويبيري: لا بأس سيدي الرئيس.

زحف الإسمنت .

- تشديد الرقابة على أصحاب المشاريع السكنية من أجل احترام معايير البناء وإنجازها في آجالها .

- الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الحديثة في مجال البناء .

- ودعم مراكز التكوين المهني لتغطية اليد العاملة الحرفية البسيطة، وهذا لتغطية ورشات البناء المفتوحة .

كما ألتمس من معالي وزير القطاع إفادتنا بما وصلت إليه مشاريع المدن الجديدة لكل من حاسي مسعود، بوغزول والمنيعه، وهل هناك مشاريع مدن أخرى في الآفاق؟

(2) فيما يخص قطاع التشغيل؛ لا بد من إعادة النظر في أجور المتعاقدين، حتى نضمن لهم العيش الكريم .

- وضرورة إعادة تقييم برامج التشغيل التي مضى على تطبيقها عدة سنوات، للوقوف على مدى نجاعتها ومعالجة نقائصها، في ضوء الواقع الاجتماعي .

- البحث عن السبل التي تؤدي إلى ترسيخ ثقافة المؤسسة بين المستثمرين الشباب .

(3) فيما يخص قطاع الصحة، إن ما تشكو منه مستشفياتنا عبر الوطن، من نقص في عدد الأطباء الأخصائيين والأعوان شبه الطبيين والنقص في التجهيزات وندرة اللقاحات والندرة في الأدوية إلى غير ذلك، يستوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى، إعادة النظر في المنظومة الصحية، وهذا ما لمسناه مؤخرا في الميدان بعدما نزلت لجان التفتيش إلى الميدان بقرار من السيد وزير القطاع، فنحن نشكره على ذلك، ونرجو من خلال هذه المبادرة الوصول بهذه المنظومة الصحية إلى الأهداف المرجوة .

(4) أما فيما يخص قطاع الطاقة، لا بد من إعادة النظر في القانون المسير للرسم على إنتاج ونقل المحروقات (T.A.P)، وتمكين البلديات محل إقامة الخاضع للضريبة من الاستفادة منها، مثلا: هناك بلديات على أرضها مشاريع كبلدية «السبع» بأدرار، لديها مصفاة لتكرير البترول، ولكن الضريبة المدفوعة من طرفها مآلها جهة أخرى، ولم تستفد منها هذه البلدية الفقيرة .

- ضرورة توسيع مشاريع استغلال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية .

أما فيما يخص تموين المواطن بالكهرباء، ورغم الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة، إلا أن بعض المناطق وخاصة في

أكد مرة أخرى أن المواطن الجزائري كان دوما صاحب التحديات مهما عظمت، وحتى لا أحميد طويلا عن محتوى مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2014، سوف أحصر مداخلتي المتواضعة هذه، وهذا بعد النقاش الفياض والمثمر لهذا المشروع من طرف زملائي، أعضاء مجلس الأمة الذين سبقوني، وقبلهم نواب المجلس الشعبي الوطني .

وبعد تفحصي لمحتواه، أؤمن بدوري مشروع هذا القانون لما جاء به من إجراءات وتدابير، ستضمن - دون شك - استمرارية السياسة الاجتماعية وتحقيق برامج تنمية طموحة، ومواصلة الدولة دعمها لترقية الاستثمار الاقتصادي .

حيث كان لسكان الجنوب خاصة، نصيب وافر من ميزانية 2014، من خلال إقرار إجراءات تسهيلية لأصحاب مشاريع الشباب والبطالين على المستوى الوطني عامة وولايات الجنوب خاصة، ولا داعي لتكرارها بالتفصيل .

ولكن - سيدي الرئيس، معالي وزير المالية - مقابل كل هذه المؤشرات الإيجابية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2014، فإننا - ما عدا تلك الخاصة باستيراد السيارات - لم نسجل أية إجراءات جديدة فعالة، لتقييد الواردات التي سجلت خلال السنوات الأخيرة أرقاما قياسية، تجعلنا نتخوف من عدم قدرة الدولة مستقبلا على تغطيتها .

سيدي الرئيس،

إن الزيارات الميدانية للطاقم الحكومي وعلى رأسه معالي الوزير الأول لولايات الوطن والتي من خلالها أعطى إشارات انطلاق مشاريع ضخمة، كمشروع السكة الحديدية أدرار - بشار وأدرار - غرداية، وتوصيل الغاز من عين صالح إلى تمنراست، وإنجاز مستشفيات جامعية بالجنوب، ومشاريع أخرى في شتى الميادين، تجعلنا نطمئن على السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة .

كما لا يفوتني من خلال هذه المداخلة أن أبدي بعض المداخلات وبعض الاقتراحات، لأدعم بها هذه الديناميكية الشاملة، واخترت بعض القطاعات وليس كلها .

(1) فيما يخص قطاع السكن - ودائما تصب في الإنفاق العام لمحاصيل الدولة - أقترح إيجاد آلية صارمة للحد من المضاربة في العقار .

- إيجاد آليات صارمة لحماية الأراضي الفلاحية من

الشریان الرئيسي لإبراز التنمية بالمنطقة الحدودية وإرساء مواطنة حقيقية لسكان المنطقة، إن هذا الطريق الذي يحتاج إلى عناية كبيرة بتوسيعه وترقيته، كما هو جار العمل به في الطرق الوطنية الأخرى، إذ نرى الآن أن أغلبية الطريق غير معبد وعرضه حوالي 05 م، وحتى الجزء المزفت منه تستعمل فيه الطرق البدائية التي تتلف في مدة قصيرة أي أن هذا الطريق استراتيجي أمنيا واقتصاديا واجتماعيا ونجد أن سياسة الترقيع حاضرة دائما، يعني في كل وقت يعبد الطريق، أي ليس بساطا، علما أن عرضه 05 أمتار فكلما مرت به الشاحنات الكبيرة يتلف وبالتقريب فإن 50٪ منه هي طريق غير معبدة بالرغم من أنه طريق استراتيجي.

2 - في نفس المجال أي النفقات، وفيما يتعلق بالسكن يجب أن تعطى الأولوية للسكن الريفي وتخصيص برامج طموحة تغطي احتياجات المواطنين، وأن تخصص لهذا النمط من السكن القطع الأرضية في إطار التجزئة أي المساحات الكافية التي تليق بعرف وتقاليد المنطقة، بحيث ألا تكون المساحة المخصصة تقل عن 300 م²، فهذا الأمر يستدعي الرقابة والمتابعة لأن السيد رئيس الجمهورية قد أوصى بذلك في ولاية تمارست، وكل زيارة من طرف الوزراء، ولكن مكاتب الدراسات التي تتكفل بهذه التجزئة تخصص فقط 100 م² أو 160 م² في الصحراء، يعني هذا غير ممكن!

3 - أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فيجب أن تركز المخططات والبرامج الهادفة للنهوض بالقطاع على التزويد بالطاقة الكهربائية وتدعيم استهلاكها في القطاع لضخ المياه المستعملة في الفلاحة وأذكر في هذا المجال مثلا يخص منطقة 70 الواقعة بين مدينة تيميمون وقرية مقدن أي الحدود بين ولاية غرداية وولاية أدرار أن هذه المنطقة استراتيجية وللفلاحين نية حسنة لكي يستثمروا فيها وحتى لإنشاء قرية وسطية، لكنهم محرومون من الكهرباء ولمدة سنوات، وهذه المنطقة تعد بالكثير من الخيرات الفلاحية.

سيدي الرئيس،

ثانيا: بالنسبة لميزانية التسيير أتطرق من خلال مداخلتني للجانب المتعلق بموظفي التعليم خاصة في الطورين الإبتدائي والمتوسط، إذ نرى أن كلا من معلم المدرسة الإبتدائية وأستاذ التعليم المتوسط فرضت عليه تغييرات في الأسماء، تابعة لمراحل اصطاحت على هذين الطورين في المدرسة

الجنوب، لازالت تعاني من الاقتطاعات خاصة في فصل الصيف. (5) فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لا بد من توفير شروط ضرورية من أجل تعليم عال، قادر على مواصلة تحديات العولمة والتكنولوجيات الحديثة، والرقي بالجامعة الجزائرية إلى مصف الجامعات العالمية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر زوبيري؛ الكلمة الآن للسيد أحمد حمدي.

السيد أحمد حمدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على ما يضمنه الدستور، فيما يخص العلاقة بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للدولة، وخاصة تلك المتمثلة في مناقشة قانون المالية المبرمج في جدول أعمال جلسات أعضاء مجلس الأمة الحالية، وانطلاقا مما ورد في مشروع قانون المالية لسنة 2014 من توازنات بين الواردات والنفقات.

أريد أن أتدخل في النقاط المتعلقة بالنفقات وهي كالآتي:

1 - بالنسبة لميزانية التجهيز، نظرا لما يرصد من أموال في الميزانية السنوية من نفقات تتعلق بمنجزات البنية التحتية والطرق التي تعد البنية الأساسية لتطوير الاستثمار، وبالتالي تقوية اقتصادنا الوطني، وربط تلك المخططات المبرمجة للإنجاز بالتنمية الوطنية التي تبلور دعم وصيانة السياسة الوطنية، خاصة تلك المتعلقة بما قد نتأثر منه سلبا عبر حدودنا الجنوبية مع دول الساحل، أريد أن أنبه إلى العمل على وضع استراتيجية فعالة، تهدف إلى التنمية الحقيقية بالمناطق الحدودية وأذكر على سبيل المثال دائرة برج باجي مختار، المنطقة الحدودية لولاية أدرار مع دولة مالي؛ وفي هذا الصدد أريد أن أركز على نقطة مهمة تتمثل في الطريق الوطني الرابط بين دائرة رقان ودائرة برج باجي مختار بمسافة 650 كلم هذا الطريق الذي يعتبر

المبارك، إلا أن أهنيء الشعب الجزائري والمسؤولين المشرفين على الكرة الجزائرية على هذا الإنجاز الجبار الذي حققه فريقنا الوطني؛ إنجاز لم يأت من فراغ، بل هو ثمرة جهد وعمل مدروس وتضحيات كبيرة من طرف جميع الساهرين على رفع راية الجزائر رفرافة في أهم محافل هذا الكون، ثمرة لا يحق لنا أن نمتصها للتعبير فقط عن الفرحة العارمة التي غمرت قلوبنا وبيوتنا وشوارع مدننا، بل يجب أن نتخذ منها مثلا للوصول بالبرامج الوطنية للأهداف المسطرة لها سلفا. فلن يستطيع أي كان أن يثبت بالحجة العلمية الواضحة أن ليس هناك دفعا لوتيرة التنمية الشاملة أو أن هناك تقصيرا حيال أية فئة أو ميدان أو جهاز يمت بصلة إلى تحقيق الازدهار والرفاهية والأمن والتقدم المضمون للوطن والمواطن، فالواقع وكلمة الحق من المواطن، كلما ألفناها وحين موعد الإدلاء بها ستكون الفاصل بين الحقيقة والافتراء، لتقطع الطريق عن أهل الزيف والمزايدات المغرضة، ولا بد من أن نفصح مصادر التعطيل ومدبري الهدم والتحطيم للإرادة والطاقة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن المواطن أو الشاب الجزائري يقترض من البنوك وبسهولة تامة، دون أي عائق بيروقراطي ولا شروط مسبقة عبر توفير ملفات استثمار، وهو الوحيد الذي يختار موضوعها، لكن السؤال يبقى دائما مطروحا: من المسؤول؟ إن كان جل تلك الملفات لم تقدم سوى كغطاء لسلب أموال الدولة أو تحويلها إلى أغراض قد يكون أقلها خطرا، تغذية السوق السوداء أو استهلاكها في الترقية والفخخة فقط؟! فقط؟! فقط!؟

كما أننا نلاحظ مشاريع كبرى قاعدية من أولوياتها رفع مستوى الخدمات وتسهيل الاتصال والمواصلات، أسندت إلى شركات من دول عجزت تقنيا وأخلاقيا عن تنفيذها بالصفة المطلوبة.

إن هؤلاء المتعاملين جيء بهم، كما يقول المثل الشعبي لدينا: «تعلموا الحسانة في رؤوس اليتامي» فالأجدر بنا كدولة تحترم المقاييس الدولية وكشعب لا يرضى بالرداءة، أن تستند مهمة إنجازها إلى شركات من دول السبق الحضاري والتكنولوجي، ذلك أن ذريعة التكلفة سوف لن تصمد أمام النتائج التي سنكتسبها في النوعية وفي طول عمر المشروع وصلاحيته خدمته، فالتأخر في استلامها وغياب الرضا عنها

الجزائرية، في إطار ما يسمى بإصلاحات المنظومة التربوية، حيث نرى أن معلم المدرسة الابتدائية المتخرج من المعاهد التكنولوجية التكوينية وكذلك أستاذ التعليم المتوسط المتخرج من تلك المعاهد آنذاك بشهادة تخرج تحمل هذا الإسم (أستاذ التعليم المتوسط) وفرض عليه إسم أستاذ التعليم الأساسي، واليوم هو مبعث من التصنيف في سلك أساتذة التعليم المتوسط، رغم أنه يقوم بنفس العمل، بل يتقنه أكثر لما له من تجربة وخبرة في نفس التخصص وفي نفس المؤسسة التربوية التي يعمل بها معا من المصنفين في هذا السلك، إلا أننا نرى بأن هذا يمثل إجحافا في حق هؤلاء الموظفين؟

فيما يخص تكوين اليد العاملة في مجالات البناء والطرق والأشغال العمومية والمجالات الخدمية، يجب أن نعمل على انتهاج استراتيجية تهدف إلى ترغيب وجلب الشباب، للانخراط في البناءات والإنجازات الوطنية، وذلك بتحسين الرواتب الشهرية والتأمينات ووضع آلية مكاملة لهذه التحفيزات من الجانب المادي خاصة.

وفي الأخير، أجد أن الميزانيات المرصودة في قانون المالية لسنة 2014 كبيرة وطموحة، لو استغلت بترشيد وعقلانية، بعيدا عن كل أشكال الفساد واللامبالاة، الفساد المنتشر بسبب الرشوة (سرطان البنية الاقتصادية والاجتماعية) وبالفعل نجد أننا كلما ابتعدنا عن أشكال الفساد نكون وصلنا إلى مستقبل تسوده العدالة الاجتماعية، وبالتالي العيش في أمان وسلام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد حمدي؛ الكلمة الآن للسيد مكي مولاي.

السيد مكي مولاي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا بدوري لا يفوتني بمناسبة هذا العيد المتجدد في الشهر

وتر وطنيته وإخلاصه للجزائر والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مكي مولاي؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء، السيدات، والسادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المال عصب الحياة في واقعنا المعيش، إذ لا بد مما ليس منه بد، نعم أيها السادة لا أظن أن أحدا يخالفني الرأي في استعمال عقولنا النيرة وشحذ هممنا في اتخاذ الأسباب المتاحة، حتى تكون بلادنا غنية، وبالتالي قوية، متينة، متماسكة.

دولة تملك القرار، عقل سليم، رأس شامخ، جسد قوي، أطراف جبارة، كل هذا - إخواني - يأتي بالإعداد الجيد، ليس كلامي هذا خارجا عن المنطق السليم، نعم، نحن أمة عربية تدين بدين الحق، دين الإسلام الخفيف، وكلامي مؤيد بقوله تعالى (وأعدوا لهم) مضمون الآية الكريمة لا يفهم مني غير الذي قلت وألزمت به نفسي، إذ ليس المجال يسمح إلا بالذي نحن بصدده، إذ الحياة عراك ومعترك والبحث في هذا يطول، والخلاصة فيه أن الدنيا دار عمل وكد واجتهاد، بين قوسين سيدي الرئيس، السادة الزملاء، كما يقول المثل الشعبي: «أحدم تيدم أقعد تندم» قيل إن هذا لسان حال جواب قارع الطبل لصاحبه حين قرعه، هذه مقدمة قبل الولوج فيما نحن مجتمعون بصدده، ألا وهو مشروع قانون المالية 2014.

بعد اطلاعنا على المنهاج الدولي الذي يفني ببقاء الاقتصاد العالمي إلى منتصف سنة 2013، والتميز بالتباطؤ في البلدان الناشئة والركود المستمر في منطقة اليورو، وقيام الهيئات المالية والدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بتخفيض تقديراتها لسنة 2013-2014 واعتدال النمو الاقتصادي بنسبة

من طرف الكل لم يتسبب في الضرر منها فقط، بل تعدى إلى تعطيل مشاريع أخرى مهمة، كتقنية (36) مثلا والتي تجاوزتها حتى بعض الدول تلك التي تتسول في الأسواق العالمية وعلى أبواب الشركات المختصة، ناهيك عن عقدة انطلاق مشاريع الاستثمار في بعض الولايات باتت ورقا مسطرا في أدراج الإدارة.

حوصلة ولو مختصرة وفي عجالة، تجبرنا على التنبيه بوجوب مراجعة القوانين لتحديث آليات الاستثمار، فهذه ثروة على سماء مفتوح وفرصة لنهضة حقيقية ومصدر أموال، كانت ستصون مخزون ثرواتنا الباطنية من الاستنزاف والهدر، وإلا ستظل ممارساتنا وتعاملاتنا مع الشركاء المفترضين سيئة ومسيئة بسمعة وطننا ومخالفة لمبادئ دولتنا المفتوحة أساسا على العالم والثقافات والحضارات والخبرات الدولية.

فالمقاييس الدولية المعمول بها ترسم مستقبل ثقة جديدة ومستحقة من عمل دؤوب يجعل من الجزائر وجهة مفضلة للجدية، الاحترافية والجودة العالمية؛ ثقة - للأسف - لا تعني الكثير بالنسبة للماسكين بأطراف القرار أو رافعي الشعار «فليأت الطوفان من بعدي»، أي لو أردنا أن نأخذ على سبيل المثال ما نراه من ترقيعات على الطريق السيارة، نلاحظ أنه بعد رحيل المؤسسة أو الشركة المكلفة بإنجاز الأعمال، فذلك طوفان من بعدها.

فقد أصبح من الملح تفعيل آليات المراقبة الوطنية والتقويم من طرف لجان المجالس، وعلى رأسها الغرفتان العليا والسفلى، وكل الهيئات الرقابية الأخرى الاقتصادية والمالية والقانونية، وحتى الجمعيات ذات الصفة، وبند الاجتهاد الفردي على حساب التطبيق الصحيح للنص القانوني.

فالانضباط في الإنجاز وتتبعه خطوة بخطوة، مع الصرامة في مواجهة أساليب التعطيل والتبذير، للي ذراع الفساد وإجباره على الخروج من معادلة الصفقات بالمعاقبة الشديدة لأصحاب المخالفات ومهندسي التقويض للإرادة الوطنية في النهوض بالقطاعات الحيوية في بلادنا، أهم التدابير الردعية لحماية الثروات الوطنية وصيانة ميراث الأجيال القادمة، وثم إزالة حجم المافياوية للتطبيق الأمثل لتلك القرارات المهمة والمصيرية، بالنسبة لديمومة السيادة الوطنية وكرامة المواطن، وتحية خالصة لكل من تهز الغيرة

التشريعية في مشروع قانون المالية لسنة 2014، واطلعنا على الملحقات التي تتضمن الاعتمادات المفتوحة حسب القطاعات الوزارية والمعنونة لميزانية التسيير لسنة 2014، والمجاميع الرئيسية لتأطير مشروع قانون المالية، وتقديرات الميزانية لسنة 2014، والمجاميع الملخصة للقطاع الحقيقي وتطور التحويلات الاجتماعية للدولة 2009-2014، ومن قبل تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لقانون المالية لسنة 2014 الذي عرفنا من خلاله بأن سعر برميل البترول الخام بـ 37 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي جبائي، وبـ 90 دولارا أمريكيا لسعر السوق كما أسلفنا، وسعر الصرف بـ 80 دينارا للدولار الأمريكي الواحد، وارتفاع الواردات السلعية بـ 2٪ بالدولار الجاري، وارتفاع حجم صادرات المحروقات بـ 2.1٪، وعلى ما تم تقديره من طرف صندوق النقد الدولي من سعر متوسط يبلغ 95.36 دولارا للبرميل الواحد في 2014...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الباهي مرسلي؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعدي.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

إن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية لسنة 2014 يعتبر وثيقة محاسبية، تبين الحالة المالية لميزانية الدولة، وهي من بين الأساليب الديمقراطية والحكم الرشيد. حيث يتم توزيع الاعتمادات المالية وكذا الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية بالطرق والآليات الشفافة خلال صرف المال العام، حتى ينعكس بالإيجاب على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، كتشجيع الاستثمار وتشجيع تشغيل الشباب وحماية الإنتاج الوطني وتأطير التجارة الخارجية وتخفيض الواردات وتنويع الصادرات. وحتى تكون هنالك نجاعة لهذه الإجراءات، بودي أن

3.1٪ في 2013، فرجوع ذلك بالأساس إلى تباطؤ النمو في عدة دول نامية كبيرة، والركود المستمر في منطقة اليورو، وكما جاء في آخر التقديرات لسنة 2014، تخفيضا إلى ما يقارب 3.8٪، مقارنة بتقديرات أفريل سنة 2013، أين كانت معدلات النمو 3.3٪ سنة 2013 و4٪ سنة 2014، ومن ثم ظهور التقسيم الإقليمي للنمو الاقتصادي بأنه غير متوازن، نظرا لكونه مدعما أساسا بالنمو القوي للبلدان الناشئة والبلدان في طريق النمو، والتي تساهم بأكثر من النصف في نمو الاقتصاد العالمي، الشيء الذي جعل النمو في الدول المتقدمة ضعيفا خلال سنة 2013 والمتوقع أنه سيرفع انتعاشا بنسبة نمو 2.1 خلال سنة 2014، معززا بفعالية الاقتصاد الأمريكي والياباني اللذين سيسجلان معدلات تقدر بـ 1.7 سنة 2013، و2.7 سنة 2014، وبقاء منطقة اليورو في حالة ركود وبمعدل سالب قدر بـ 0.6٪، والمتوقع تحسينه فقط بـ 0.9 في سنة 2014.

ومعدل النمو في البلدان الناشئة والنامية إلى 5٪ سنة 2013، و5.4 سنة 2014، أي حوالي 1/4 نقطة بنسبة مئوية أقل من تقديرات شهر أفريل، والمتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في الصين 7.8٪ سنة 2013، و7.7٪ سنة 2014، أي 1/4 و2/1 نقطة بنسبة مئوية أقل من تقديرات شهر أفريل 2013 على الترتيب، وللإستيفاء يمكن الرجوع إلى مذكرة العرض.

بالنسبة للمحروقات: صادرات المحروقات، الشيء الذي استوفيناه في هذا المجال، أن صادرات المحروقات لسنة 2014 ستبلغ 57.4 مليار دولار أمريكي، وارتكاز هذا التقييم على ارتفاع في الحجم بـ 2.1، واستقرار سعر السوق في حدود 90 دولارا للبرميل الواحد من البترول الخام، كذلك سيصل نمو حجم الناتج الداخلي إلى 4.5 إجماليا و5.4 خارج المحروقات لسنة 2014، حيث يرتفع مستوى النمو الاقتصادي المتوقع إلى حدود النقطة والنصف، مقارنة مع التوقعات النهائية لسنة 2013، وذلك راجع للزيادة الحقيقية للقيمة المضافة لقطاع المحروقات (+2.6٪) وقطاع البناء والمحروقات العمومية (+6.8٪) وقطاع الزراعة (+6.4٪) ويبقى النمو في قطاع الصناعة يقدر بـ 5٪، وهي طبعاً نسبة محققة في 2012 ومتوقعة أيضا في اختتام سنة 2013، وبعد مراجعتنا لميزانية الدولة والدعم الضمني غير المرصود في الميزانية والتدابير

المجتمع الجزائري، ولا يتأتى هذا - معالي الوزير - إلا بدعم ميزات الولايات والبلديات، ولاسيما الفقيرة وعديمة الدخل والتي لها خصوصيات استثنائية منها: الشاسعة مساحتها، والبعيدة بلدياتها عن مقر الولاية بما يفوق 400 كلم أو أكثر، وأخص بالذكر هنا ولاية بشار خير مثال عن هذه المعاناة المالية.

ولهذا نرجو - معالي الوزير - الرفع من الاعتمادات المالية الخاصة بمخطط البلدية للتنمية لولاية بشار، وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة، معالي الوزراء المحترمون، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم. سيادة الوزير،

طرح أمامنا قانون المالية لسنة 2014، وكل ما نطلبه هو تطبيق وتوزيع كل هذه الأموال الطائلة، مع أداء الرقابة الصارمة الجادة لكل هذه الموارد والمخرجات والمصاريف التي توضع بين أيدي إطاراتنا الجزائرية المسيرة لهذه الأموال، وهذا التعود بالفائدة على شعبنا في معاشاته وكيانه وحياته الاجتماعية والثقافية، ويشعر هذا الشعب أن دولته في أشد الاهتمام بمصيره ومستقبله بين الأمم المتقدمة، وما كل هذه المنجزات والمشاريع التي تحققت، ما هي إلا نتيجة هذه الأموال الطائلة.

إنني مع هذا التقرير المقدم من طرف الثلث الرئاسي وأشاطره كل الاقتراحات المقدمة.

سيادة الوزير، بناء على ما كتب في الجرائد، ونقلنا عن تصريحاتكم، أردت منكم بعض التوضيحات حتى نكون في الصورة عن كل ما قلموه: كتب في الصحف ما يلي:

أتطرق إلى بعض الملاحظات والمعطيات التي لها صلة بالموضوع. أولا: نجد أن حوالي 90% من مداخيل الاقتصاد الوطني مصدرها قطاع المحروقات.

إذن، في حالة تراجع أسعار النفط، قد يساهم في تفاقم عجز الميزانية.

حيث إن سعر توازن الميزانية مرتفع، مقارنة بذلك المتوقع في سنة 2014.

يجب الاعتماد على سياسة الموازنة، حتى نتفادى أي صدمات متوقعة، نتيجة تقلبات أسعار النفط، وإيجاد موارد للإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى التحكم أيضا في النفقات المالية التي يصعب تغييرها فيما بعد.

كما يجب على الوزارة - سيدي الوزير - الأخذ بعين الاعتبار حالة ضعف الطلب العالمي على النفط، مما يؤثر سلبا على مستويات النمو ببلدنا، حيث هنالك مؤشرات خطيرة عن نسبة التضخم والإيرادات التي سترتفع هذه السنة، وهو مستوى غير مسبوق، فضلا عن تسجيل انخفاض للصادرات.

أما بخصوص نسبة النمو، في حالة اعتمادنا على النفط، ستكون متواضعة عكس توقعات وزارتك.

ثانيا: في إطار المحافظة على المال العام، معالي الوزير المحترم، هل من إمكانية لتأسيس مرصد لمراقبة أسعار السلع والخدمات في السوق العالمية للحد من تضخم فورة السلع والخدمات المستوردة من الخارج؟

بالمناسبة - معالي الوزير - ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتك بخصوص المخالفات والثغرات التي سجلتها مديرية البحث والمراجعة أثناء عمليات التفتيش للمستوردين الخواص بخصوص تهريب الأموال إلى الخارج وتبييض الأموال والتلاعب بفواتير المواد المستوردة؟

كما أننا نلاحظ ارتفاعا للواردات بشكل قياسي، سيزيد من عجز الميزانية ويقلص من فائض ميزان المدفوعات ولهذا يجب إيجاد حلول ملموسة وسريعة، لإخراج البلاد من الأزمة المالية.

وفي الأخير معالي الوزير، يجب الاعتماد على الاقتصاد خارج المحروقات وتشجيع الاستثمار والتحكم في الاستيراد. كما يجب أن توجه كل الجهود أثناء تنفيذ الميزانية للفتات الهشة والضعيفة داخل المجتمع، قصد تحسين المستوى المعيشي وإزالة الفوارق الاجتماعية بين كافة فئات

والاقتصادية للوقت الراهن، من خلال:

- (1) تنوع الاقتصاد بدعم الاستثمار الوطني.
- (2) خلق مناصب شغل لفائدة فئة الشباب ذوي الشهادات.
- (3) العمل على تقليص الاستيراد من الخارج.
- (4) السعي إلى التخفيض من قيمة الضرائب والجبائية على المؤسسات الجديدة ذات الاختصاصات المتنوعة.

لكن في نظرنا نحن، تبقى هذه الأهداف شكلية فقط، لكونها لا تحقق السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتجانسة والمتكاملة من خلال:

- (1) قانون المالية لسنة 2014 لم يتبن استراتيجية وخيارات واضحة، وإنما يدخل في أجندة سياسية معينة وبعث إشارات قوية للمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي.
- (2) كما نلاحظ كذلك أن الحكومة أسبقت في تقديم قانون المالية لسنة 2014، قبل معرفة مضمون بيان السياسة العامة للحكومة وتقرير بنك الجزائر وتقرير ضبط الميزانية.
- (3) كسؤال، هل اتخذت الحكومة قانون المالية لسنة 2014 كسياسة ظرفية لإقناع غليان كل من الجبهة الشعبية وضغوطات أرباب العمل أي (الباترونا) أو كسياسة طويلة المدى؟
- (4) فيما يتعلق بالغلاف المخصص للمخططات البلدية للتنمية، حيث إن مبلغ 65 مليار دينار جد مجحف لـ 1541 بلدية على المستوى الوطني، في حين أن المبلغ كان يقدر بـ 95 مليار دينار سنة 2009، والميزانية لتلك السنة تقل بكثير عن ميزانية هذه السنة أي 2014.
- (5) سيدي الرئيس، عدم تحكم الحكومة في النفقات، ورغم تحذيرات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وكذلك البنك العالمي؛ حيث تقدر نفقات قانون المالية لسنة 2014 بـ 7656.16 مليار دينار جزائري، مقابل 6879.8 مليار دينار لنفقات قانون المالية للسنة الجارية 2013، أي أن هناك ارتفاعا في قيمة النفقات بنسبة تقدر بـ 11.28٪، ألا يكون - سيدي الرئيس - هذا خطرا كبيرا على توازنات الميزانية مع انخفاض ملحوظ في الواردات خلال الأشهر الأخيرة؟
- (6) هذا بالإضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار

- (1) الفائض التجاري للبلد تدنى إلى 50٪.
- (2) إنخفض دخل الجزائر للبترول بـ 12٪ خلال السداسي الأول لسنة 2013، وهو مقلق - وهذا ما قلتم - وهو مقلق، وهذا ما يدفع البلد لتنويع موارده أكثر فأكثر، (إنخفاض 12٪ من دخل البترول والغاز بنسبة 10٪ في الحجم و2٪ في القيمة).
- (3) قلتم كذلك: ارتفاع الاستيراد بـ 14٪ خلال السداسي الأول لسنة 2013.
- (4) قلتم كذلك إن مدخولات الجزائر قاربت 200 مليار دولار.
- (5) إنخفاض قيمة الدينار بـ 9٪، نريد من سيادتكم بعض التوضيحات عن الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض، وما هي نتائجها عن المواطن الجزائري من ناحية معاشاته؟ يقال إنه نقمة على المواطن الفقير والمتوسط الدخل، لكن لا تأثير على معاشات الأغنياء.

وفي الختام، لا بد من رقابة صارمة على هذه الأموال الطائلة والمحاربة الجادة لآفة الفساد الذي ضرب أطنابه على هذا الوطن ولا ننسى أن تكون عدالتنا حرة في قراراتها. وأخيرا، لا بد من التنويه بالأعمال الجبارة التي يقوم بها جيشنا جيش التحرير الوطني، مع كل مصالح الأمن في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها وطننا. وفقنا الله لخدمة هذا الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد موسى تدمرتازة.

السيد موسى تدمرتازة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السيد معالي وزير المالية،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم، أزول فلاون.

بعد القراءة الأولية لقانون المالية لسنة 2014، نلتمس اجتهاد الحكومة فيما يخص الأولويات الاجتماعية

الظروف الاقتصادية الطارئة ومنها:

- تراجع الديون الخارجية إلى 3.7 مليار دولار.
- إحتياطي الصرف المقدر بـ 189.7 مليار دولار.
- إنخفاض حجم سعر المحروقات.

- العجز في ميزانية المدفوعات الذي عرف خلال السداسي الأول من السنة الجارية 2013 (- 0.15) مليار دولار، مقارنة بالسداسي الأول من السنة الماضية 2012 الذي قدر بـ (+ 8.9) مليار دولار.

- التحويلات الاجتماعية لقانون المالية لسنة 2014 ستبلغ 20 مليار دولار بقيمة 1603.2 مليار دينار، وهو ما يعادل 1577.7 مليار دينار من الجباية البترولية، أي ما يقارب 20 مليار دولار كذلك.

إذا أردنا خلق 80000 منصب شغل في الوظيف العمومي - سيدي الرئيس - فنسبة قيمة الأجور ستبلغ 40% من الإنتاج الداخلي الخام، في ظل اقتصاد الريع؛ هذا كله يدل على الهشاشة الحقيقية وهذه الهشاشة تتجلى في: (1) كوننا نعيش على أكثر من مقدوراتنا، والدليل على ذلك منذ سنة 2000 خصص أكثر من 500 مليار دولار في برنامج دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(2) كما أصبحت القوانين المالية التكميلية وصندوق ضبط الإيرادات تؤخذ كحلول بديلة لقانون المالية الأساسي. ومع هذا - سيدي الرئيس - يبقى قانون المالية من أهم عناصر بناء جزائر عصرية ومزدهرة، بشرط الأخذ بعين الاعتبار لعدة ركائز أساسية منها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، مع حسن الانسجام والتكامل فيما بينها، لتجسيد الحكم الراشد، العدالة الاجتماعية ودولة القانون، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تدمرتازة؛ الكلمة الآن للسيد إبراهيم مزباني.

السيد إبراهيم مزباني: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم، أزول فلاون.

الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها أثناء دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2014، هو الطابع الاستعجالي لدراسته، سواء أثناء عرضه على المجلس الشعبي الوطني أو أمام مجلسنا هذا.

فكيف يمكن مناقشة مشروع قانون، بحجم قانون المالية في ظرف بضعة أيام؟ وهو ما يتنافى حتى مع الدستور والقانون العضوي للغرفتين الذي يحدد مدة شهرين وخمسة عشر يوما كأقصى حد، ناهيك عن الإمكانيات التي نجدها - تقريبا - منعدمة لأعضاء المجلسين، لمناقشة كل صغيرة وكبيرة في هذا القانون، بالاستماع إلى كل مسؤولي القطاعات الوزارية ومناقشة مختلف الميزانيات المخصصة لهما.

هذا ما يجعل ويؤكد أن دور البرلمان الجزائري بغرفتيه ما هو إلا دور تزييني لديكور ديمقراطي، لا يخدم مصالح الجزائر والجزائريين.

هذا بالنسبة للطابع الشكلي لدراسة قانون المالية، بينما وبالعودة إلى القانون بحد ذاته، فهذا القانون كسابقيه، يؤكد فشل كل السياسات الحكومية السابقة، وهذا رغم التطمينات العديدة والمتعددة للمسؤولين، بأن الجزائر بخير لكن الحقيقة عكس ذلك، هذا ما يؤكد أيضا انعدام استراتيجية ورؤية واضحة لدى الحكومة لبناء اقتصاد وطني قوي، يستجيب لتطلعات كل الجزائريين والجزائريين، ويجعل من الجزائر بلدا قويا، كما حلم به كل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجله، ويجعل الجزائر في منأى عن أية أزمة اقتصادية يمكن أن تهز كيانها.

فكيف نفسر - سيدي الرئيس - بقاء تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، رغم أن هذا القطاع قد وفر لنا مئات الملايير من الدولارات، كان بالإمكان أن تخرج اقتصادنا من هذه التبعية، لو تم استغلالها بصفة عقلانية، ضمن سياسة اقتصادية واضحة وبأهداف واضحة؟ فهل هناك فشل ذريع أكثر من هذا؟!!

ونتيجة لهذه السياسات الفاشلة، الجزائر اليوم بالفعل في خطر، بسبب تراجع صادراتنا من المحروقات وبالتبعية تراجع المداخيل وزيادة النفقات، وهو ما يجعل الحكومة تلجأ إلى صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز لكن إلى متى يمكن المواصلة في هذه السياسة؟ والتي يمكن أن تكون لها عواقب

الواقع في ظرف لا يتجاوز الشهر أو الشهرين ويستفيد منه المواطنون والمواطنات، بحيث هذا المراقب المالي بدلا أن يكون بمثابة المساعد والمنير للسياسة المالية للبلديات، أصبح هو المسؤول على رئيس البلدية وهو ما يعد بمثابة المساس الصريح بصلاحيات رئيس البلدية الذي تم انتخابه من طرف المواطنين والمواطنات، وهذا دليل آخر على التسيير المركزي لشؤون الدولة، دون الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية بلدياتنا، فكان من الأجدر أن يتم إشراك رؤساء البلديات قبل اتخاذ مثل هذه القرارات، أو على الأقل تزويد كل بلدية أو إثنين بمراقب مالي لتفادي هذا الانسداد، وهنا أناشد وزير المالية باتخاذ إجراءات استعجالية للتخفيف من هذا الانسداد.

وبهذا أقول، إلى متى تبقى الحكومة تسيّر شؤون الجزائر العميقة من الجزائر العاصمة؟

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم مزياني؛ ولكل من سبقوه ممن لم يتمكنوا من قراءة مضمون تدخلهم أمام الحضور بسبب عامل الزمن أو المدة المحددة، نطلب منهم أن يحيلوا مضمون هذه التدخلات إلى السيد وزير المالية للتكفل بها؛ الكلمة الآن للسيد لخضر سيدي عثمان.

السيد لخضر سيدي عثمان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 والذي هو بين أيدينا والذي خصصت له الدولة غلafa ماليا معتبرا والذي يقدر بأكثر من 2744 مليار دج، نتمنى أن يجسد هذا المبلغ الضخم في أرض الواقع، وأن يحسن من الظروف المعيشية للمواطن وأن يصرف في التنمية، كما نؤكد على ترشيد وعدم التبديد والهدر للمال العام.

والملاحظة التي أثارت اهتمامي وانتباهي، هو المبلغ

وخيمة في المستقبل القريب لبلادنا، فكيف نفسر - سيدي الرئيس - من جهة، وزير المالية الذي عبر أمام البرلمان عن الطابع المقلق لتراجع صادراتنا من المحروقات وما لها من أثر على الميزانية، ومن جهة أخرى الوزير الأول يقوم ببرمجة زيارات ماراطونية عبر الولايات ويمنح ميزانيات إضافية للولايات، في إطار حملة انتخابية لم تسم نفسها، دون أي رقابة من البرلمان بغرفتيه؟

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها وهي المبلغ المخصص للمخططات البلدية للتنمية المقدربـ 65 مليار دينار لـ 1541 بلدية والذي يعتبر مبلغا زهيدا جدا، بالنظر إلى احتياجات التنمية في هذه البلديات.

أكثر من ذلك - سيدي الرئيس - فهذه المخططات البلدية للتنمية، هي أكثر المخططات إنجازا على أرض الواقع، بحيث تقدر نسبة الإنجاز لهذه المشاريع ما بين 70٪ و80٪، وهناك من البلديات ما استهلكت المبالغ الممنوحة لها بنسبة 95٪ إلى 100٪، عكس ذلك فالمخططات القطاعية للتنمية والمخططات الوطنية للتنمية تعاني عجزا كبيرا في نسبة الإنجاز، بحيث لا تتجاوز 30٪ إلى 40٪ في الكثير من الولايات، وما له من آثار على الميزانية بإعادة تقييم المشاريع في كثير من الحالات ويعود السبب الرئيسي فيه إلى المركزية المفرطة في تسيير شؤون الدولة والتي تسببت في الكثير من المشاكل، ولعل أهمها هو مشكل الرشوة والمحسوبية اللذين أصبحا بمثابة السرطان الذي أصاب كل هياكل الدولة، ناهيك عن البيروقراطية التي قامت بشل كل القطاعات، فالحكومة لم تكتف فقط بتجريد المنتخبين المحليين من الصلاحيات، كصلاحية توزيع السكن وتسيير العقار ونقص الاعتمادات المالية، كما سبق الإشارة إليه، بل وضعت مراقبين ماليين، أصبحوا اليوم عائقا حقيقيا أمام التنمية المحلية، وحتى وإن كانت الفكرة - ربما - جيدة، بين قوسين، إلا أن طريق تطبيقها على أرض الواقع يعد بمثابة كارثة على التنمية المحلية، فكيف يمكن لمراقب مالي واحد أن يراقب أكثر من 15 مرفقا عموميا من بلديات ومستشفيات إلى آخره من الإدارات؟ أين يجد نفسه أحيانا أمام المئات من الملفات لمراقبتها من مشاريع تنموية ومشاريع أخرى، بحيث إن مشروع تزويد قرية بسيطة بالماء الصالح للشرب يبقى لدى المراقب المالي لأكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر، إذا ساعفك الحظ، بينما يمكن تجسيده في أرض

أن هذه التدابير سيكون لها أثر إيجابي وسيعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني الذي هو بحاجة ماسة لمثل هذه التدابير.

سيدي الرئيس،

سيدي معالي وزير المالية،

لا أريد أن أخوض كثيرا في الأرقام، سنتركها لأصحاب الاختصاص، ثقتنا كبيرة في قائدنا، فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وثقتنا كبيرة كذلك في الطاقم الحكومي، وعلى رأسه السيد معالي الوزير الأول، سي سلال الذي سيزور ولاية بسكرة يوم الغد إن شاء الله على ما أعتقد، وعن هذه الزيارة ومن هذا المنبر أتوجه له بالتحية وأقول له إن سكان ولاية بسكرة ينتظرونك وينتظرون منك الكثير، وهي في أشد الحاجة لإعطائها دفعة حقيقية للنهوض بالتنمية.

هذا ما يجري للحديث عن بعض الانشغالات التي حملني إياها سكان ولاية بسكرة، ونبذوها بقطاع الفلاحة. إن ولاية بسكرة أصبحت ولاية فلاحية بامتياز، وهي الآن رائدة في إنتاج التمور ذات الجودة الرفيعة والعالية وهناك أكثر من 04 ملايين نخلة، وكذا في إنتاج الخضروات المبكرة، حيث يوجد أكثر من 50 ألف هكتار من البيوت البلاستيكية المزروعة وتزخر هذه الولاية بثروة حيوانية مميزة، كترية الأغنام وخروف أولاد جلال معروف لدى الجميع وقد تم حاليا الرجوع إلى تربية الإبل. ولهذا نطلب من الحكومة إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع الحيوي والذي يعتبر المحرك الأساسي والحقيقي للنهوض بالتنمية في بلادنا.

كما يعرف الجميع أننا لا نملك صناعة قوية يعول عليها في المدى القريب، وهذا أمر واضح، وعليه لا بد من دعم ومرافقة الفلاحين الحقيقيين والمستثمرين في هذا المجال، وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان.

السيد لخضر سيدي عثمان: سيدي الرئيس لا أظن أنني استنفدت 7 دقائق!

السيد الرئيس: بلى!

المخصص لتغطية طلبات إعادة التقييم والمقدرة بـ 320.4 مليار دج والتي تمثل 8.56 من الميزانية الإجمالية.

والسؤال المطروح هو:

ألا ترون - السيد معالي الوزير - أن هذا المبلغ مبالغ فيه؟

ما هي المبررات الحقيقية؟

ونقول في هذا الصدد: هل هو سوء تقدير أو تقليل من قيمة المشاريع أو عدم إطلاق المشاريع في الأجل المحددة؟ أو هناك أسباب أخرى؟

سيدي الرئيس،

السيد وزير المالية،

إننا نثمن كل ما جاء في هذا القانون من إجراءات وبالخصوص:

- التدخل الاقتصادي للدولة من خلال المساهمة الموجهة للديوان الوطني المهني للحليب. وكذا الديوان الوطني للحبوب، وهذا ما نعتبره تشجيعا وتحفيزا للإنتاج الوطني.

- وحدات تحلية ماء البحر وماله من آثار إيجابية في توفير هذه المادة الحيوية على المواطن.

- الاعتماد المالي الموجه لترقية مختلف أنظمة التشغيل، ورخص البرامج المخصصة لتنمية الهياكل القاعدية وكذا التنمية البشرية، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. كما جاء في هذا القانون استفادة أهم القطاعات من اعتمادات مالية معتبرة والتي ستخصص للهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية.

كما خصص مبلغ للنفقات غير المتوقعة، والبرامج التكميلية لصالح الولايات وفي هذا الصدد أريد كذلك أن أطرح سؤالاً إلى السيد معالي وزير المالية، هل استكملت الولايات مشاريعها، حتى نتحدث عن البرامج التكميلية التابعة لها؟ كما جاء في تدخل زميلي داود، يعني وحسب قوله - أنا لا أملك الأرقام - فإن الولايات لم تستنفد أكثر من 40٪ من المشاريع.

ونثمن الخطوات والتدابير المنتهجة في هذا القانون، فيما يخص التحفيزات وتشجيع الاستثمار الوطني وحتى الأجنبي، والتسهيلات الممنوحة، والحد من البيروقراطية وتطوير الشبكة الوطنية وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة وتشجيع تشغيل الشباب، كما نثمن كل ما جاء لصالح تشجيع وحماية الإنتاج الوطني، إننا مقتنعون

السيد لخضر سيدي عثمان: أعتقد أنه يوجد خطأ!

السيد الرئيس: ماذا يحصل إن أنت أكملت قبل استنفادك لكامل وقتك؟ المهم أنك وجهت رسائل وقد بلغت أصحابها، فدع للسيد الوزير البقية..

السيد لخضر سيدي عثمان: أعتقد أن مدة 7 دقائق لم تستنفد بعد، أظن أن آلة تحديد الوقت غير مضبوطة أو دقيقة!

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السادة الوزراء المحترمون ومرافقوهم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام المحترمون،
الحضور الطيب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أيتها الميزانية: بأية حال عدت وبأي نوال جدت؟

بداية، أؤمن ما جاء في قانون المالية لسنة 2014، لما لمسنا فيه من توجه لراحة المواطن الجزائري ورفع للأعباء، ولما فيه من تحفيزات واسعة وجادة للصناعات والمبادرات المحلية، ولما يرسمه من آفاق واعدة للطاقت الجزائرية وخاصة الشباب.

طبعا هذا بفضل سياسة الحكم الراشد والتي هي كالصبح لذي عينين، ولا ينكر ضوءها إلا من في عينيه رمد، ومن ثم لا إشكال من الوجهة النظرية، ولكن الإشكال كل الإشكال هو في التنفيذ الدقيق المحسوبي للميزانية، إن كانت الميزانية موجهة لكل جزائري، فماذا نقول أمام الأمواج المتدفقة علينا من الجوار؟ ولو جاؤوا لمشاطرتنا اللقمة، لما اشتكيننا أبدا ولأطعمناهم من جوع وأمانهم من خوف، ولكنهم صاروا خطرا داهما، كلما دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة، عصابات للسرقة وقطاع الطرق والأزقة، وعصابات للدعارة وثالثة للمخدرات تعاطيا وبيعا وتهريبا، وغيرها من الآفات القاتلة التي أصبحت تشكل حربا معلنة على البشر والشجر والحجر.

هل في الميزانية شطر لهؤلاء؟ أم أن ما يسببونه من تدمير

وأمرض تنتشر انتشار الرياح، لا تكلف الميزانية شيئا؟ من يستطيع أن يقول إن هناك إنتاجا وإبداعا في زمن الخوف؟ في زمن الخوف نستهلك ونستهلك، لأن الدور الريادي لا يقوم به المواطن الصالح العامل، العالم المخلص، لأنه متهم يبحث في كل وقت عن إثبات براءته، وبالتالي يتولى المفسدون في الأرض زمام المبادرة وتتوجس منهم خيفة في كل وقت، لأن الفاسدين عندنا أبرياء والتهمة طارئة عليهم وتحتاج إلى دليل، ماذا يفعل رجل الأمن وهو مكبل بالقوانين وحقوق الإنسان والتي هي في الحقيقة حقوق الإنسان؟ ماذا يستطيع إلا أن يعض البصر حتى لا يقع في «حيص بيص»، كما يقولون: «ألقاه في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء»، وعليه أيضا نقول ماذا في الميزانية للاستثمار في المورد البشري؟ المورد البشري الذي إن اعتنينا به حولناه من طاقة معطلة تنتظر ما يرمى لها لتستهلكه إلى طاقة خلاقة تصلح زادها وحررنا العقل من أزمته وصيرناه خادما لبلده متماسكا في جبهة اجتماعية قوية تكون صمام أمان، لا تعيش على الجزائر وإنما تعيش للجزائر.

سيداتي، سادتي،

إن ذا القرنين في القرآن الكريم وجد قوما لا يكادون يفقهون قولا، لم يعطهم، وإنما قال أعينوني بقوة، أراد أن يحول ضعفهم إلى قوة وأن يدخلهم في حركة النشاط الإيجابي، تدبيرا ومساهمة واستفادة.

نريد نحن أيضا أن نقوي الضعيف ولا نجعله دائما يدا سفلى ممدودة، ولكن نريد سياسة تجعله يرفع رأسه، واثق الخطوة في طريق العز والكرامة، بدءا من الطريق السيار وانتهاء بطريق اللجنة مع المختار.

من الملاحظ أيضا أن حظ الجنوب في هذه الميزانية فقد تميزه، وهو اليوم مهدد، وكان من الواجب أن نهتم به أكثر، لا لكونه جنوبا، ولكن لأنه مرابط يسد ثغرا من الثغور التي يمكن أن نؤتى منها.

أخيرا، إن الميزانية هامة وثقيلة، تهتز كأنها جان، ولكنها لا تسير بسير البرق، رغم أن الإنسان وهو الذي يسيرها هو أشد قوة وأكثر جمعا، ولكن المشكلة دائما في التنفيذ، سوء تطبيق ونقص رقابة وغياب محاسبة، ومن هنا ومن هذا المنبر أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد علي بوقرة، والي ولاية ورقلة الذي يسير بسرعة البرق، ويكفيه أننا في الولاية أصبحنا نتمنى أن كل وال في كل ولاية يكون مثل هذا

الرجل، فشكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ السيد لكحل العمري والسيد الحاج العايب تقدا بتدخلين مكتوبين، سوف يمكن منهما السيد وزير المالية ويرد عليهما في حينه؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا غدا في الساعة التاسعة والنصف صباحا؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة

والدقيقة الخمسين مساء

ملحق

(1) تدخلان كتابيان

بخصوص مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2014

(1) السيد العمري لكحل:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيدات والسادة المرافقون لمعالي الوزراء،

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أتوجه بالتهاني القلبية لكافة أفراد الشعب الجزائري على الانتصار الذي حققه المنتخب الوطني لكرة القدم بتأهله لأكبر عرس كروي عرفته المعمورة للمرة الرابعة والتالية على التوالي رغم صعوبة الأمور، وبهذا الانتصار ستكون راية الجزائر خفاقة في سماء البرازيل ضمن أقوى المنتخبات العالمية، فتحية وتقدير لأولئك الشباب الذين أدخلوا البهجة والسرور في نفوس الجزائريين وحتى الكثير من أفراد الأمة العربية.

أعود لموضوعنا - سيدي الرئيس - وهو مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة 2014؛ وبالمناسبة أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي وزير المالية على العرض القيم الذي قدمه لنا والخاص بذات الموضوع، كما أتوجه بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المالية بتقديمهم التقرير الذي تلاه على مسامعنا مقررنا المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوثيقة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم والمتمثلة في قانون المالية والميزانية لسنة 2014 والتي ستحدد معالم كل قطاع من القطاعات طيلة سنة كاملة التي تحوز عليها الدولة، ومن خلال مطالعتي لبعض البنود والمواد لهذه الوثيقة كان لزاما علي أن أدلي ببعض الملاحظات والاقتراحات ملخصة فيما يلي:

السيد وزير المالية المحترم،
تعيش الجماعات المحلية اليوم حالة من عدم التوازن ما بين مواردها المالية وثقل المهام الملقاة على عاتقها وقد زاد من حدته الالتزامات التي يفرضها وضعها الجوّاري وحقائق الميدان.

إلا أنه وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للإشكالية المالية محليا، فإن الإصلاح لا يمكن أن ينحصر في الجوانب المالية والجباية وحدها وحتى يكون الإصلاح ناجعا فإنه يجب أن يهدف إلى مراجعة كافة الأنماط التنظيمية للجماعات المحلية وكذا محيطها في كل جوانبه، يجب أن يندرج هذا الإصلاح ضمن رؤية متعددة المراحل مؤسسة على تشخيص النظام المالي وتفكير معمق يشرك كافة القطاعات المعنية وينفذ تدريجيا مع احترام مستلزمات توفير الوسائل الضرورية ماديا وبشريا.

وإذا عملت الدولة على التكفل بكثير من انشغالات الجماعات المحلية لاسيما في جانب الأموال والمخصصات، إذ تكفلت بكثير من ديون المجالس الشعبية البلدية وأعطتها عدة تراخيص مالية لفك الخناق عنها وتمكينها من إيجاد توازن بين المداخيل والنفقات، يتعين كذلك مواصلة هذا الدعم بتمكين البلديات من الاستفادة من رسوم على أنشطة تجاري بأقليمها، نذكر منها على سبيل المثال:

- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية للدولة لصالح البلديات،

- تمكين البلديات من الاستفادة من مقدراتها: (شواطئ، مناجم، غابات، مكنوزات، أحواض وبحيرات) وفق منظور تحسين الجباية،

- تحسين تأطير المصالح المالية المحلية بتدعيمها بإطارات محاسبين ومختصين في الإعلام الآلي،

- حث الجماعات المحلية على التحكم أكثر في التكلفة ذات الصلة بتسيير المرافق العامة المحلية،

أقرت أن الخزينة العمومية خسرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة 10 مليارات يورو جراء الاقتصاد الموازي وأن نسبة التعاملات التجارية غير الشرعية تتراوح ما بين 20٪ و90٪.

وإن المتمعن في هذه الظاهرة يلاحظ أن الشوارع والساحات العامة تعج بالتجار الفوضويين، لكن في الحقيقة هؤلاء ليسوا سوى الحلقة الأخيرة من السلسلة التي يقف وراءها مستوردون وتجار جملة.

إن التهرب الجبائي يضر كثيرا بالاقتصاد الوطني حيث إن أموالا كثيرة يتم تداولها خارج الأطر الرسمية.

حلول واقترحات للحد من هذه الظاهرة: سعيا إلى معالجة هذه الظاهرة الخطيرة وتخفيف أثرها على المجتمع والاقتصاد الوطني يمكن التفكير في عدد من المقترحات نوجزها فيما يلي:

- اعتماد الليونة الضريبية طالما وأن أساس السوق الموازية تهريب الأموال تهربا من الضرائب وتخفيف الإجراءات، فتتوافر السلع ويتراجع سعرها وتحسن نوعيتها وبالتالي تنكسر حدة السوق السوداء،

- اعتماد قوانين مرنة تحفيزية تشجع على الاستثمار في السوق الشرعية،

- استخدام بطاقات الفيزا كبديل عن الكاش للحد من استعمال النقود (تبييض الأموال).

- استخدام بطاقات مغمظة يتم تعبئتها عن طريق البنك أو أجهزة الصراف الآلي،

- استخدام الهاتف الخليوي كوسيلة للدفع،

- استخدام تقنيات الاتصال الحديثة في دفع الرسوم والمحصلات الجبائية،

- مواصلة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية العمومية،

- إصلاح آليات التحكم في النفقة العمومية،

- عصنة الأنظمة المالية لدى البنوك وشركات التأمين،

- تحسيس المسيرين بالمسؤولية من خلال تقييم المدفود والنائج ومراقبتها،

- تحسين مضمون تقديم ميزانية الدولة من أجل إضفاء

المزيد من الشفافية في اتخاذ القرار والتسيير المالي،

- مواصلة عصنة وتعزيز الوسائل «المنشآت القاعدية والتجهيزات»،

- تفعيل نشاط المفتشية العامة للمالية من أجل تعزيز

- وضع حد للديون المتكررة. وبهذا الصدد فإن إصلاح المالية والجباية المحلية ينبغي أن يكون في إطار إصلاح شامل للجماعات المحلية. وإن المتأمل لواقع جبايتنا المحلية اليوم يقف عند الملاحظات التالية:

- اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم في البلدية الواحدة وبين بلدية وأخرى، فسيفساء من الضرائب والرسوم،

- نظام ضريبي لا يأخذ بعين الاعتبار مقررات الجماعات المحلية،

- المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك،

- ضعف الموارد البشرية المحلية المتخصصة في المالية،

- غياب سلطة القرار في مجال الجباية المحلية،

- غياب مخطط تضامني ما بين البلديات،

- تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط

النظام الضريبي المحلي (الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلدية)،

تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية (دفتر أعباء)،

- إصلاح نظام التضامن ما بين البلديات،

- تفعيل دور وأداء الصناديق المشتركة المتخصصة في مرافقة الشأن المحلي،

- تشجيع الاستثمار المحلي وتحرير مبادرة الجماعة المحلية،

- تحفيز آليات بعث وجلب موارد مالية جديدة للجماعة المحلية بصفة دائمة ومستمرة.

التهرب الجبائي:

إن حرمان المجموعة الوطنية من الفوائد الهامة المتأتية من الجباية إلى جانب عرقلة نشاط التجار «الشرعيين أو القانونيين» بالإضافة إلى الافتقار لعدة مسالك موازية لمراقبة اقتصادية، هو ما يفتح المجال أمام انتشار الآفات كالغش والسرقعة والتقليد والتزوير، ناهيك عن تنامي المخاطر الصحية للمواد المعروضة.

إننا على يقين أن غياب التخطيط والتحكم يجعل اقتصادنا مهددا بالسوق الموازية، هذه السوق التي لا تعترف بقانون ولا بضوابط ولا بمنطق وليس لها حدود.

إن الدراسات حول التجارة غير الشرعية في بلادنا

توجب على الجميع العمل بأكثر حزم وجد وصرامة في كنف القانون والشفافية والنزاهة وتجنب المحاباة واللامبالاة حتى يعود لمصالحنا الإدارية والعمومية وظيفتها التي وجدت من أجلها.

وإذا كان المرتفق من قبل لا يهتم إلا بحصوله على الخدمات بأي شكل مهما كانت الإجراءات وتعقيدها أو ما يرافقها إلا أن ذلك قد يؤدي إلى أعباء مالية إضافية تتطلبها كثرة الإجراءات، إلا أنه أصبح في الوقت الراهن ما يهم ذلك المواطن هو تطلعه إلى تبسيط هذه الإجراءات في حصوله على تلك الخدمات بأقل جهد وتكلفة وعناء.

كما أن المرافق العمومية - سابقا - تقدم خدماتها للمرتفقين دون الاهتمام بمدى رضاهم عن تلك الخدمات والسبب في ذلك - لربما - يعود إلى عدم توفر الوسائل أو التقنيات لمعرفة آراء المرتفقين من تلك الخدمات المقدمة لهم، وإذ يتعين اعتماد ركائز أساسية في تحديث الخدمة العمومية لعل أبرزها:

- تحسين استقبال المواطنين،
- تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيطها،
- التكفل الفعلي والجاد بشكاوى وتظلمات المواطنين،
- تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- كما أنه أصبح من الضروري التكفل باستمرار في العمل على إرجاع صيغة الخدمة العامة لمرافقنا وإدارتنا ونقترح مايلي:
- تحديد المسؤول المكلف بهذه العمليات،
- تجنب تزامن أيام الاستقبال ومواقيتها مع مواقيت ومواعيد الاجتماعات لتلك الإدارات،
- ضرورة الرد على كل تظلم أو انشغال أو شكوى برسالة كتابية وفي الأجل المعقولة،
- اعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التواصل مع المواطنين والتكفل بانشغالاتهم،
- تغيير مواقيت الشبابيك بما يضمن تمكين المواطنين من الالتحاق بها والحصول على خدماتها،
- إستغلال نهاية الأسبوع في توسيع مواقيت الخدمة العمومية «الجمعة مساء ويوم السبت» في بعض القطاعات:
- البلدية، الدائرة، البريد والمواصلات، بنوك وقباضات،
- اعتماد بطاقة التعريف البيومترية والإجابة بها في كل الوثائق المطلوبة،

المراقبة الداخلية والخارجية وتحسين المراقبة والتدقيق المالي،
- تعزيز مهام ووسائل تدخل المفتشية العامة للمالية من حيث الإجراءات الجزائية،

- تبسيط المنظومة الجبائية عبر تأسيس الملف الجبائي الواحد،
- مواصلة إصلاح وعصرنة إدارة الجمارك وتأهيل الأعدان للتحكم في المراقبة لاسيما على مستوى الحدود،
- إصلاح مواقيت العمل، تحسين الاستقبال، فتح الشبابيك ومواعيد غلق الشبابيك،

- مراجعة التنظيم والتشريع قصد تقويم أفضل وحماية الأملاك العمومية والأملاك الخاصة للدولة،

- وضع ترتيبات خاصة تحدد شروطا جديدة وكيفية التنازل عن الأراضي التابعة للدولة الموجهة للاستثمار،
- وضع إجراء تنظيمي يرمي إلى إثبات حق الملكية قصد الحصول على عقد الملكية،

- الشروع في مخطط يتضمن عصرنة الإدارة الجبائية من أجل تزويدها بتنظيم وتدابير مستوحاة من أفضل التجارب الدولية ومن وسائل الخدمة الأكثر ملاءمة ونفعا،

- مرافقة قرارات ومشاريع الاستثمار من خلال تسخير أوعية عقارية بأسعار تشجع على الاستثمار،

- إعادة الاعتبار للتخطيط في توجهات التنمية المنشودة في سياق اقتصاد ومجتمع متفتحين،

- رعاية دراسات الاستشراف المتعلقة بإصلاحات القطاع المصرفي والمالي وكذا التأمينات،

- تعزيز دور المحاسبين العموميين وضبط أدوات التدقيق الداخلي للحسابات واعتماد تقاريرهم في تقديم أداء المؤسسات والمسيرين على حد سواء.

ترقية الخدمة العمومية:

لقد تأكد الجميع من أن ترقية الخدمة العمومية وتحسين المرفق العام وكذا التكفل الفعلي بقضايا وانشغالات المواطنين حاليا على رأس اهتمام الحكومة وأجهزتها المختلفة وما إدراج هذا الموضوع في برنامج الحكومة فضلا عن تكليف وزير لرعاية هذا الشأن إلا دليل على سعي الدولة في التصدي لظاهرة الخدمة العمومية التي بدأت تشكل مصدر عدم رضى المواطن وانزعاجه، وهو ما أكدته تصريحات مسؤولين في الدولة واصفين بعض السلوكات الإدارية بالمريضة والفاشلة.

وإذ يتعين العمل على استعادة ثقة الشعب في إدارته،

والاتصال للإشراف على سير العملية التي لم تنطلق أساسا، كما أنه كان من المفروض أن ينطلق هذا البرنامج في سنة 2009 والمدة المخصصة لتنفيذه أربع سنوات، ونحن على مشارف انقضاء الفترة المحددة.

سيدي الرئيس المحترم،

في اعتقادي إن طبق هذا البرنامج على أرض الواقع سيجعل بلدنا قد خطى خطوات عملاقة نحو التطور والعصرية، والتخلي نهائيا عن الأسباب التقليدية القديمة التي أنهكت الدولة والمجتمع.

السيدات والسادة الأفاضل،

مخاطبكم العبد الضعيف قادم من المملكة العربية السعودية منذ أقل من أسبوعين، كنت سافرت مع أحد الجزائريين المقيمين هناك من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة وفي سياق الحديث اطلعت على بعض الأشياء وهي: رخصة السياقة، البطاقة الرمادية، شهادة الإقامة، كلها عبارة عن بطاقات مغمطة.

سؤال يطرح: هل الفرد السعودي أفضل من الفرد الجزائري من حيث الإرادة والإبداع؟

سيدي الرئيس،

إن الجزائري قادر على صنع المعجزات إن توفرت له الإمكانيات وهيئت له الظروف، وقد عبر عنها معالي الوزير الأول عبد المالك سلال لدى لقائه بالمنتخب الوطني لكرة القدم في غضون الأسبوع الماضي.

السيد الرئيس المحترم،

هذه بعض الأسئلة موجهة لمعالي وزير المالية: لقد رصدت الدولة مبلغا ماليا معتبرا للفترة الخماسية 2010 - 2014 قدرت بـ 286 مليار دولار، هل لنا أن نعرف ماهي المبالغ المستهلكة، وهل لنا أن نتفاهل بتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، خاصة وأن الفترة المخصصة لم تبق لها إلا سنة واحدة تقريبا على انقضائها؟

- ماهي الإستراتيجية المتخذة على مستوى وزارة المالية لإرجاع قيمة الدينار لما كان عليه سابقا مع العلم أنه انخفض بنسبة 9٪ تقريبا؟

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

- التحكم في وضعية التصديق على الوثائق وتعويض هذه الخدمة لبعض الإدارات العمومية،
- تخفيف ملف المشاركة في المسابقات وإكمال الوثائق بعد النجاح،

- تخفيف ملف التقاعد (تكليف الإدارة المستخدمة بإعداده ومباشرة تصفيته مع صندوق التقاعد)،

- التعجيل بإصدار بطاقة الشفاء، تقليص الآجال «الآن مدتها شهران»،

- تقليص آجال إصدار جواز السفر البيومتري «الآن شهر و 5 أيام»،

- تعويض أعوان الأمن والوقاية في الاستقبال بأفضل أعوان استقبال خلقا وسلوكا،

- إلزام كل أعوان الإدارة على حمل شارات مرقمة تحمل معلومات العون،

- وضع سجل خاص بالشكاوى والتظلمات في مكان يسهل على الجميع استغلاله،

- إلزام مسؤول المرفق العمومي بالاطلاع الدوري على سجل الشكاوى والملاحظات والعمل به،

- العمل على تعميم استخدام الأنترنت وحث الإدارات على فتح مواقع سبت و اب،

- إشهار مواقيت العمل وعناوين الإدارة وأرقام الهاتف والفاكس وكذا البريد الإلكتروني في الموقع الإلكتروني لتلك الإدارة.

سيدي الرئيس المحترم،

كثرة الحديث عن الخدمة العمومية يجرنا حتما إلى الحديث عن الجزائر الإلكترونية.

هذا المشروع الطموح الذي نصبو إليه جميعا والذي قام به خبراء مختصون وأتت الدراسة به قبل أكثر من ثلاث سنوات والذي لم ير النور بعد ومازال طي الأدرج، للعلم أن هذا المشروع لم ترصد له المبالغ المالية المطلوبة والمقدرة بأربعة ملايين دولار، كما أنه تمت مناقشته على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي 'CNAS' حيث دامت العملية شهرين كاملين ليطمئن؟ النسخة الرئيسية للبرنامج والمتضمنة 600 صفحة إلى الوزارة الأولى، في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء، هذا البرنامج الضخم القادر على توظيف 400 ألف منصب شغل، كما تم تعيين مسؤولين بوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام

(2) السيد الحاج العايب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أعضاء أسرة الإعلام،

أحييكم جميعا.

في الحقيقة، أنا لا أتكلم هنا عن الإنجازات التي تحققت، لأنها تتكلم عن نفسها ولا يمكن أن ينكرها إلا جاحد.

لكن ما أريد أن أتطرق إليه في هذه المداخلة الموجزة هو الإشارة إلى جملة الأخطار التي باتت تهدد مجتمعنا لأنها تضربه في الصميم.

أولى هذه الأخطار هي المخدرات، التي بدأت تعرف تزايدا مطردا، فبعد أن كانت تدخل في السابق بالكيلوغرام، هاهي اليوم بالأطنان.. وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على صحة السكان وعلى السلامة العقلية لشبابنا.

وإذا كنت أحيي هنا جهود المصالح المختصة بمكافحة هذه الآفة والنتائج التي حققتها، وأخص بالذكر رجال الجمارك، الدرك والأمن الوطني، فإني أقول إن تلك الجهود ستبقى غير فعالة ما لم تكن مرفوقة بإجراءات رديئة، وأعني بذلك مراجعة قانون العقوبات في هذا المجال.

ثانيا: آفة الفساد التي تفتت بشكل مقلق وخطير وأضحت تهدد الاقتصاد الوطني، بل وحتى المراكز القانونية للأفراد، وفي هذا السياق، سأكتفي بالإشارة إلى:

- الرشوة التي بدأت تنخر المجتمع وتهدد مقوماته وتهدد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، إلى جانب أنها تضرب مصداقية الدولة في العمق.

- التهرب الضريبي: إن ثقافة المواطنة تبدأ من دفع الضريبة، والحكم الراشد لأي دولة يظهر في مدى فعالية نظامها الجبائي وعدالته.. فلا يخفى عليكم أن الموظف العمومي هو الوحيد الذي يدفع ضرائبه بالتمام لأنها تقتص منه في المورد، وأعتقد أن أولى الخطوات لمراجعة نظامنا الجبائي هو القضاء على السوق الموازية كمرحلة أولى ثم التعميم التدريجي للضرائب وبطاقات الائتمان في التعاملات التجارية.

- تبيد المال العام: نلاحظ أن الكثير من المسيرين

يعتمدون على عقلية «حاسبني واش صرفت» في حين المفروض اعتماد مبدأ «حاسبني واش درت»، كثيرة هي تلك المشاريع التي تنفق فيها أموال طائلة دون مبرر وجيه، وكثيرة هي تلك النشاطات التي تقام لأجل الإنفاق لا غير.

- التهريب: للأسف، حتى معادلة التهريب عندنا تسير عكس مصالح المهربين أنفسهم، فما بالك بمصالح الدولة، ففي الوقت الذي تهرب فيه السلع المدعمة، الثروة الحيوانية، والمحروقات، يتم إدخال المخدرات في مقابل ذلك، ولاشيء يوقف مثل هذا النزيف في الاقتصاد الوطني وهذا السّم الذي يعبث بعقول أبنائنا سوى صرامة وحزم الدولة والضرب بيد من حديد لكل من تسوّل له نفسه سلك هذا الطريق.

السيد الرئيس،

إن تركيزي في مداخلتني على بعض النقائص لا يعكس بأي حال من الأحوال نظرة تشاؤمية للواقع، لكنه من المهم أن نلفت انتباه بعضنا إلى النقائص ثم التشاور في وضع الحلول وتقديم الاقتراحات.

في هذا الإطار، أريد أن أتطرق إلى جانب مهم في حياة المواطن، ألا وهو الصحة، وأطرح مدى جدوى سياسة مجانية العلاج التي اتبعتها الدولة منذ 40 سنة.

فإذا كان هدف مجانية العلاج نبيلًا، بحيث يسعى إلى توفير الوقاية والعلاج للمواطن، خاصة ذي الدخل المحدود، إلا أن الممارسة في الواقع قد أبعدتنا عن ذلك الهدف، وهذا ما يدفعني إلى التساؤل عن إمكانية إعادة النظر في مسألة مجانية العلاج، أو اعتماد أساليب أكثر نجاعة لتطبيق مجانية العلاج.

في الأخير، السيد الرئيس، أود أن أسأل السيد الوزير عن الطريق النافذة (La pénétante) التي تربط ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي وحتى تبسة بالطريق السيار شرق - غرب؛ وبعد الوعود العديدة التي تلقيناها من سلفكم فهل تم تسجيلها؟ وتخصيص الغلاف المالي لها؟ أشكركم على حسن الإصغاء.

2 - أسئلة كتابية

3 - إن إنجاز هذا المشروع من مبادرة التعااضدية وهو خاص بها كما ورد بيانه أعلاه.
وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أصدق عبارات المودة والتقدير.

الجزائر، في 12 سبتمبر 2013

عبد اللطيف بابا أحمد
وزير التربية الوطنية

(2) السيد محمد نواصر
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الاتصال

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، وخاصة منه المادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

أوجه سؤالاً كتابياً إلى السيد وزير الاتصال، هذا نصه:
إن الوضعية غير اللائقة وغير المشرفة لمكتب وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست تدفعني إلى أن أوجه إليكم هذا السؤال الكتابي:

إنه بالرغم من الوعود التي تلقيناها خلال زيارة وزير الإعلام السابق، السيد ناصر مهل لولاية تمنراست سنة 2012 مع الوفد المرافق له، والتي تعهد من خلالها بإعادة تهيئة مقر وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست بالتجهيزات اللازمة، وتوفير سيارة رباعية الدفع للمكلف بالمكتب وتدعيم المكتب بالعنصر البشري، لأنه حالياً يشرف عليه إطار واحد متعاقد (نرجو ترسيمه)، إلا أن الوكالة لم تحظ بتلك الوعود إلى حد الآن.

لهذا، نلح من خلال سؤالنا على تدعيم المكتب وتوفير وسائل العمل والعنصر البشري خاصة، ويكون من المنطقة

(1) السيد عبد القادر بن سالم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية
السيد الوزير،

بعد التحية الأخوية، أرفع لمعاليتكم سؤالاً هذا ويتعلق بدار المعلم بولاية بشار والتي مضى على إنجازها أكثر من 20 سنة وهي لا تزال مغلقة.

وقد تمت الأشغال الترميمية بها من حوالي 04 سنوات قصد استغلالها، ولكن للأسف فهي لا تزال موصدة رغم توفرها على كل الإمكانيات والتجهيزات التي حرم منها رجال التربية أكثر من عشرين.

الرجاء التدخل لحل هذا اللغز ولكم كامل الشكر.
تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جوان 2013

عبد القادر بن سالم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

عظفا على رسالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، التي تطرحون فيها قضية وضعية دار المعلم بولاية بشار، يشرفني أن أقدم لكم التوضيحات التالية:

1 - إن قطعة الأرض الكائنة ببلدية بشار والتي أنجز عليها مبنى دار المعلم لم يتم تسديد قيمتها لمصالح أملاك الدولة، من طرف المكتب الوطني لتعااضدية عمال التربية والثقافة، وذلك نظراً لعجز الميزانية، وهذا الأمر عطل قرار الإنشاء حتى تصبح مهيكلية بصفة رسمية.

2 - لم تمنح مديرية السياحة والصناعات التقليدية رخصة لاستغلال دار المعلم نظراً لعدم تكييف هذه الأخيرة مع القوانين والمعايير الفندقية المعمول بها.

بالنسبة لوسائل النقل، وفي انتظار تخصيص سيارات مناسبة حسب طبيعة المنطقة، تعمل حاليا وكالة الأنباء بصيغة التكفل بمصاريف النقل أثناء المهام إلى غاية تجسيد الهدف سالف الذكر.

الجزائر، في 12 سبتمبر 2013

عبد القادر مساهل
وزير الاتصال

3) السيد يوسف بوتخيل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف
تحية طيبة وبعد،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين أيديكم - سيدي معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف - السؤال الكتابي الآتي نصه:

لقد قطع قطاع الشؤون الدينية والأوقاف شوطا كبيرا بفضل الجهود الجبارة المبذولة من سيادتكم والساعية إلى تطويره، بإعطاء دفع جديد وفي كافة المستويات للخروج بنتائج فعالة وإيجابية لصالح المواطن والمجتمع الجزائري.

وبناء على ذلك فإن سؤالي الكتابي هذا يحمل طلبا من جميع مواطني بلدية زفيف، ولاية سيدي بلعباس والمتعلق بتغيير اسم مسجد على مستوى بلديتهم، والتي تكفلت مديرية الشؤون الدينية بالولاية بوضع تسمية لهذا المسجد تحت اسم "مسجد محمد الكبير". للإشارة فإن هذه التسمية للشيخ العلامة موجودة في المنطقة.

الأمر الذي لم يتقبله سكان المنطقة، ليس لشخص الشيخ والعلامة رحمه الله (حاشا لله)، وإنما ما أرادته مواطن بلدية زفيف هو أن يحمل اسم المسجد أحد علماء المنطقة.

التي تزرخ بالإطارات والجامعيين الأكفاء وليس من خارج الولاية.
تقبلوا - معالي الوزير - سؤالي هذا بصدر رحب.

الجزائر، في 01 جويلية 2013

محمد نواصر
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إسبحوا لي - بداية - أن أتوجه إليكم بالشكر على اهتمامكم بقطاع الاتصال وبوكالة الأنباء الجزائرية على الخصوص، لما تكتسي من أهمية باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومة الإعلامية حول الحياة الوطنية عبر كل أرجاء الوطن.

وإجابة عن سؤالكم فإن مقرات المكاتب الجهوية للوكالة، ومنها مكتب تمارست، عرفت تأخيرا في مجال التهيئة والصيانة، لذلك تم ضبط برنامج شامل لإعادة تهيئة وصيانة هذه المقرات، مع إعطاء الأولوية لوسائل جمع وإرسال المعلومة الإعلامية وتأهيل العنصر البشري لمردودية أكبر.

تعود النقائص في إعادة تهيئة مقر مكتب ولاية تمارست إلى بقاءه لمدة طويلة شاغرا بسبب عدم وجود مراسل، ومنذ إعادة تشغيله أطلقت عملية استقبال عروض تقييم الأشغال بغرض الانطلاق في إعادة التهيئة.

وأفيدكم علما بأن الوكالة بصدد تنفيذ برنامج لإعادة تنظيم بعض المكاتب، من بينها مكتب تمارست، بما يتلاءم مع خصوصية كل منطقة، وتدعيمها باستحداث منتوج جديد بإدخال الرقمنة في شكل "الأكشاك الرقمية".

أما بخصوص الوضعية المهنية لمراسل مكتب تمارست، ولسبب عامل المردودية ومتطلبات مستوى الأداء المهني تم تمديد فترة تربصه لعدة مرات، وذلك لمنحه فرصا إضافية للرفع من مستواه المهني، مع العلم أن عملية التثبيت والترقية تتم بناء على التقييم المستمر من المسؤولين المباشرين للمراسلين على مستوى المديرية الجهوية.

والتعجيل بالمعروف، والجود والسخاء والحزم والشجاعة.
فهنيئاً لأهل سفيزف أن اختاروا لمسجدهم اسم عالم
بهذا الحجم، ومرحى لهم حسن الاختيار، وهل لدى الأخ
النائب من اسم لهذا المسجد يجد أن أهل بلدية سفيزف
يفضلونه على محمد الكبير؟ لا ندري! وهل تملك الإدارة
حق مصادرة اختيار جمعية تمثل المجتمع المدني؟ اللهم لا.

الجزائر، في 12 سبتمبر 2013

غلام الله بو عبد الله
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

(4) السيد عبد القادر زروقي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من
القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما،
وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن
أوجه إلى سيادتكم المحترمة نص السؤال الكتابي التالي:
- بناء على شكوى من أعضاء مجلس الإدارة لديوان
الترقية والتسيير العقاري لولاية غليزان، يعلنون فيها أنه تم
توزيع سكنات ترقيوية لمشروع 61 فيلا بلدية مستغنام (المشروع
لديوان غليزان بلدية مستغنام)، حيث إن المدير العام قام
- دون المرور بالإجراءات القانونية ولا الإشهار - بتوزيع هذه
السكنات على بعض الأفراد يدعي أنهم إطارات الدولة.

سيدى الوزير،
ماهي الإجراءات التي اتخذت للخروج بهذه القائمة
علماً بأنه جرت هذه العملية دون إعلام ولا صحافة؟
لكم منى - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 سبتمبر 2013

عبد القادر زروقي
عضو مجلس الأمة

سيدى الوزير،
أملنا أن نجد في إجابتكم على هذا السؤال ما يليبي هذه
الرغبة خاصة من مثلكم الذين يقدرون هذه المساعي، وشكراً.
تقبلوا منى - معالي الوزير - أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 جويلية 2013

يوسف بوتخيل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة مباركة، وبعد؛

فبموجب إرسالكم المؤرخ في 27 أوت 2013 الذي
تفضلتم - مشكورين - بطرحه حول تسمية مسجد محمد
الكبير ببلدية سفيزف، يشرفني أن أتوجه لكم أولاً بجزيل
الشكر على اهتمامكم بهذا الموضوع، وأوافيكم بالرد عما
تفضلتم بطرحه.

مسجد سيدى محمد الكبير ببلدية السفيزف (حي
575 سكن) بولاية سيدى بلعباس فتحتته الإدارة لصلاة
الجمعة بصفة مسجد محلي جامع بمقتضى القرار الوزاري
رقم 236 المؤرخ في 27 ماي 2013 على أساس ملف إداري
متكامل يحوي محضر تسمية المسجد.

فالإدارة لا تسمي المسجد ولكنها تتبنى التسمية التي
تقترحها اللجنة الدينية المسجدية إذا كانت متوافقة مع
المرجعية الدينية الوطنية.

وإن تسمية مسجد سفيزف باسم محمد الكبير نابع من
عمق حضاري راق، فمحمد الكبير هو الباى محمد عثمان
الكبير الذي حكم بايلك الغرب بصفته بايا من سنة 1779
إلى 1797 وتحت قيادته وبمشاركة جيش طلبة الزوايا القرآنية
تم تحرير مدينة وهران من الاستعمار الإسباني الذي احتل
هذه المدينة طيلة قرنين من الزمان من 1505 إلى 1792
حيث وقع محمد الكبير معاهدة استسلام مع ملك إسبانيا
في 12 سبتمبر 1792.

وفضلاً عن زعامته الحضارية والسياسية، فإن محمداً
الكبير المولود بمدينة مليانة، كان عالماً من علماء الدين في
الجزائر يتصف بالتزام الشورى في قراراته، واحترام أهل الذمة
وأهل الصلح، والصفح عن المذنبين التائبين، والوفاء بالعهد،

جواب السيد الوزير:

كما أن هناك عدة شكاوي من طرق الزبائن ضد التصرفات اللاأخلاقية من طرف المدير وأعوانه. والأمر الخطير أن هنالك عدم التصريح عن المدخول الحقيقي لهذا السوق، بحيث إن هذا المدير يصرح أن المدخول السنوي الإجمالي هو 150.000.000 دج سنويا. عندما قمتم، معالي الوزير، بزيارة تفقدية لهذا السوق، بحيث كنت أنا حاضرا معكم في الوفد المرافق، التقيت ببعض المزايدين، الذين صرحوا لي بأنهم قادرون على أن يدفعوا أكثر من 200.000.000 دج سنويا. وسؤالي لمعاليتكم هو: ماهي الإجراءات أو التدابير التي ستتخذها الوزارة من أجل التقييم الحقيقي للسوق في إطار مزيدة علنية شفافة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 أكتوبر 2013

عبد القادر شابني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

في البداية أشكركم على اهتمامكم بقطاع التجارة وعلى سؤالكم الوجيه حول سوق الجملة للخضر والفواكه لبلدية الحطاطبة بولاية تيبازة.

في هذا الشأن، يجدر التذكير بأن هذه السوق دخلت حيز الخدمة منذ شهر فيفري 1993، وهي ملك لمؤسسة سوق الجملة للخضر والفواكه الحطاطبة (EPE EMAGFEL) وهي المسؤولة عن تسييرها، وهذه المؤسسة بدورها تم إلحاقها، ابتداء من شهر أكتوبر 2012، بالمؤسسة العمومية الاقتصادية (Magros) الموضوعة تحت وصاية وزارة التجارة، والتي تم إنشاؤها من طرف السلطات العمومية لإنجاز وتسيير أسواق الجملة ذات البعد الوطني والجهوي.

حيث تتوفر مؤسسة (EMAGFEL) على إدارة وهيئات تسيير وموارد بشرية مهمتها الأساسية هي السهر على ضمان حسن سير السوق، إذ تشغل هذه المؤسسة 86 عوناً بصفة دائمة و09 أعوان متعاقدين، هذا بغض النظر عن مناصب العمل غير المباشرة التي توفرها هذه المؤسسة داخل السوق والمقدرة بحوالي 1000 منصب. وكون هذه المؤسسة هي المالكة والمسيرة لسوق الجملة للخضر

من خلال إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم بطرح سؤال كتابي، يتعلق بادعاءات أعضاء مجلس إدارة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غليزان، بأن المدير العام قام بتوزيع السكنات الترقية لمشروع 61 فيلا ببلدية مستغانم، على بعض الأفراد يدعي أنهم إدارات الدولة، دون اللجوء إلى الإجراءات المعمول بها في هذا المجال. رداً على إرسالكم، يشرفني أن أنهى إلى علمكم بأنه تأكد بأن المعلومات التي وردتكم من مجموعة الأعضاء المعنيين بخصوص هذا المشروع، والتي تشير إلى أن المدير العام لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غليزان، قام بتوزيع السكنات المعنية، دون المرور بالإجراءات القانونية، هي معلومات غير صحيحة، وهذا اعتباراً للأدلة التي أفادني بها المدير العام والتي تبين دون أدنى شك أنه قام بالفعل باتباع الإجراءات الخاصة بالإشهار في عملية بيع السكنات الترقية المعنية من خلال إعلانها في جريدتين يوميتين. تفضلوا، السيد العضو الفاضل، بقبول فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 02 ديسمبر 2013

عبد المجيد تبون
وزير السكن والعمران والمدينة

(5) السيد عبد القادر شابني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التجارة

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

سيدي الوزير،

القضية التي نرفعها إلى معاليكم تخص سوق الجملة للخضر والفواكه لبلدية الحطاطبة بولاية تيبازة، بحيث إن هذا السوق مسير من طرف شركة منذ أكثر من 20 سنة؛ لكن وللأسف نلاحظ أن هناك عدة نقائص في التسيير،

الشروط الممكنة على مستوى الفضاءات التجارية.
شاكرًا لكم اهتمامكم بالقطاع، تقبلوا - السيد عضو
مجلس الأمة - فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 08 ديسمبر 2013

مصطفى بن بادة
وزير التجارة

(6) السيد عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقًا لأحكام المادة 134 من الدستور، وطبقًا للمادة 72
من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ عام 1419
الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذلك العلاقات بينهما
وبين الحكومة، وطبقًا للنظام الداخلي؛
معالي الوزير،

يعرف قطاع التربية بولاية الجلفة إنجاز هياكل ذات نوعية
جيدة وكذا توفير تجهيز كعوامل للدفع بالأداء التربوي إلى ما هو
أحسن، إلا أنه يلاحظ أن إدارة مديرية التربية مازالت تعاني
من التعيين في الوظائف النوعية مثل: أمين عام مديرية التربية
، لما لهذا الأخير من دور في التنسيق بين مختلف مصالح هذه
المديرية وكذا شغور مناصب عديدة لرؤساء المصالح والمكاتب.
إن العمل على التعيين في هذه المناصب يعني بالدرجة الأولى
الاستقرار وتوزيع المهام الكبيرة بين المدير وبقيّة الإطارات.
معالي الوزير،

ماهي الإجراءات المتخذة من أجل تعيين هؤلاء
الإطارات علما أن الشغور طال أمده؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

والفواكه بالحطاطة، فإن هذه السوق لا تخضع في تسييرها
لنظام المزايدة العلنية كما هو الحال عليه بالنسبة لأغلب أسواق
الجملة والأسواق المغطاة وكذا الأسواق الأسبوعية التي تملكها
الجماعات والتي تمنح لمسيرها عن طريق المزاد العلني.

أما فيما يخص مداخيل هذه المؤسسة فتمسك وفقا
لأحكام المحاسبة التجارية وهي بذلك تخضع لمختلف
إجراءات الرقابة من طرف هيئات التسيير الداخلية وكذا
الهيئات الخارجية المؤهلة قانونًا.

أما فيما يخص الشق الآخر من سؤالكم والمتعلق
بشكاوي الزبائن من تصرفات مسيري السوق، فأعلمكم
بأن مصالح المركزي أو الخارجية لم تتلق أية شكوى،
سواء من طرف الوكلاء الناشطين في السوق أو من طرف
المصالح الأمنية المختلفة، بخصوص تصرف لا أخلاقي من
مستخدمي المؤسسة المسيّرة، لاسيما وأن علاقات هذه
الأخيرة مع الوكلاء يضبطها دفتر شروط يتم الإمضاء عليه
مع كتابة عبارة «قرأ وقبل»، وذلك طبقًا لأحكام المرسوم
التنفيذي رقم 12-111، المؤرخ في 6 مارس 2012 الذي
يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية
وممارسة بعض الأنشطة التجارية، كما أن محيط السوق قد
تم تحديده بقرار ولائي يمنع ممارسة أي نشاط تجاري في محيط
السوق أو على مستوى الأرصفة.

وباعتبار العلاقات بين المؤسسة المسيّرة والوكلاء
الناشطين في السوق علاقات تجارية محضة، فإن النزاعات
التي قد تنشأ عنها تخضع للفصل فيها من طرف الهيئات
القضائية المختصة، مثلما كان عليه الحال فيما سبق بالنسبة
للعديد من النزاعات التجارية المماثلة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،
إن قرار الحكومة باستحداث مؤسسة عمومية مكلفة
بإنشاء وتسيير أسواق الجملة يندرج في إطار سياسة السلطات
العمومية الرامية إلى التكفل الجيد بتنظيم وتسيير الأسواق
وإنشاء فضاءات جديدة عصرية، وذلك بهدف القضاء على
العجز المسجل في المنشآت التجارية، من جهة، وتوفير فضاءات
تجارية لائقة تضمن لمرتاديها ممارسة مختلف معاملاتهم التجارية
في أحسن الظروف الممكنة، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، فإن وزارة التجارة على كل مستوياتها،
كلها أذان صاغية لاهتماماتكم وانشغالات فئة التجار في
سبيل تحسين الخدمة العمومية والعمل على توفير أفضل

جواب السيد الوزير:

عظفا على إرسالكم المنوّه به في المرجع أعلاه، المتضمن سؤالا كتابيا يتعلق بوضعية الشغور في المناصب العليا الهيكلية بمديرية التربية لولاية الجلفة (أمين عام، رؤساء مصالح، رؤساء مكاتب)، يشرفني أن أوافيكم، فيما يلي بالتوضيحات المتصلة بهذه القضية:

إن الشغور المسجل في بعض المصالح والمكاتب راجع لعدم وجود موظفين تتوفر فيهم الشروط القانونية كالمؤهل العلمي والأقدمية المطلوبة للتعين فيها، وفقا للنصوص التنظيمية لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 95 - 94، المؤرخ في 25/03/1995، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05 - 395، المؤرخ في 09/10/2005، الذي يحدد قائمة المناصب العليا في المناصب غير المركزية، التابعة لوزارة التربية الوطنية وشروط الالتحاق بها والتعيين عليها، والذي كان ينص صراحة على أن التعيين في هذه المناصب يشترط شهادة علمية، خبرة مهنية ورتبا محدودة.

ولحل هذا الإشكال بادرت وزارة التربية الوطنية بإصدار نص جديد يتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 13 - 159، المؤرخ في 15/04/2013، الذي يحدد قائمة المناصب العليا التابعة للمصالح الخارجية لوزارة التربية الوطنية وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها، والذي ألغى بعض الشروط المشددة، مما يسمح بسد هذا الشغور من خلال التعيين على هذه المناصب. وعليه، قامت الوزارة بمراسلة جميع مديريات التربية لضبط هذه الوضعية والتعيين على هذه المناصب قبل تاريخ 30/01/2014.

وإذ أرجو أن تكون الإجابة قد أوفت بالغرض المطلوب، تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 05 جانفي 2014

عبد اللطيف بابا أحمد
وزير التربية الوطنية

7) السيد عبد السلام لبيض

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، وطبقا للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذلك العلاقات بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي؛

معالي الوزيرة،

رغم الحاجة الماسة لمناصب في إطار الشبكة الاجتماعية والتكفل بفتة المعاقين لم تستفد ولاية الجلفة من مناصب مالية لتغطية العجز منذ سنة 2006 حيث فاق مجمل الطلبات 64000 طلب وكذا عدم استعمال المناصب الشاغرة.

معالي الوزيرة،

ماهي الأسباب التي أدت إلى عدم استفادة الولاية من هذه المناصب وهل سيتم التكفل بهذا النقص وإعطاء الولاية حصة إضافية لتدارك الفارق وكذا الترخيص لاستعمال المناصب الشاغرة؟
تقبلوا فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبيض
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

لقد تفضلتم بتوجيه السؤال الكتابي التالي:

«رغم الحاجة الماسة لمناصب في إطار الشبكة الاجتماعية والتكفل بفتة المعاقين، لم تستفد ولاية الجلفة من مناصب مالية لتغطية العجز منذ سنة 2006، حيث فاق مجمل الطلبات 64000 طلب وكذا عدم استعمال المناصب الشاغرة.

ماهي الأسباب التي أدت إلى عدم استفادة الولاية من هذه المناصب وهل سيتم التكفل بهذا النقص وإعطاء الولاية حصة إضافية لتدارك الفارق وكذا الترخيص لاستعمال المناصب الشاغرة؟»

الجواب:

بداية، أتوجه إلى سيادتكم بجزيل الشكر للاهتمام الذي تولونه لقطاعنا على مستوى ولاية الجلفة بصفة عامة ولذوي الاحتياجات الخاصة وكذا الفئة المعنية بالشبكة الاجتماعية بصفة خاصة، والتي تدخل في صميم اهتماماتنا.

وفي هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات الآتية:
1- المنحة الجزافية للتضامن (AFS): إن الحصة المخصصة لولاية الجلفة في بداية سنة 2006 هي 12171 منصبا؛ ومن 2006 إلى غاية 2013، استفادت الولاية برفع للحصة بـ: 18129 منصبا، ما يعادل زيادة، بـ 148٪، مقسمة كما يلي:

سنة 2006: حصة إضافية بـ 10128 منصبا؛

سنة 2008: حصة إضافية بـ 3605 مناصب؛

سنة 2009: حصة إضافية بـ 69 منصبا؛

سنة 2012: حصة إضافية بـ 4000 منصب؛

سنة 2013: حصة إضافية بـ 300 منصب.

2 - جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) استفادت الولاية من الحصص الإضافية التالية:

سنة 2010: 3579 منصبا؛

سنة 2011: 1931 منصبا؛

سنة 2012: 700 منصب.

3 - جهاز حاملي الشهادات (PID) استفادت الولاية من الحصص التالية:

سنة 2010: 1059 منصبا؛

سنة 2011: 1110 مناصب؛

سنة 2012: 1000 منصب.

4 - جهاز الجزائر البيضاء استفادت الولاية من الحصص التالية:

سنة 2010: 23 مشروعاً؛

سنة 2011: 154 مشروعاً؛

سنة 2012: 69 مشروعاً.

جهاز الأشغال ذي الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):

سنة 2010: 33 مشروعاً؛

سنة 2011: 27 مشروعاً؛

سنة 2012: 109 مشاريع.

جهاز التنمية الاجتماعية (DEV-COM):

سنة 2010: 02 مشروعاً؛

سنة 2011: 13 مشروعاً؛

سنة 2012: 08 مشاريع.

أما بعنوان 2013، فلقد خصصت مصالحي لولاية الجلفة غلafa ماليا إضافيا يقدر بـ 1.048.097.000.00 دج مقسم على النحو التالي:

- جهاز حاملي الشهادات 2100 (PID)، منصب بـ 247.812.000.00 دج،

- جهاز الجزائر البيضاء، 190 مشروعاً بـ 651.415.000.00 دج،

- جهاز الأشغال ذي الاستعمال المكثف لليد العاملة (PUT-HIMO) 50 مشروعاً بـ 00.000.000.001 دج،

- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، منصب لمدة 6 سنوات بـ 23.112.000.00 دج؛

- جهاز التنمية الاجتماعية، 03 مشاريع بـ 10.800.000.00 دج؛

- المنحة الجزافية للتضامن (AFS) 300 منصب بـ 00.000.859.41 دج.

فيما يتعلق بالشطر الثاني لسؤالكم والمتعلق بالترخيص لاستعمال المناصب الشاغرة، فلقد سبق لمصالحنا أن راسلت كل الولايات في شهر جانفي 2013، من أجل إرسال قوائم المستفيدين الذين غادروا جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي من أجل تحويلها لمناصب جديدة لفائدة الولاية، وسيتم إشعار الولاية بالمناصب الإضافية الناتجة عن عملية التطهير التي باشرت ذات المصالح وذلك خلال الثلاثي الأول من سنة 2014.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 06 جانفي 2014

سعاد بن جاب الله
وزيرة التضامن الوطني
والأسرة وقضايا المرأة

8) السيد عبد السلام لبّيز

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، وطبقاً للمادة 72 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ عام 1419 الموافق 08 مارس 1999، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات بينهما وبين الحكومة، وطبقاً للنظام الداخلي؛

معالي الوزير،

بعد صدور القانون رقم 12-06، المؤرخ في 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، بقي إنشاء الجمعيات الدينية مؤجلاً إلى غاية صدور نص خاص طبقاً للمادة 47.

لقد مر حوالي سنتين من صدور هذا القانون.

معالي الوزير،

متى سترى النصوص الخاصة التنظيمية لإنشاء جمعيات دينية النور؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2013

عبد السلام لبّيز

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة مباركة، وبعد؛

فبموجب إرسالكم المؤرخ في 04 ديسمبر 2013 الذي تفضلتم مشكورين بطرحه حول قانون الجمعيات الدينية، يشرفني أن أبعث إليكم الإجابة:

المادة 47 من القانون رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012، والمتعلق بالجمعيات، نصت على تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني يخضع إلى نظام خاص، بعد مرور حوالي سنتين من صدور القانون لم ير هذا النص الخاص النور، لماذا؟

مباشرة بعد صدور القانون رقم 12-06، المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012، والمتعلق بالجمعيات، تم الشروع في إعداد مشروع النص الخاص

بالجمعيات ذات الطابع الديني من قبل دائرتنا الوزارية، بحيث تم استيفاء الإجراءات المعمول بها في دراسة النصوص على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وبتاريخ 12 ديسمبر 2012 برمج مشروع النص على مستوى مجلس الحكومة الموقر، أين تم تسجيل مجموعة من الملاحظات من قبل السادة أعضاء الحكومة، وبعد هذا التاريخ عقدت عدة جلسات على مستوى الأمانة العامة للحكومة للتكفل بالملاحظات المسجلة بغية ضبط مشروع النص واستكمال إجراءات المصادقة عليه، هذه المصادقة التي نرجو أن تتم في أقرب الأجل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجزائر، في 12 جانفي 2014

غلام الله بوعبد الله

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 21 صفر 1435
الموافق 25 ديسمبر 2013

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587